



جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

**مدى تلبية إفصاحات الدخل الشامل
لاحتياجات المستخدمين إلى المعلومات
في الأسواق المالية الناشئة
(دراسة تحليلية)**

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة

إعداد: فادي جمعان

إشراف: الأستاذ المساعد الدكتور تيسير المصري

العام 2014

خلاصة البحث

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تلبية إفصاحات الدخل الشامل لاحتياجات المستخدمين إلى المعلومات، في الأسواق المالية الناشئة. لهذا الغرض تم الرجوع إلى الأدبيات المحاسبية للوقوف على خصوصيات بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة، ومعرفة مدى توفر متطلبات إعداد إفصاحات الدخل الشامل، طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وفي مقدمتها توفر متطلبات قياس القيمة العادلة. تتضمن هذه المتطلبات: توفر السوق الكفاء التي تساعد في قياس القيمة العادلة وتغيراتها بدقة، وجود نظم معلومات محاسبية تتصف بالجودة اللازمة للتعامل مع قياس القيمة العادلة. وقد مكّنت الأدبيات المحاسبية كذلك من معرفة مدى توفر النوعية الجيدة للقرار الاستثماري الذي يستفيد من إفصاحات الدخل الشامل بشكل أفضل.

بعد ذلك تم جمع بيانات فعلية من عينة مختارة من أسواق مالية ناشئة. تم إخضاعها للاختبارات الإحصائية اللازمة (اختبار معامل الارتباط بيرسون، اختبار الانحدار الخطي البسيط)، لمعرفة المنفعة التي تقدمها إفصاحات الدخل الشامل في الأسواق المالية الناشئة. ثم تم إعداد استبيان لمعرفة رأي عينة مختارة من المختصين في مجال الأسواق المالية العاملين في شركات الوساطة المالية في بيئة الأعمال السورية حول مدى توفر متطلبات إعداد تلك الإفصاحات (طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية) وإمكانية الاستفادة منها في الأسواق المالية الناشئة. بعد ذلك قام الباحث بربط نتائج المراحل السابقة مع ظروف وخصوصيات الأسواق المالية الناشئة، وتحليلها للوصول إلى النتائج.

توصل البحث إلى أن إفصاحات الدخل الشامل لا تقدم معلومات نافعة للمستثمرين في الأسواق المالية الناشئة، وذلك بسبب عدم توفر المتطلبات اللازمة، لإعداد هذه الإفصاحات طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية بشكل موضوعي، في ظل الظروف والخصوصيات الحالية لهذه الأسواق.

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد

التصنيف:
الموضوع:



إقرار

دكتوراه في المحاسبة

أنا الطالب: فادي جمعان

أصرح بأن هذا البحث هو من إنجازي ولم يسبق أن نشر من قبلي أو من قبل باحثين آخرين

دمشق في / /

إسم الطالب: فادي جمعان

التوقيع:

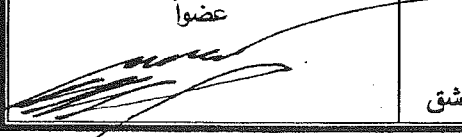
مدى تلبية إفصاحات الدخل الشامل لاحتياجات المستخدمين إلى المعلومات في الأسواق
المالية الناشئة

/ دراسة تحليلية /

إعداد: فادي جمعان

تمت مناقشة الأطروحة المقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة بعنوان " مدى تلبية إفصاحات
الدخل الشامل لاحتياجات المستخدمين إلى المعلومات في الأسواق المالية الناشئة (دراسة
تحليلية) " من قبل أعضاء لجنة الحكم المؤلفة من الأساتذة الأفاضل:

أعضاء لجنة الحكم

عضواً 	الدكتور: ابراهيم ميده الأستاذ في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق
عضواً 	الدكتور: تवाल العريبي الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق
عضواً 	الدكتور: عبد الرحمن مرعي الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق
عضواً مشرفاً 	الدكتور: تيسير المصري الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق
عضواً 	الدكتور: عمار ناصر اغا الأستاذ المساعد في قسم الإحصاء - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

شكر وتقدير

الشكر، أولاً وأخيراً، لله تعالى الذي أعانني ومنحني القدرة وهياً لي الأسباب لإتمام هذا العمل. يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور تيسير المصري لتكريمه بالإشراف على هذه الأطروحة، وعلى جهده وإرشاداته التي لم يبخل عليّ بها منذ اللحظة الأولى وحتى الانتهاء من إعداد هذه الأطروحة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة الحكم لتكرمهم بالموافقة على تحكيم الأطروحة. والشكر موصول إلى جميع الأساتذة الأفاضل في قسم المحاسبة خصوصاً، وفي كلية الاقتصاد، وإلى جامعة دمشق منبع العلم الأصيل، التي أتاح لي شرف الحصول على شهادتها.

فادي جمعان

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله وفاءً وتقديراً

إلى أمي الحبيبة الغالية حفظها الله

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء... محبة واعتزازاً

إلى أصدقائي المخلصين الذين زرعوا دربي ثقة وأملاً

إلى جامعة دمشق... عرفاناً بفضلها

فهرس المحتويات

أ.....	خلاصة البحث
ب.....	اقرار
ج.....	أعضاء لجنة الحكم
د.....	شكر وتقدير
ه.....	الإهداء
و.....	فهرس المحتويات
ح.....	قائمة الجداول
ي.....	قائمة الأشكال
ك.....	قائمة المصطلحات والاختصارات
م.....	مخطط البحث
ن.....	مشكلة الدراسة
س.....	الدراسات السابقة
ق.....	أهمية الدراسة
ر.....	أهداف الدراسة
ر.....	فرضيات الدراسة
ش.....	منهج الدراسة
ت.....	أدوات الدراسة
ت.....	مجتمع الدراسة وعينتها
ث.....	متغيرات الدراسة
1.....	الفصل الأول: ضرورات إعداد إفصاحات الدخل الشامل في الأسواق المالية الناشئة
2.....	المبحث الأول: مفهوم الدخل الشامل والإفصاح عنه
2.....	أولاً: مفهوم الدخل
4.....	ثانياً: الدخل الشامل
8.....	ثالثاً: المفاهيم التي أثرت في الدراسات المحاسبية المتعلقة بمفهومى الدخل والدخل الشامل

المبحث الثاني: احتياجات المستخدمين إلى إفصاحات عن الدخل الشامل في الأسواق المالية الناشئة.....	14
أولاً: مفهوم الأسواق المالية الناشئة.....	14
ثانياً: خصائص الأسواق المالية الناشئة.....	22
ثالثاً: مزايا بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة.....	28
رابعاً: الدور الذي تلعبه الأسواق المالية الناشئة في توفير المعلومات لمتخذي القرارات.....	29
خامساً: أهمية إفصاحات الدخل الشامل.....	30
الفصل الثاني: مشكلات إعداد إفصاحات الدخل الشامل في الأسواق المالية الناشئة.....	43
المبحث الأول: مشكلات مرتبطة بأسس القياس المحاسبي للدخل الشامل في الأسواق المالية الناشئة.....	44
أولاً: مفهوم القياس المحاسبي.....	44
ثانياً: مداخل قياس الدخل.....	45
ثالثاً: قياس الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية.....	49
رابعاً: متطلبات القياس المحاسبي للدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية في الأسواق المالية الناشئة.....	65
المبحث الثاني: مشكلات مرتبطة بنوعية القرار الاستثماري في الأسواق المالية الناشئة.....	79
أولاً: عملية اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية ودور المعلومات المحاسبية فيها.....	79
ثانياً: نوعية القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية الناشئة.....	83
الفصل الثالث: (الدراسة العملية) التحقق من مدى تلبية إفصاحات الدخل الشامل	
لاحتياجات المستخدمين إلى المعلومات في الأسواق المالية الناشئة.....	92
المبحث الأول: اختبارات التحقق من منفعة إفصاحات الدخل الشامل في الأسواق المالية الناشئة.....	93
المبحث الثاني: اختبارات التحقق من مدى توفر متطلبات إعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير	
المحاسبة الدولية في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة.....	104
النتائج والتوصيات.....	120
أولاً: النتائج.....	120
ثانياً: التوصيات.....	123
المراجع.....	126
الملاحق.....	135
Abstract.....	144

قائمة الجداول

الجدول رقم (1): الفرق بين نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم في قياس الممتلكات والمصانع والمعدات طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS ₁₆	50
الجدول رقم (2): عينة الدراسة بالنسبة للأسواق المالية الناشئة.....	95
الجدول رقم (3): اختبار معامل الارتباط بيرسون بين الدخل الشامل وكل من (عائد السهم السوقي، سعر السهم السوقي) بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات المالية في الأسواق المالية الناشئة.....	99
الجدول رقم (4): اختبار معامل الارتباط بيرسون بين الدخل الشامل وكل من (عائد السهم السوقي، سعر السهم السوقي) بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات غير المالية في الأسواق المالية الناشئة.....	100
الجدول رقم (5): اختبار الانحدار الخطى البسيط بالنسبة لأثر الدخل الشامل على السعر السوقي للسهم بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات المالية الناشئة.....	101
الجدول رقم (6): اختبار الانحدار الخطى البسيط بالنسبة لأثر الدخل الشامل على العائد السوقي للسهم بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات المالية الناشئة.....	101
الجدول رقم (7): اختبار الانحدار الخطى البسيط بالنسبة لأثر الدخل الشامل على السعر السوقي للسهم بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات غير المالية الناشئة.....	102
الجدول رقم (8): اختبار الانحدار الخطى البسيط بالنسبة لأثر الدخل الشامل على العائد السوقي للسهم بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات غير المالية الناشئة.....	103
الجدول رقم (9): نتائج توزيع الاستبيان.....	108
الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.....	108
الجدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة.....	108
الجدول رقم (12): مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانها.....	109
الجدول رقم (13): اختبار One Sample T Test لتوفر متطلبات البيئة الثقافية والتنظيمية والرقابية لإعداد إفصاحات الدخل الشامل مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4.....	110
الجدول رقم (14): اختبار One Sample T Test لتوفر متطلبات البيئة الثقافية والتنظيمية والرقابية لإعداد إفصاحات الدخل الشامل مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3.....	110
الجدول رقم (15): اختبار One Sample T Test لتوفر متطلبات البيئة الاقتصادية لإعداد إفصاحات الدخل الشامل مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4.....	111
الجدول رقم (16): اختبار One Sample T Test لتوفر متطلبات البيئة الاقتصادية لإعداد إفصاحات الدخل الشامل مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3.....	111
الجدول رقم (17): اختبار One Sample T Test لتوفر المعرفة المحاسبية لدى المستثمرين في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4.....	112
الجدول رقم (18): اختبار One Sample T Test لتوفر المعرفة المحاسبية لدى المستثمرين في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3.....	112
الجدول رقم (19): اختبار One Sample T Test لتوفر المعرفة الفنية في التعامل مع الأسواق المالية لدى المستثمرين في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4.....	113
الجدول رقم (20): اختبار One Sample T Test لتوفر المعرفة الفنية في التعامل مع الأسواق المالية لدى المستثمرين في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3.....	113

الجدول رقم (21): اختبار One Sample T Test لمدى اهتمام مستخدمي القوائم المالية بإفصاحات الدخل الشامل في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته (4) 114	114
الجدول رقم (22): اختبار One Sample T Test لمدى اهتمام مستخدمي القوائم المالية بإفصاحات الدخل الشامل في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته (3) 114	114
الجدول رقم (23): اختبار One Sample T Test للفرضية الثانية مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4..... 115	115
الجدول رقم (24): اختبار One Sample T Test للفرضية الثانية مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3..... 115	115
الجدول رقم (25): اختبار One Sample T Test لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية لمعايير المحاسبة الدولية في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4..... 116	116
الجدول رقم (26): اختبار One Sample T Test لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية لمعايير المحاسبة الدولية في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3..... 116	116
الجدول رقم (27): اختبار One Sample T Test لمستوى تطور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4..... 117	117
الجدول رقم (28): اختبار One Sample T Test لمستوى تطور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3..... 117	117
الجدول رقم (29): اختبار One Sample T Test للفرضية الثالثة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4..... 118	118
الجدول رقم (30): اختبار One Sample T Test للفرضية الثالثة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3..... 118	118

قائمة الأشكال

- الشكل رقم (1): تدفقات الأموال الناشئة عن الادخار والاستثمار.....15
- الشكل رقم (2): مراحل تطور الأسواق المالية.....19
- الشكل رقم (3): نسبة مساهمة الأسواق المالية الناشئة في رسملة السوق العالمية.....23
- الشكل رقم (4): نظرة الإدارة والمستثمرين إلى تعريف الدخل.....35
- الشكل رقم (5): مداخل قياس الدخل.....48
- الشكل رقم (6): شجرة القرارات المتعلقة بتصنيف الأصول المالية في فئتين (المقيمة بالقيمة العادلة أو التكلفة المطفأة) وفقاً للمعيار IFRS9.....62
- الشكل رقم (7): أهمية المعلومات وتأثيرها في سوق المستثمرين وحاملي الأوراق المالية عند التسعير.....70
- الشكل رقم (8): تأثير نظم المعلومات المحاسبية في المنفعة من إفصاحات الدخل الشامل.....77
- الشكل رقم (9): متغيرات الدراسة الخاصة باختبار الفرضية الأولى.....98

قائمة المصطلحات والاختصارات

الاختصار	المصطلح باللغة الانكليزية	المصطلح باللغة العربية
	Current Operating Concept of Income	مفهوم دخل العمليات الجارية
CI	Comprehensive Income	الدخل الشامل
OCI	Other Comprehensive Income	بنود الدخل الشامل الآخر
FV	Fair Value	القيمة العادلة
AFS	Available For Sale assets	الأصول المتاحة للبيع
	Reclassification Adjustments	تعديلات إعادة التصنيف
FVTPL	Fair Value Through Profits & Loses	القيمة العادلة عبر الأرباح والخسائر
FVTOCI	Financial Assets at Fair Value through Other Comprehensive Income	الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة عبر الدخل الشامل الآخر
EMH	Efficient Market Hypothesis	فرضية السوق الكفاء
CFH	Cash Flow Hedge	تحوط التدفق النقدي
IVSC	International Valuation Standards Committee	اللجنة الدولية لمعايير التقييم
IVS	International Valuation Standard	معييار التقييم الدولي
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
WB	World Bank	البنك الدولي
IFCI	International Financial Corporate Index	مؤشر شركة التمويل الدولية
IFC	International Financial Corporate	شركة التمويل الدولية
MSCI	Morgan Stanly Capital International Indexes	مؤشر مورغان ستانلي الدولي لرأس المال
	Active Market	السوق النشط
EM	Emerging Markets	الأسواق المالية الناشئة
	Developed Market	الأسواق المالية المتطورة
EPS	Earnings Per Share	حصة السهم من الأرباح
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASs	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية

IFRSs	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأمريكية
SFAC	Statement of Financial Accounting Concepts	بيان مفاهيم المحاسبة المالية الأمريكي
SFAS	Statement of Financial Accounting Standards	بيان معايير المحاسبة المالية
	Behavioral Biases	النزعات السلوكية
S&P	Index Standard and Poor's	مؤشر ستاندرد أند بورز
	Dow Jones index	مؤشر داو جونز
BBVA	Banco Bilbao Vizcaya Argentaria	مؤسسة BBVA للخدمات المالية

مخطط البحث

تمهيد

اتجه الفكر المحاسبي في النصف الأول من القرن العشرين نحو المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية التي تحملها القوائم المالية المنشورة للمتعاملين في أسواق المال. مشكلاً بذلك بداية مرحلة جديدة من مراحل تطوره. ومنذ ذلك الوقت بدأ البحث المحاسبي يتجه نحو الأسواق المالية لدراسة العلاقة ما بين المتغيرات المحاسبية ومتغيرات معينة في سوق الأوراق المالية. وكان الدافع إلى ذلك ما تقدمه مثل هذه الدراسات من نتائج مهمة من شأنها تصويب عمليات القياس والإفصاح المحاسبي، والتأثير في قرارات مستخدمي القوائم المالية سواء كانت استثمارية أم إدارية.

انطلاقاً من هذا الفهم لاتجاهات تطور الفكر المحاسبي المعاصرة، حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB الهدف من إعداد وعرض القوائم المالية، وهو تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات عن المركز المالي للشركة وأدائها وتغيرات المركز المالي للشركة، بشكل يكون مفيداً لمجموعة واسعة من مستخدمي هذه المعلومات في صنع قراراتهم. إن قدرة قائمة الدخل على تزويد معلومات مفيدة كان ولا زال موضع جدل بين كثير من المحاسبين فهذه القائمة موجهة نحو تسجيل الأحداث الماضية، بشكل يسهم في معرفة التقدم الذي حققته الشركة خلال الفترة السابقة. لكن الهدف من تحديد الدخل ليس فقط التقرير عن الأحداث الماضية، ولكن التنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للشركة ومساعدة مستخدمي المعلومات في تقييمه.

بناء على ما سبق أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبي الدولي رقم 1/ المعدل "عرض البيانات المالية" في 2007/9/6، ليقدم قائمة الدخل الشامل التي تهدف إلى تمكين مستخدمي القوائم المالية من تحليل التغيرات في صافي أصول الشركة الناتجة عن العمليات المرتبطة بحقوق الملكية (توزيع الأرباح مثلاً) بشكل منفصل عن التغيرات التي لا تتعلق بهذه الحقوق (بالعمليات التشغيلية). وكان المجلس قد حدد تاريخ 2009/1/1 لبدء تطبيق هذا المعيار ووضعه موضع التنفيذ الفعلي، لكنه أجاز تبني هذا التعديل بشكل اختياري قبل هذا الموعد.

يتكون الدخل الشامل من صافي الدخل إضافة إلى بعض البنود الأخرى التي تسمى بنود الدخل الشامل الآخر.

يمثل الدخل الشامل "حسب الفقرة السابعة من معيار المحاسبة الدولي IAS1 (عرض القوائم المالية (Presentation of Financial Statements) "التغير في حقوق الملكية خلال الفترة والناجم عن المعاملات والأحداث الأخرى، عدا تلك التغيرات الناتجة عن المعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين". أي أنه يتضمن كل التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة باستثناء تلك التغيرات التي تنتج عن عمليات مرتبطة بالمالكين مثل زيادة أو تخفيض رأس المال وتوزيع الأرباح.

هناك دراسات عديدة بيّنت أن إفصاحات الدخل الشامل تعتبر ذات فائدة لمستخدمي القوائم المالية لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تقدم هذه الإفصاحات معلومات مفيدة للمستخدمين في الأسواق المالية الناشئة، تساعد في تلبية احتياجاتهم للمعلومات كما هو الحال في الأسواق المالية المتطورة ؟

إن الإجابة على السؤال السابق تقتضي معرفة مدى توافر متطلبات إعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية بشكل موضوعي والاستفادة منها، بالإضافة إلى تحديد المنفعة من هذه الإفصاحات في الأسواق المالية الناشئة.

مشكلة الدراسة

تتميز الأسواق المالية الناشئة بخصائص عديدة ناتجة عن عوامل ثقافية، اقتصادية، اجتماعية وغيرها. ويحمل الاستثمار في هذه الأسواق مخاطر مختلفة عن تلك الموجودة في الدول المتطورة والمستقرة اقتصادياً. رغم ذلك فإنها تجذب المستثمرين الأجانب لأنها تؤمن لهم بعض المزايا التي تقدمها دول تلك الأسواق. غير أن ظروف هذه الأسواق تجعل اتخاذ قرارات الاستثمار أمراً صعباً نظراً لصعوبة الحصول على المعلومات الكافية الموثوقة، سواء ارتبطت هذه المعلومات ببيئة الاستثمار على وجه العموم أم بالشركة المعنية بالاستثمار.

من هنا يأتي دور القوائم المالية التي يجب أن تؤثر في معطيات السوق المالي من خلال تقديم معلومات معدة وفق معايير دولية وضمن الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية. في هذا الصدد تأتي إفصاحات الدخل الشامل لتقدم مساهمتها في تضيق الفجوة المعلوماتية لدى المستخدمين، عبر زيادة قدرة المعلومات المحاسبية على إشباع احتياجاتهم، سواء من حيث كم وطبيعة المعلومات المطلوب الإفصاح عنها أم من حيث نوعيّة المعلومات وموثوقيتها.

بناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تكمن في مسائل ثلاثة وهي:

الأولى: في قدرة إفصاحات الدخل الشامل على تقديم معلومات مفيدة للمستخدمين، تساعد في تلبية احتياجاتهم إلى المعلومات، وذلك في الأسواق المالية الناشئة.

الثانية: في إمكانية توفير متطلبات إعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية والاستفادة منها في ظروف الأسواق الناشئة.

الثالثة: في قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في هذه الأسواق على توفير المعلومات اللازمة من حيث طبيعتها وحجمها وخصائصها بما يمكن من إعداد إفصاحات الدخل الشامل.

هذه المسائل الثلاثة تمثل محور هذه الدراسة التي تحاول كشف الحقائق المرتبطة بها وتحقيق إضافة معرفية جديدة.

الدراسات السابقة

إن الرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت جوانب مشكلة الدراسة، ضرورة موضوعية لا بد منها. فهي تبين موقع هذه الدراسة من تلك الدراسات، وتعرض ما توصلت إليه تلك الدراسات من معارف جديدة. وفي ذلك منفعتين اثنتين: الأولى الحصول على أحدث وأهم المعارف المتعلقة بموضوع الدراسة لتشكل أرضية معرفية مناسبة لإعداد الدراسة. والثانية لبيان أوجه التوافق والاختلاف بين تلك الدراسات وهذه الدراسة، وضمان تفردا وتميزها عن الدراسات السابقة.

تم اختيار مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت جوانب متعددة من المنفعة التي تقدمها إفصاحات الدخل الشامل في بيئة الأسواق المالية الناشئة، وتأثيرها على مستخدمي القوائم المالية في تلك الأسواق. وهنا لا بد من الإشارة أن هناك دراسات عديدة تناولت المنفعة من تلك الإفصاحات أجريت في أسواق مالية متطورة من أهمها دراسة (Maines et al,2000)، دراسة (Kanagaretnam et al,2005)، دراسة (Zulch et al,2009) ودراسة (Denise et al,2011)، وأجمعت تلك الدراسات على أن الدخل الشامل بمكوناته يقدم معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية وخصوصاً المستثمرين.

أولاً: دراسة Saeedi، 2003، بعنوان "بحث في تفوق قائمة الدخل الشامل على قائمة صافي الدخل في قياس أداء الشركة" (Examining the Superiority of Comprehensive Income to Net Income as a Measure of Firm Performance).

أجريت الدراسة في سوق طهران للأوراق المالية -إيران. تناولت هذه الدراسة القدرة النسبية للدخل الشامل وصافي الدخل لتلخيص أداء الشركات من خلال عائدات أسهمها Stock Returns. فبحثت في الادعاء القائل بأن الدخل بمفهومه الشامل هو مقياس أفضل من صافي الدخل لقياس أداء الشركات، ولدراسة ذلك قام الباحث بوضع الفرضيات التالية:

(1) قوة العلاقة بين عائد السهم والدخل الشامل أكبر مقارنة بالعلاقة بين عائد السهم وصافي الدخل

(2) قوة العلاقة بين سعر السهم السوقي والدخل الشامل أكبر مقارنة بالعلاقة بين سعر السهم السوقي وصافي الدخل

(3) إن العلاقة بين بنود الدخل الشامل وبين التدفقات النقدية التشغيلية Operating Cash Flows هي أقوى من العلاقة بين التدفقات النقدية التشغيلية وبين صافي الدخل

(4) هناك ارتباط هام بين بنود الدخل الشامل الآخر في الفترة الحالية وبين الدخل الصافي للفترة المستقبلية

جمع البحث عينة من مجموعة شركات مدرجة في سوق طهران للأوراق المالية للفترة من عام 2001 إلى عام 2003، كما تم أخذ عينة من الشركات الحكومية. لاختبار الفرضيات تم استخدام معاملات الانحدار لدراسة العلاقة بين الدخل الشامل وكل من سعر السهم السوقي وعائد السهم السوقي وبين بنود الدخل الشامل الآخر وبين التدفقات النقدية التشغيلية وصافي الدخل.

أظهرت النتائج أنه ليس هناك دليل قوي يؤكد أفضلية الدخل الشامل على صافي الدخل فيما يتعلق بتقييم أداء الشركة. أما بالنسبة للشركات الحكومية أظهرت الدراسة أن بنود الدخل الشامل الآخر قد طوّرت من المقدرة على قياس الأداء في مثل هذه الشركات، وأن هناك علاقة بينها وبين التنبؤ بصافي الدخل للفترة المستقبلية. ومن خلال اختبار مقدرة الدخل الشامل على التنبؤ بالتدفقات النقدية العائدة للشركات الصناعية تبين وجود أفضلية للدخل الشامل على صافي الدخل في ذلك الصدد. بشكل عام أظهرت الدراسة وجود دليل ضعيف لأفضلية الدخل الشامل على صافي الدخل فيما يتعلق بأداء الشركات.

ثانياً: دراسة (Liu et al)، 2009، بعنوان "تطبيق التقرير عن الدخل الشامل في الصين" (Applying Reporting of Comprehensive Income in China)

أجريت الدراسة في السوق المالية الصينية، واعتمدت على تحليل بيئة الأعمال الصينية من حيث واقع تطبيق الشركات الصينية لمعايير المحاسبية الدولية وما تقوم به الجهات المشرفة على عمل أسواق الأوراق المالية الصينية في هذا الصدد. إضافة إلى ذلك تناولت الدراسة خصائص المعلومات التي تتمتع بها إفصاحات الدخل الشامل، أي أن الدراسة اعتمدت على التحليل المنطقي لخصائص معلومات الدخل الشامل وأيضاً واقع بيئة الأعمال الصينية.

توصلت الدراسة إلى أن قياس القيمة العادلة في بيئة الأعمال الصينية يفتقر إلى الدقة نتيجة لأن السوق المالية في الصين هي سوق غير كفء، بالتالي هناك الكثير الذي يجب عمله لضمان قياس القيمة العادلة بدقة في السوق المالية الصينية. كما رأيت الدراسة أنه يفضل أن يتم عرض بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة واحدة مع بنود الأرباح والخسائر.

ثالثاً: دراسة Phapruke et al، 2011، بعنوان "أثر التقرير عن الدخل الشامل على جودة نوعية صنع القرار بالنسبة للشركات المدرجة في تايلاند" (Effects of comprehensive income reporting on decision making quality of listed companies in Thailand)

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر الدخل الشامل على عملية صنع القرار في سوق Thai في تايلاند، تم جمع البيانات عن طريق استبيان تم توزيعه على مدراء ماليين لـ 87 شركة مدرجة في سوق Thai في تايلاند، وتم استخدام معامل الانحدار regression لاختبار فرضيات البحث.

رأت الدراسة بأن الدخل الشامل يتمثل بالتغير في حقوق الملكية غير الناتج عن المالكين، والذي يتضمن المكاسب والخسائر المتحققة وغير المتحققة realized/unrealized gains or losses. بناء عليه فإنه عندما يتم التقرير عن الدخل الشامل فإن ذلك يساعد في تقييم التغير في حقوق الملكية الناتج عن أحداث غير خاصة بالمالكين بشكل أفضل، الأمر الذي يزيد من منفعة المعلومات المحاسبية، ويؤثر بشكل إيجابي على عملية اتخاذ القرارات.

رابعاً: دراسة Awadallah et al، 2012، بعنوان "المنفعة الإضافية لبنود الدخل الشامل الآخر للمستثمر المصري" (The incremental usefulness of other comprehensive income items to the Egyptian investor).

أجريت الدراسة في سوق القاهرة للأوراق المالية- مصر. هفت الدراسة إلى معرفة المنفعة الإضافية لبنود الدخل الشامل الآخر مقارنة مع صافي الدخل، وذلك بالنسبة للمستثمر المصري، لتحقيق ذلك تم جمع بيانات فعلية من عينة من الشركات المصرية المدرجة في السوق المالية المصرية لمعرفة فيما إذا كان هناك ارتباط بين الدخل الشامل لتلك الشركات مع العوائد السوقية لأسهم الشركات ومع التدفقات النقدية المستقبلية، تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

توصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة ارتباط بين بنود الدخل الشامل الآخر وبين التدفقات النقدية المستقبلية، كما بينت الدراسة أن المكاسب والخسائر غير المتحققة الناتجة عن إعادة

تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع مفيدة في تفسير عوائد الأسهم السوقية بالنسبة للشركات غير المالية.

خامساً: دراسة Al Hussiny et al، 2012، بعنوان "الدخل الشامل أم صافي الدخل لتقييم الأداء بالنسبة لشركات التأمين: دليل من دول مجلس التعاون الخليجي" (Comprehensive or Net Income in Performance Evaluation of Insurance Firms: Evidence from GCC Countries

أجريت الدراسة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، عمان)، هدفت الدراسة لاختبار قدرة الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل لتقييم أداء شركات التأمين التي تشملها عينة الدراسة، شملت عينة الدراسة بيانات لـ 33 شركة تأمين تعمل في هذه البلدان خلال الفترة من 2003-2007، وتم إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة (اختبار تحليل الانحدار).

توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد أفضلية للدخل الشامل على صافي الدخل في تقييم أداء شركات التأمين المشمولة في عينة الدراسة بالاعتماد على عوائد الأسهم السوقية، أسعار الأسهم، التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية.

سادساً: دراسة NEAG et al، 2013، بعنوان "الدخل الشامل طبقاً لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية وأثره على الأداء المالي بالنسبة للمنشآت المدرجة في السوق الرومانية" (Comprehensive income under IFRS and its impact on financial performance for Romanian listed entities

أجريت الدراسة في السوق المالية الرومانية. تناولت الدراسة أثر الدخل الشامل على قياس الأداء المالي Financial Performance للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الرومانية، تم جمع بيانات فعلية لـ 16 شركة مدرجة في سوق بوخارست للأوراق المالية خلال عام 2010. تم إجراء الاختبارات الإحصائية باستخدام معامل الارتباط بيرسون لمعرفة فيما إذا كان هناك اختلاف بين نسبة الدخل الشامل إلى عدد الأسهم ونسبة صافي الدخل إلى عدد الأسهم، باعتبارهما مؤشرين مهمين لقياس الأداء المالي.

توصلت الدراسة إلى أن الدخل الشامل ليس مقياس أفضل من صافي الدخل لقياس الأداء المالي. ورأت الدراسة أن إعداد الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية في الشركات المدرجة في سوق بوخارست للأوراق المالية لم تؤدي إلى إضافة معلومات ملائمة فيما يتعلق بقياس الأداء المالي.

سابعاً: دراسة: Volkan et al ، 2013 ، بعنوان " الدخل الشامل في مقابل صافي الدخل: دليل من تركيا" (Comprehensive Income versus Net Income: Evidence from Turkey).

أجريت الدراسة في بيئة الأعمال التركية. حيث تم جمع بيانات فعلية لعينة من الشركات المدرجة في السوق المالية التركية. هدفت الدراسة إلى التأكد من الادعاء القائل بأن الدخل الشامل هو مقياس أفضل من صافي الدخل بالنسبة لقياس الأداء المالي، وذلك من خلال مقارنة الارتباط بين كل من الدخل الشامل وصافي الدخل مع عوائد الأسهم والتدفقات النقدية التشغيلية والقيمة السوقية لحقوق الملكية. تم استخدام معامل الارتباط بيرسون واختبار تحليل الانحدار الخطي.

توصلت الدراسة أن هناك أفضلية للدخل الشامل على صافي الدخل فيما يتعلق بقياس الأداء المالي للشركات. كم توصلت الدراسة إلى أن التغير في فائض إعادة التقييم changes in revaluation surplus يزيد من الارتباط بين الدخل الشامل وبين عوائد الأسهم.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة أن موضوع الدخل الشامل قد حظي باهتمام واسع من الباحثين في بعض البلدان. إن الدراسات السابقة التي جرت في بيئة الأسواق المالية الناشئة والتي تم عرضها تختلف عن هذه الدراسة من حيث الهدف، فهذه الدراسة تتناول موضوع إفصاحات الدخل الشامل من منظور خصوصيات الأسواق الناشئة بشكل عام، فهي لا تختبر أهمية إفصاحات الدخل الشامل في بعض جوانبها في دولة بذاتها، كما فعلت الدراسات السابقة. إنما تحاول تحديد أهمية إفصاحات الدخل الشامل في أسواق لها خصوصياتها التي يمكن أن تحد من فاعلية هذه الإفصاحات. كما تحاول تحديد مدى توفر متطلبات إعداد قائمة الدخل الشامل في الأسواق الناشئة، والبحث في جملة العوامل التي يمكن من خلالها تفعيل إفصاحات الدخل الشامل في هذه الأسواق. وهذا لم تتناوله بالبحث الدراسات السابقة.

أهمية الدراسة

يستخدم المستثمرون الأرباح التي تم التقرير عنها، والمعلومات حول بنود القوائم المالية في تقييم والتنبؤ بالأرباح المستقبلية والوضع المالي المستقبلي للشركة، بالتالي هذا يؤدي إلى قيام الشركات بالعمل على تقديم معلومات مالية مفيدة للمستثمرين ولمستخدمي القوائم المالية بشكل عام. في هذا الصدد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار المحاسبي الدولي IAS1 المعدل والذي يلزم الشركات بالتقرير عن الدخل الشامل في القوائم المالية. ويعد الدخل

الشامل احد مقاييس أداء الشركات بالإضافة إلى دوره بالتنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للشركة وهذا ما أثبتته معظم الدراسات. غير أن قياس إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والاستفادة من هذه الإفصاحات في الأسواق المالية الناشئة، يواجه العديد من الصعوبات نظراً لخصوصيات هذه الأسواق. ولا شك أن تحديد العوامل التي تقف خلف تلك الصعوبات والبحث عن حلول لتجاوزها من شأنه تحقيق الهدف من إفصاحات الدخل الشامل في توفير الأساس المناسب لاتخاذ المستثمرين لقراراتهم في مثل هذه الأسواق. من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تقديم المساهمة العلمية المناسبة.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة بشكل رئيسي إلى تحديد المنفعة من إفصاحات الدخل الشامل ودوره في تلبية احتياجات المستخدمين إلى المعلومات في الأسواق المالية الناشئة. هذا الهدف يمكن ترجمته في أهداف فرعية وهي:

- 1- بيان المنفعة التي تقدمها إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية بالنسبة إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية وخصوصاً المستثمرين، وذلك في الأسواق المالية الناشئة
- 2- بيان مدى توفر متطلبات إعداد إفصاحات الدخل الشامل وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والاستفادة منها في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة، وتحديد المعوقات التي تحول دون ذلك
- 3- تحديد قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية للشركات في الأسواق المالية الناشئة على توفير المعلومات اللازمة من حيث طبيعتها وحجمها وخصائصها النوعية لإعداد إفصاحات الدخل الشامل

فرضيات الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة تم صياغة الفرضيات الرئيسية التالية:

الفرضية الأولى: لا تقدم إفصاحات الدخل الشامل معلومات نافعة **useful information**

للمستثمرين في الأسواق المالية الناشئة

الفرضية الثانية: لا تتوافر المتطلبات اللازمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية بشكل موضوعي والاستفادة منها في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة

الفرضية الثالثة: إن واقع نظم المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة لا يسمح لها بإنتاج المعلومات اللازمة، من حيث حجمها ونوعها وخصائصها النوعية، للوفاء بإفصاحات الدخل الشامل

منهج الدراسة

لكون هدف الدراسة معرفة مدى تلبية إفصاحات الدخل الشامل لاحتياجات المستخدمين إلى المعلومات في الأسواق المالية الناشئة، فإن هذه المعرفة هي وصف لواقع حال قائم. أي أن الدراسة وصفية، وباعتبار أن الوصف يقتضي تحليل معطيات واقع وبيانات متاحة، فإن الدراسة دراسة تحليلية، وعليه تكون منهجية الدراسة هي منهجية وصفية تحليلية، أي وصفية الهدف وتحليلية الأداة. من هنا فقد تم تصميم خطوات انجاز الدراسة، طبقاً لهذه المنهجية، وتحديد الأدوات المستخدمة في انجازها، كما يلي:

- 1- جمع المعلومات اللازمة عن الأسواق الناشئة وخصوصياتها والظروف التي تعمل فيها
- 2- جمع المعارف اللازمة عن المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بإعداد إفصاحات الدخل الشامل وتطورها، لتحديد متطلبات تطبيقها
- 3- جمع المعلومات عن مدى توافر متطلبات إعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والاستفادة منها في الأسواق المالية الناشئة
- 4- جمع المعلومات اللازمة عن نظم المعلومات المحاسبية وتحديد السمات المشتركة لنظم المعلومات المحاسبية في الشركات العاملة في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة وتحديد جوانب قصورها في توفير إفصاحات الدخل الشامل
- 5- جمع البيانات اللازمة عن الأسعار والعوائد السوقية لأسهم عينة الدراسة من الشركات المدرجة في أسواق مالية ناشئة، بالإضافة إلى الدخل الشامل لهذه الشركات خلال فترة الدراسة وإجراء التحليل الإحصائي والرياضي المناسب
- 6- ربط المعارف المكتسبة في الخطوات السابقة في إطار تحليلي منهجي لتحديد مدى تلبية إفصاحات الدخل الشامل في ظروف الأسواق المالية الناشئة لاحتياجات المستخدمين إلى المعلومات
- 7- عرض النتائج والاستنتاجات المتولدة من العمليات السابقة، ثم تقديم التوصيات المناسبة

أدوات الدراسة

لجمع المعلومات والبيانات اللازمة لإجراء الاختبارات المناسبة استخدم البحث مجموعة أدوات ملائمة، هي:

- 1- المراجع والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعات الدراسة
- 2- القوائم والبيانات المالية للشركات الواردة في عينة الدراسة والأسعار والعوائد السوقية لتلك الشركات، وذلك عند اختبار الفرضية الأولى
- 3- استبانة مخصصة لتحديد توافر متطلبات إعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية بشكل موضوعي والاستفادة منها، بالإضافة لتحديد مدى قدرة نظم المعلومات المحاسبية في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة على إعداد هذه الإفصاحات. (أي لدعم عملية اختبار الفرضيتين الثانية والثالثة)
- 4- المقابلات الشخصية
- 5- الاختبارات الاحصائية (معامل الارتباط بيرسون - تحليل الانحدار الخطي البسيط) للتحقق من منفعة إفصاحات الدخل الشامل بالنسبة للمستثمرين في بيئة الأسواق المالية الناشئة، بالإضافة لاختبار One sample T test لاختبار توفر متطلبات إعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والاستفادة منها في بيئة الأسواق المالية الناشئة

مجتمع الدراسة وعينتها

- بالنسبة للفرضية الأولى: قام الباحث بإجراء اختبارات احصائية للتحقق من منفعة إفصاحات الدخل الشامل في بيئة الأسواق المالية الناشئة. يتألف مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة، وتم جمع عينة من بيانات فعلية لشركات مدرجة في كل من الأسواق المالية في الصين، الأردن، التشيك.
- بالنسبة للفرضيتين الثانية والثالثة: قام الباحث باستطلاع رأي عينة حول توفر متطلبات إعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية في بيئة الأسواق المالية الناشئة، وأيضاً حول قدرة نظم المعلومات المحاسبية في بيئة عمل هذه الأسواق على إعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية. يتألف مجتمع الدراسة من المختصين في مجال الأسواق المالية العاملين في شركات الوساطة المالية في بيئة الأعمال السورية، وقد تم أخذ عينة من هذا المجتمع.

متغيرات الدراسة

تشمل متغيرات الدراسة على متغيرين وهما:

- المتغير المستقل هو الدخل الشامل
- المتغيرات التابعة هي (سعر السهم السوقي، العائد السوقي للسهم)

الفصل الأول

ضرورات إعداد إفصاحات الدخل الشامل في الأسواق المالية الناشئة

المبحث الأول: مفهوم الدخل الشامل والافصاح عنه

المبحث الثاني: احتياجات المستخدمين إلى إفصاحات الدخل الشامل في الأسواق المالية الناشئة

المبحث الأول

مفهوم الدخل الشامل والإفصاح عنه

أولاً: مفهوم الدخل

هدفت المحاسبة خلال مراحل تطورها إلى تلبية احتياجات المستخدمين إلى المعلومات، وفي كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات كانت تنشأ مشكلة حول كيفية الحصول على المعلومات وكيفية تجميعها وقياسها وتقديمها، أي نشأت مشكلات تتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي، إن هذه المشكلات ارتبطت بتغير اهتمامات علم المحاسبة في كل مرحلة من مراحل تطورها [الحيالي، 2007، ص 17-18]. لحل هذه المشكلات كان لابد من تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم إلى المعلومات من حيث خصائصها واستخداماتها، وتحديد ضوابط القياس الواجب الاستناد إليها في عملية القياس المحاسبي والكيفية والشكل والزمن الذي ستعرض به هذه المعلومات.

تختلف احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، واحتياجات البعض قد تهمل بينما تسيطر احتياجات آخرين على تحديد أهداف المحاسبة والتقارير المالية. ومن المهم هنا تحديد طريقة تفكير هؤلاء المستخدمين من حيث كونه اقتصادياً أو غير اقتصادي فالإدارة لا تفكر بشكل اقتصادي تماماً، فهي تهتم بشؤونها خدمة لمصالحها ومصالح المالكين. حيث أن الإدارة يمكن أن لا تهتم بشكل أساسي بسياسة توزيع الأرباح كما يهتم المستثمرون بل تهتم باتخاذ القرارات التي تساعد في تحقيق أهدافها، فإذا اعتقدت الإدارة أن أسعار أسهم الشركة سوف تزداد إذا كان الدخل الصافي يزداد بطريقة ثابتة كل سنة، فإنها سوف تتخذ الإجراءات الضرورية التي تساهم في التقرير عن الدخل بشكل يؤدي إلى تحقيق الغرض المطلوب في هذا الصدد [Lubberink,2000,p10]. أما المستثمر فإن تفكيره اقتصادي أكثر من غيره لأن مصالحه ليست آنية بل طويلة الأمد نسبياً. ويحتاج إلى معلومات لحماية استثماراته من سعي الإدارة لتحقيق مصالحها على حساب بقية مستخدمي المعلومات [Lubberink,2000,p1]، من هنا كانت أهمية الاهتمام بمفهوم الدخل لما للدخل من أهمية بالنسبة للإدارة وأيضاً بالنسبة للمستخدمين الآخرين خصوصاً المستثمرين.

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة الدخل هو تزويد الجهات التي تهتم بالقوائم المالية بالمعلومات المفيدة، وبشكل أكثر تحديداً يجب أن تحقق هذه القائمة فهماً أفضل للدخل من قبل المستخدمين، لأن ذلك يساعد في تحديد كفاءة الإدارة والوضع المالي للشركة وقياس أدائها ومحاسبة الإدارة على استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لديها. كل ذلك سيؤثر على قرارات

مستثمرين محتملين في المستقبل لأنهم سيقومون بتقييم كفاءة الإدارة قبل اتخاذ قراراتهم بالاستثمار في هذه الشركة.

إن فهم مستخدمي القوائم المالية لقائمة الدخل المعدة من قبل الشركة يساعدهم في الإجابة عن مجموعة من الأسئلة ومنها: هل الشركة ناجحة في عملياتها التشغيلية وفي قراراتها؟ أي بند من بنود الدخل يعتبر أكثر ملاءمة most relevant بالنسبة للمستخدمين لتكوين تصور عن الدخل المستقبلي والتدفقات النقدية؟

من خلال ما سبق يتضح أن تحديد مفهوم الدخل والإفصاح عنه مسألة غاية في الأهمية للأسباب التالية: (www.wiley.com)

A- الدخل مقياس لمساهمة الشركة في المجتمع: فإذا كانت الشركة تمتلك إدارة جيدة وتستطيع أن تقدم منفعة للمجتمع، فهذا يعني أنها تحقق ربح، على سبيل المثال إذا كانت الشركة تقوم بتحويل المواد الأولية بكفاءة إلى منتجات ذات منفعة فهذا يحقق منفعة للمجتمع وربح للشركة أما إذا كانت الشركة تعمل بكفاءة ضعيفة وتهدر مواردها الاقتصادية فهذا سيقود إلى خسارة. إذاً فدخل الشركة يقيس الدور الذي تلعبه الشركة في المجتمع، وهل يمكن أن يزدهر

B- الدخل قاعدة للتنبؤ بالتدفقات النقدية: من أجل استمرارية أية شركة في عالم الأعمال يجب توافر نقدية كافية من أجل الحصول على موارد اقتصادية جديدة، وشراء أصول بدل الأصول المباعة أو المستخدمة أو ذات التقنية القديمة، والدخل هو مصدر تلك النقدية. وبما أن الدخل يعتبر مفيداً في التنبؤ في التدفقات النقدية المستقبلية، فإن المستثمرين يركزون كثيراً على دخل الشركات لتحديد قرار الاستثمار بين مجموعة من البدائل الاستثمارية

C- الدخل يربط بين الماضي والمستقبل: يعتمد مستخدمي القوائم المالية في صنع قراراتهم المستقبلية على دخل الشركة الحاضر والماضي، وعلى الرغم من أن الدخل الذي حققته الشركة في الأعوام الماضية لا يساعد المستخدمين بشكل كامل على تقدير دخل الشركة في المستقبل إلا أنه يعتبر أحد العوامل التي تساعد في تكوين تصور حول الوضع المالي المستقبلي للشركة

لقد حاز مفهوم الدخل على اهتمام العديد من الباحثين نظراً لما يقدمه من معلومات مفيدة لشرائح مختلفة من مستخدمي المعلومات المحاسبية، وعلى الرغم من أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة صافي الدخل، إلا أن هذه القائمة لا تزود المستخدمين بمعلومات عن التغيرات في القيم السوقية لبعض أصول الشركة، بالتالي لا تبين بشكل واضح المقدرة الكسبية للشركة. إن ذلك أدى إلى ظهور مفهوم الدخل الشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار تلك التغيرات.

مستخدمو المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم إلى معلومات الدخل

من المتعارف عليه أن المعلومات المحاسبية يجب أن تلبي احتياجات مستخدميها لاتخاذ قراراتهم المختلفة، وتختلف احتياجات المستخدمين إلى المعلومات المحاسبية بشكل عام ومعلومات الدخل بشكل خاص باختلاف إهتماماتهم، بناءً عليه يجب تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم إليها. يتوزع مستخدمو المعلومات المحاسبية إلى الفئتين التاليتين:

A- المستخدمون الداخليون Internal Users

- الإدارة: تهتم الإدارة بمستوياتها كافة بالمعلومات المحاسبية، وذلك من أجل التخطيط، والرقابة، وتقييم مستوى أداء المنشأة [مرعي، وآخرون، 2012-2013، ص28]، وتعتبر قائمة الدخل مصدراً رئيسياً لهذه المعلومات.

-الموظفون: تستخدم هذه الفئة إفصاحات الدخل من أجل تقييم الاستقرار في ربحية الشركة وتقييم الاستقرار في فرص العمل التي توفرها الشركة، وتحديد تأثير دخل الشركة على منافع التقاعد المتزايدة، الرعاية الصحية، وغيرها من منافع الموظفين.

B-المستخدمون الخارجيون External Users

- المستثمرون: يهتم المستثمرون بالحصول على المعلومات التي تبين المقدرة الكسبية للشركة أي القدرة على تحقيق الأرباح في الفترات السابقة والفترة الحالية والتنبؤ للفترة التالية، كما يهتم المستثمرون أيضاً بتقييم الوضع المالي للشركة من حيث قدرتها على سداد التزاماتها سواء على المدى القصير أو المدى الطويل [حنان، وآخرون، 2004، ص48]. هذه المعلومات تفيد المستثمرين في الاختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة لديهم. أيضاً تعتبر قائمة الدخل المصدر الرئيسي الذي يزود المستثمرين بالمعلومات المطلوبة لاتخاذ قراراتهم.

-الدائنون/ الموردون: تتشابه احتياجات الدائنين إلى المعلومات المحاسبية مع احتياجات المستثمرين، إلا أنهم يركزون بشكل أساسي على تقييم كفاية الدخل من أجل تسديد الالتزامات.

- الجهات المسؤولة عن تحديد وتحصيل الضرائب: تهتم هذه الفئة بإفصاحات الدخل من أجل تحديد الدخل الخاضع للضريبة.

ثانياً: الدخل الشامل

تحصل الشركة على دخل من خلال الأنشطة التشغيلية التي تقوم بها، كما تحصل على مكاسب غير متحققة من خلال الزيادة في قيمة الأصول التي تعود إليها. ويعد التمييز بين

التغير في القيمة الذي ينتج عن الأنشطة التشغيلية التي تقوم بها الشركة وبين التغير في القيمة الذي ينتج عن مرور الوقت أمراً هاماً يساعد في الحكم على أداء الشركة بشكل أكثر دقة من التقرير عن الدخل الناشئ فقط عن الأنشطة التشغيلية [DUMITRANA et al, 2010, p27].

كان قياس أداء الشركة يتم من خلال دخل التشغيل (نتيجة صافي الدخل Net Income) المتحقق محاسبياً عبر طرح المصاريف من الإيرادات التي تتحقق من أنشطة الشركة التشغيلية لكن هذا المفهوم لم يعد ذو أهمية كبيرة في العصر الحديث مع ظهور مفهوم الدخل الشامل.

1- لمحة تاريخية عن الدخل الشامل

ظهر مصطلح الدخل الشامل Comprehensive Income ضمن المعايير المحاسبية العالمية في عام 1980 مع صدور بيان مفاهيم المحاسبة المالية الأمريكية (SFAC 3). واحتاج واضعوا معايير المحاسبة الأمريكية عقب ذلك أربع سنوات أخرى لتحديد محتوى الدخل الشامل والاختلاف بينه وبين صافي الدخل من خلال بيان مفاهيم المحاسبة المالية الأمريكية (SFAC5). الذي أوضح أن "الدخل الشامل هو تقييم واسع Extensive Estimate لتأثيرات عمليات الشركة والأحداث الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار كل التغيرات في رأس المال عدا تلك التغيرات التي تنشأ عن توزيعات الأرباح على المالكين". إلا أن التطبيق الفعلي لمفهوم الدخل الشامل في الولايات المتحدة الأمريكية كان من خلال معيار المحاسبة الأمريكي (SFAS130) الإبلاغ عن الدخل الشامل - Reporting Comprehensive Income، الصادر عام 1997 [Dumitrana et al, 2010, p26]. عرف هذا المعيار الدخل الشامل على أنه "التغير في حقوق الملكية (صافي الأصول) للمشروع خلال فترة زمنية معينة، الناجم عن كافة العمليات والأحداث والظروف التي حدثت من مصادر غير الخاصة بالمالكين" [FASB, SFAS 130, 1997, parg 8]. أي أنه يتضمن كل التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة باستثناء تلك التغيرات التي تنتج عن عمليات تتعلق بالمالكين مثل زيادة أو تخفيض رأس المال وتوزيع الأرباح.

إن إنجاز تصميم لقائمة الدخل الشامل تتضمن كافة مصادر الدخل ومصرفات الفترة بشكل يمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم الأداء المالي للشركة وتقدير الأداء المستقبلي لها كان هدف المشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB عام 2002 للتقرير عن الأداء وفق مفهوم الدخل الشامل. لتحقيق هذا الهدف وضع المشروع خمسة مبادئ لتصميم قائمة الدخل الشامل وفق ما يلي:

www.iasb.org

- A- قائمة (الدخل الشامل) يجب أن تفرق بين:
- معدل العائد على مجمل الأموال المستثمرة return on total capital employed
 - معدل العائد على حقوق الملكية return on equity
- B- تعرض مكونات المكاسب والخسائر بشكل إجمالي مع مراعاة كفاية المعلومات لتقدير الربح المستقبلي
- C- عند استخدام القيمة الجارية لتقدير الأصول والخصوم، يجب أن تفرق قائمة (الدخل الشامل) بين مصادر الدخل والمصروفات الناتجة عن:
- الأنشطة الاقتصادية للفترة economic activity of the period
 - تعديلات إعادة تقييم الأنشطة الاقتصادية المستقبلية revisions to estimates of future economic activity
- D- قائمة (الدخل الشامل) يجب أن تميز المكاسب والخسائر الناتجة عن تغيير القيمة الاقتصادية المعترف بها في فترة أخرى غير فترة تحققها
- E- يجب أن يسمح بعرض قائمة (الدخل الشامل) في شكل:
- إجمالي على مستوى الشركة مقسمة حسب طبيعة النشاط
 - الإفصاح القطاعي لأنشطة الشركة (جغرافياً أو على مستوى المنتج)
 - تستخدم أي طريقة أخرى طبقاً لاختيار الإدارة
- 2- اعتماد معايير المحاسبة الدولية لمفهوم الدخل الشامل

لقد جاء اعتماد معايير المحاسبة الدولية لمفهوم الدخل الشامل بعد المشروع المشترك الذي سبق ذكره، من خلال إصدار معيار المحاسبة الدولي 1 IAS المعدل (عرض القوائم المالية Presentation of Financial Statements) عام 2007. كان الهدف من تعديل هذا المعيار تجميع معلومات القوائم المالية على أساس الصفات المشتركة وتقديم قائمة الدخل الشامل. عرف المعيار الدخل الشامل بأنه "التغير في حقوق الملكية خلال الفترة والناتج عن المعاملات والأحداث الأخرى، عدا تلك التغيرات الناتجة عن المعاملات مع المالكين بصفتهم مالكين" [IASB, IAS1, para7]، لقد منح المعيار الشركة حرية عرض الدخل الشامل وفق ما يلي: [IASB, IAS1, 2009, para 81]

- A- في قائمة واحدة تضم كافة بنود الدخل والمصروفات
- B- في قائمتين تضم الأولى مكونات الربح أو الخسارة، وتبدأ القائمة الثانية بالربح أو الخسارة وتعرض بنود الدخل الشامل الآخر

يتكون الدخل الشامل من صافي الدخل (بنود الربح والخسارة) إضافة إلى بعض البنود الأخرى التي تسمى بنود الدخل الشامل الآخر Other Comprehensive Income- OCI وقد بيّن المعيار هذه البنود التي تشمل: [IASB,IAS 1, 2009, para7]

A- التغير في فائض إعادة التقييم (طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي IAS16 الممتلكات والمصانع والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي IAS 38 الأصول غير الملموسة)

B- المكاسب والخسائر الناجمة عن ترجمة القوائم المالية الخاصة بالعمليات الأجنبية (طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي IAS 21 أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية)

C- المكاسب والخسائر غير المتحققة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع (معيار المحاسبة الدولي IAS 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس)

D- الجزء الحقيقي (الفعال) من مكاسب وخسائر أدوات التحوط في تحوط التدفقات النقدية (وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS 39)

E- المكاسب والخسائر الإكتوارية على خطط المنافع المحددة المعترف بها وفقاً لفقرة a 93 من معيار المحاسبي الدولي IAS 19- منافع الموظفين

تعرف بنود الدخل الشامل الآخر "بأنها كل بنود الدخل التي تم إهمالها عند احتساب صافي الدخل" [Schroder,2009,p1]. ويختلف الدخل الشامل عن الدخل التشغيلي الذي يحتوي فقط على بنود الإيرادات والمصاريف التي تتعلق بالنشاط التشغيلي للشركة بأنه يحتوي بالإضافة لتلك البنود على بنود الدخل الشامل الآخر Other Comprehensive Income. في حال عدم عرض بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة واحدة مع بنود صافي الدخل أو في قائمتين منفصلتين (قائمة صافي الدخل، قائمة الدخل الشامل) فإن هذه البنود كانت توضع مباشرة في قائمة التغير في حقوق الملكية ويشار إلى هذه البنود عند ذلك ببنود الفائض غير الصافي Dirty Surplus Items [Landsman,et al,2011,p238].

لقد انقسمت الآراء حول أهمية مفهوم الدخل الشامل بين مؤيد ومعارض، حيث أورد معارضو هذا المفهوم مجموعة من المبررات لمعارضتهم وهي: [Chambers,2007,p5]

A- إن مكونات الدخل الشامل الآخر هي مكونات ذات طبيعة مؤقتة Transitory فهي لا تمثل الدخل الدائم للشركة Core or Permanent Income، وبالتالي لا تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية

B- إن مكونات الدخل الشامل الآخر تجعل من التنبؤ بالأرباح المستقبلية عملية صعبة

C- تتألف مكونات الدخل الشامل الآخر في غالبيتها من المكاسب والخسائر غير المتحققة هذه المكاسب والخسائر تعتمد على عوامل السوق التي لا ترجع لتحكم الإدارة. فهي لا تعتبر أساساً مناسباً للحكم على أداء الإدارة

تم اعتماد مفهوم الدخل الشامل في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الثمانينيات من القرن المنصرم، وفي بعض الدول الأوروبية خلال السنوات الماضية، وقد أعدت العديد من الدراسات حول أهمية إفصاحات الدخل الشامل بالنسبة إلى مستخدمي القوائم المالية، إلا أن الأسواق المالية في تلك الدول وصلت إلى مرحلة متقدمة من التطور، وبالتالي فإن أهمية إفصاحات الدخل الشامل في تلبية احتياجات المستخدمين إلى المعلومات في الدول التي تعتبر أسواقها المالية أسواقاً ناشئة تختلف عنها في الأسواق المتطورة.

ثالثاً: المفاهيم التي أثرت في الدراسات المحاسبية المتعلقة بمفهوم الدخل والدخل الشامل

كما هو الحال بالنسبة لصافي الدخل فقد تناولت دراسات محاسبية كثيرة تأثير إفصاحات الدخل الشامل في الأسواق المالية، وقد تمت الإشارة إلى مجموعة من هذه الدراسات في سياق هذا البحث. إن الدراسات المحاسبية التي تمت في مجال الأسواق المالية والتي تناولت مفهوم الدخل أو الدخل الشامل اعتمدت على مجموعة من الفرضيات والمناهج، ويرى الباحث أنه من المهم شرح بعضها بشكل موجز:

1- فرضية العلاقة الميكانيكية Mechanistic Relationship Hypothesis بين الأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم:

وفق هذه الفرضية تحدد الأسواق المالية سعر السهم الخاص بالشركة بالاعتماد على الأرباح المحاسبية المعلنة في القوائم المالية لتلك الشركة، وعليه ترى هذه الفرضية أن هناك ارتباط بين سعر السهم وبين اختيار السياسة المحاسبية وتغيرها [Intakhan, 2009,p12]. بناءً عليه فإن تحديد سعر السهم بالاعتماد على الأرباح المحاسبية يُوجد إمكانية قيام الإدارة بتضليل Mislead السوق المالي من خلال اختيار سياسات محاسبية تقود إلى أرباح أكثر أو أقل من الأرباح الحقيقية. بعض الدراسات رأت أن لهذه الفرضية أهمية خاصة لأن الأرباح المحاسبية لها أهمية كبيرة في السوق المالية. فزيادة الأرباح يمكن أن تؤثر في العائدات غير المتوقعة Abnormal Returns. غير أن دراسات أخرى رفضت هذه الفرضية لأن هنالك مصادر عدة للمعلومات سواء من داخل أو من خارج الشركة تؤثر في تحديد سعر السهم. وإن تضليل السوق باتباع سياسات محاسبية معينة تؤثر على الأرباح هو أمر غير منطقي.

2- فرضية الثبات الوظيفي (FFH): Functional Fixation Hypothesis

وفق لهذه الفرضية فإن المستثمرين في الأسواق المالية يعتمدون على النتائج النهائية لنظام المحاسبة المالية في تحديدهم لقيمة السهم، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار الطرق المحاسبية التي اتبعت من أجل الوصول إلى تلك النتائج، ودون الأخذ أيضاً بعين الاعتبار المصادر المتنوعة للمعلومات عن الشركة. بموجب هذه الفرضية يصعب على المستثمرين إدراك مدى تأثير الطرق المحاسبية المختلفة المتبعة من قبل الشركات على الاعتراف Recognition بالعمليات المالية نفسها.

على الرغم من وجود بعض الدراسات التي أيدت هذه الفرضية، إلا أن هناك دراسات لم تؤيدها ورأت أن الظروف المحيطة بالسوق، وظروف المنافسة والخبرة التي يكتسبها المستثمرون في السوق المالية، وكذلك القرارات العقلانية التي يتخذها المستثمرون، تجعل المستثمرين على دراية وخبرة بما يتعلق بالظروف المحيطة بتحديد قيم الأسهم في السوق المالية، أي أن أهمية هذه الفرضية تضعف في حال وجود المستثمرين المحنكين sophisticated investors [Kothari,2001,p102].

3- فرضية السوق الكفاء (Efficient Market Hypothesis EMH):

وفقاً لنظرية السوق الكفاء فإن المعلومات المحتواة في القوائم المالية ليست المصدر الوحيد للمعلومات بالنسبة للمستثمرين فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية التي يتخذها المستثمرون؛ فهناك العديد من المصادر التي تساعد المستثمرين في اتخاذ هذه القرارات، وأيضاً تساعد المحللين Analysts في توقع الأرباح المحاسبية قبل الإعلان عنها والتنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة التي يتم تحليل بياناتها. وإن أهمية هذه المعلومات المحتواة في القوائم المالية تختلف وفقاً للجهة التي تستخدمها، وفي هذا الصدد هناك تصنيفات مختلفة للأفراد Individuals الذين يستخدمون المعلومات التي تتضمنها القوائم المختلفة.

ينقسم المستثمرون في السوق وفق فرضية السوق الكفاء إلى فئتين هما المهنيون Professionals والعاديون Average Investors [Jackson,2004,102] الفئة الأولى تشمل المستثمرين المهنيين الذين يمتلكون عادة معارف علمية وخبرات عملية تمكنهم من استيعاب المعلومات المتضمنة في القوائم المالية. أما الفئة الثانية فتشمل المستثمر العادي الذي يملك معرفة علمية ضئيلة وخبرة عملية ضعيفة مقارنة بالمهنيين، لا تمكنه من فهم القوائم المالية بالشكل الكافي.

4- منهجية دراسة الحدث Event Study Methodology: استخدمت لأول مرة في الاقتصاد المالي في دراسة Fama 1969 [Brimble,2003,p14]. لكن دراسة الحدث كانت معروفة في وقت سابق لهذا التاريخ.

في منهج دراسة الحدث يسعى الباحثون إلى معرفة فيما إذا كان حدث ما (مثل إعلانات الأرباح Earnings Announcement) سينقل Conveys معلومات جديدة إلى الأطراف المساهمة في سوق الأوراق المالية، تنعكس بدورها على حجم التعامل بالأسهم أو على أسعار الأسهم في السوق خلال فترة قصيرة من تاريخ ذلك الحدث [Kothari,2001,p116]، بمعنى آخر هل سيؤدي الإعلان عن رقم محاسبي معين إلى زيادة المعلومات المتوافرة لدى المستثمرين في السوق المالي؟. في حال وجود تغيرات جوهرية في حجم التعامل بالأسهم أو في أسعار تلك الأسهم وذلك بعد فترة قصيرة من تاريخ الإعلان عن الرقم المحاسبي، فإن ذلك الرقم المحاسبي سينقل معلومات جديدة إلى الأطراف المساهمة في السوق، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار وجود أحداث أخرى يمكن أن يكون لها تأثير على المتغيرات السوقية خلال تلك الفترة.

هناك الكثير من الأبحاث التي استخدمت منهج دراسة الحدث لتحديد فيما إذا كان للإعلان عن رقم محاسبي ارتباط بتغيرات القيمة Value Changes، وفي هذه الحالة يعتبر ردة فعل الأسعار في السوق دليل القيمة الملائمة. [Holthausen,2001,P6]

اعتمد منهج دراسة الحدث منذ بداية استخدامه على فرضية أن حدث معين سوف يؤثر في قيمة الشركة، وهذا التغير سينعكس على قيمة الأسهم، وبالتالي فإن هذا الحدث سيزيد المعلومات المتوافرة في السوق، وهذه المعلومات ستعكس وبسرعة في أسعار الأسهم. بالتالي فإن منهج دراسة الحدث يفترض أن سوق الأوراق المالية هو سوق كفاء من ناحية أن أسعار الأوراق المالية ستعكس وبسرعة المعلومات الجديدة التي تصل إلى السوق [Kothari, 2001,p116].

بعد استعراض بعض الفرضيات والمناهج التي اعتمدت عليها معظم الدراسات المحاسبية في مجال الأسواق المالية فيما يتعلق بمفهوم الدخل والدخل الشامل. لابد من الإشارة إلى أن الدراسات المحاسبية التي تناولت أثر إفصاحات الدخل الشامل في الأسواق المالية اعتمدت بشكل رئيسي على مدخلين هما:

1- مدخل القيمة الملائمة Value Relevance Approach: اعتمدت الكثير من الدراسات في فترة التسعينيات من القرن الماضي وحتى في الوقت الحالي على مدخل القيمة الملائمة. وتعني القيمة الملائمة أن الرقم المحاسبي يرتبط مع القيمة السوقية لحقوق الملكية. [Barth, 2001,p16]

يقوم هذا المدخل على تحديد القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، وتقليدياً تقوم الدراسات التي تندرج ضمن هذا المدخل على الاختبار التطبيقي للعلاقة بين القيم السوقية Market Values (أو التغير فيها) وبين المقاييس المحاسبية مثل الأرباح أو القيمة الدفترية لحقوق الملكية. وذلك بهدف تحديد الفائدة من هذه المقاييس في تقييم حقوق الملكية Equity Valuation. وعلى الرغم من أن دراسة العلاقة السابقة في الفكر المحاسبي ترجع إلى الستينيات من القرن العشرين، إلا أن أول استخدام لمصطلح القيمة الملائمة لوصف هذه العلاقة كان في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي. [Barth, 2001,p3]

إن الهدف الرئيسي من اختبارات القيمة الملائمة للأرقام المحاسبية هو إيجاد معرفة Knowledge متعلقة بملاءمة Relevance وموثوقية Reliability الأرقام المحاسبية التي تنعكس في قيم حقوق الملكية. ومن خلال استعراض الدراسات التي تتعلق بتحديد القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية، فقد تم تحديد ثلاث فرضيات تم وضعها في تلك الدراسات والتي تنسجم مع معايير المحاسبة الأمريكية وهذه الفرضيات هي: [Holthause et al,2001,p24]

A- إن مستثمري حقوق الملكية هم أكثر الأطراف استخداماً لمعلومات القوائم المالية، وإن تقييم حقوق الملكية يمثل الهدف الأهم لاستخدام القوائم المالية

B- إن أسعار الأسهم تمثل وبشكل كاف استخدام مستثمري حقوق الملكية للمعلومات في التقييم السوقي لحقوق الملكية

C- إن الاختبارات المعتمدة على أسعار الأسهم للملاءمة والموثوقية تقيس الملاءمة والموثوقية كما هي معرفة في معايير المحاسبة الموضوعية من قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB

في الواقع إن الدراسات التي اعتمدت على مدخل القيمة الملائمة في دراسة العلاقة بين الأرقام المحاسبية والقيمة السوقية لحقوق الملكية تمت غالباً في شكل ارتباط أو انحدار. ويتم ذلك عن طريق تحديد متغيرات سوقية ومتغيرات محاسبية، بحيث يكون المتغير السوقي (سعر السهم أو عائد السهم) متغير تابع ويكون المتغير المحاسبي (مثل الأرباح أو القيمة الدفترية لحقوق الملكية) هو المتغير المستقل.

هناك نموذجين للتقييم يستخدمان بشكل عام في مدخل القيمة الملائمة لفحص العلاقة بين المتغيرات المحاسبية والمتغيرات السوقية، هما: [Ota,2001,p2]

A- نموذج السعر (Price Model): يقوم هذا النموذج باختبار العلاقة بين سعر السهم وبين القيمة الدفترية لحقوق الملكية والأرباح (أو كليهما)

B- نموذج العائدات (Returns Model): يقوم هذا النموذج باختبار العلاقة بين عوائد الأسهم وبين الأرباح وتغيرات الأرباح (أو كليهما)

يعتبر نموذج السعر ونموذج العائدات من أوسع النماذج استخداماً في دراسة العلاقة بين المتغيرات المحاسبية والمتغيرات السوقية. إلا أن هناك عدة نماذج تستخدم في دراسة القيمة الملائمة، ومن بينها نموذج Ohlson (1995) ونموذج Felthma&Ohlson (1995).

2- مدخل التحليل الأساسي Fundamental Analysis Approach:

يهدف مدخل التحليل الأساسي بشكل عام إلى تحديد القيمة الحقيقية Intrinsic Values التي يجب أن يباع بها السهم الذي تصدره الشركة [الهندي، 1997، ص283]. إن التركيز الأساسي في هذا المدخل هو على تحديد الأسهم التي تتحرف أسعارها السوقية عن قيمتها الحقيقية أو الأسهم ذات الخلل السعري Mispricing. وذلك لغرض شراء الأسهم التي تزيد قيمتها الحقيقية عن قيمتها السوقية، وبيع الأسهم التي تقل قيمتها الحقيقية عن قيمتها السوقية.

إن تحديد القيمة الحقيقية للسهم يتم وفق هذا المدخل من خلال تحليل معلومات القوائم المالية وغيرها من المعلومات المتعلقة بالقطاع الذي تعمل فيه الشركة، وكافة المعلومات التي يمكن أن تؤخذ من تحليل المتغيرات والمؤشرات في الاقتصاد ككل [يوسف، 2002، ص46]. وفي حال وجود سوق كفاء فإن أسعار الأسهم المتداولة في السوق هي نفسها الأسعار الحقيقية للأسهم بالتالي لا يوجد دور لمدخل التحليل الأساسي. إلا أن الواقع الفعلي، خاصة في الأسواق المالية الناشئة، يبين أن أسعار الأسهم لا تعكس بشكل فوري كافة المعلومات المتوافرة عن الشركة وهذا لا ينسجم مع فرضية السوق الكفاء التي تفترض بأن أسعار الأسهم تعكس كافة المعلومات عن الشركة التي تصدر هذه الأسهم. وهذا يزيد من أهمية مدخل التحليل الأساسي.

على الرغم من عدم وجود دور كبير لمدخل التحليل الأساسي في ظل فرضية السوق الكفاء فإن هنالك دور مهم لمدخل التحليل الأساسي من خلال المساعدة في فهم محددات القيمة Determinants of Value والتي تسهل اتخاذ القرارات الاستثمارية بالنسبة لتلك الشركات التي لا يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية [Kothari, 2001, p171].

يتم تقييم حقوق الملكية في ظل مدخل التحليل الأساسي من خلال استخدام معادلات تتضمن كل المتغيرات التي يمكن أن تساعد في تفسير القيمة الحالية أو التنبؤ بالقيمة المستقبلية للشركة [Barth, 2001, p19]. ويتشابه مدخل التحليل الأساسي ومدخل القيمة الملائمة من حيث استخدام نماذج معينة ومعروفة في مجال تقييم حقوق الملكية، إلا أن المدخلين يختلفان من حيث تركيز مدخل التحليل الأساسي على استخدام المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية في

تقدير القيمة الحقيقية للشركة. مقابل تركيز مدخل القيمة الملائمة على دراسة العلاقة بين المتغيرات السوقية والمتغيرات المحاسبية لتحديد القيمة الملائمة لهذه المعلومات.

لقد أثرت المفاهيم والفرضيات السابقة في الدراسات المحاسبية في مجال الأسواق المالية التي تناولت مفهوم الدخل بشكل عام ومفهوم الدخل الشامل، وقد ركزت على دراسة العلاقة بين المتغيرات المحاسبية والمتغيرات السوقية. واعتمدت بشكل أساسي في دراسة تلك العلاقة على اختبار وجود دليل تطبيقي يدعم نتائج الدراسة. وساهمت تلك المفاهيم والفرضيات في اغناء الفكر المحاسبي بدراسات محاسبية تتسم نتائجها بدرجة جيدة من الدقة.

مما سبق يتبين مدى الاهتمام بمفهوم الدخل في الأدبيات المحاسبية. ولكن على الرغم من الدور الذي لعبه الدخل المحاسبي (يعتبر صافي الدخل إنعكاساً لهذا المفهوم) خلال فترة طويلة من تاريخ الفكر المحاسبي في تقديم معلومات عن الشركة للجهات المستخدمة لهذه المعلومات وخصوصاً المستثمرين، إلا أن هذا المفهوم تعرض لكثير من الانتقادات حول مقدرة الدخل المحاسبي على تكوين صورة واضحة لدى مستخدم المعلومات عن قدرة الشركة على توليد الدخل، من جميع مصادر الدخل المتاحة. هنا يرى الباحث أن التغير الكبير الذي حدث في الدراسات المحاسبية في مجال الأسواق المالية من حيث الاعتماد على دليل تطبيقي في هذه الدراسات، ساهم في إعداد دراسات تتسم نتائجها بالموثوقية حول أهمية إفصاحات الدخل الشامل في تلبية احتياجات المستخدمين إلى المعلومات. لقد تناولت معظم تلك الدراسات بيئة الأسواق المالية المتطورة. بعض هذه الدراسات تركز في بعض الأسواق المالية الناشئة حول أهمية إفصاحات الدخل الشامل في بعض جوانبها. وما سيقوم هذا البحث بتناوله هو أهمية هذه الإفصاحات في تلبية احتياجات المستخدمين إلى المعلومات ضمن خصوصيات تتمتع بها الأسواق المالية الناشئة بشكل عام.

المبحث الثاني

احتياجات المستخدمين إلى إفصاحات عن الدخل الشامل في الأسواق المالية الناشئة

أولاً: مفهوم الأسواق المالية الناشئة

تتميز البلدان النامية بشكل عام بضعف مستوى الدخل وبالتالي بضعف مستويات الادخار، ضعف اقتصاديات هذه الدول أدى إلى صعوبة في الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية. لكن ظهور الأسواق المالية في هذه البلدان أدى إلى تجميع المدخرات الوطنية من جهة وتشجيع حركة الأموال من المستثمرين الأجانب من جهة أخرى. بعد تجميع المدخرات الوطنية والأموال الأجنبية يتم تحويل هذه المدخرات والأموال إلى القنوات الاستثمارية المناسبة. ونتيجة لذلك فإن لهذه الأسواق دور فعال في دفع عملية التنمية الاقتصادية.

شكلت الأسواق المالية خاصة في الدول النامية، ومنذ بداية ظهورها، محور اهتمام الكثير من الباحثين في المجال الاقتصادي والمتعاملين في الأسواق المالية على المستوى الدولي والمؤسسات المالية الدولية، وذلك من أجل تعريفها، وتحديد خصائصها، ووضع معايير لتصنيفها نظراً للأهمية البالغة التي أصبحت تمثلها كقطب لجذب رؤوس الأموال الدولية. إضافة إلى ذلك فإن هناك العديد من الأبحاث المحاسبية التي تناولت موضوع المعلومات المالية وأثرها على مستخدميها في ظل هذه الأسواق.

1- أهمية الأسواق المالية

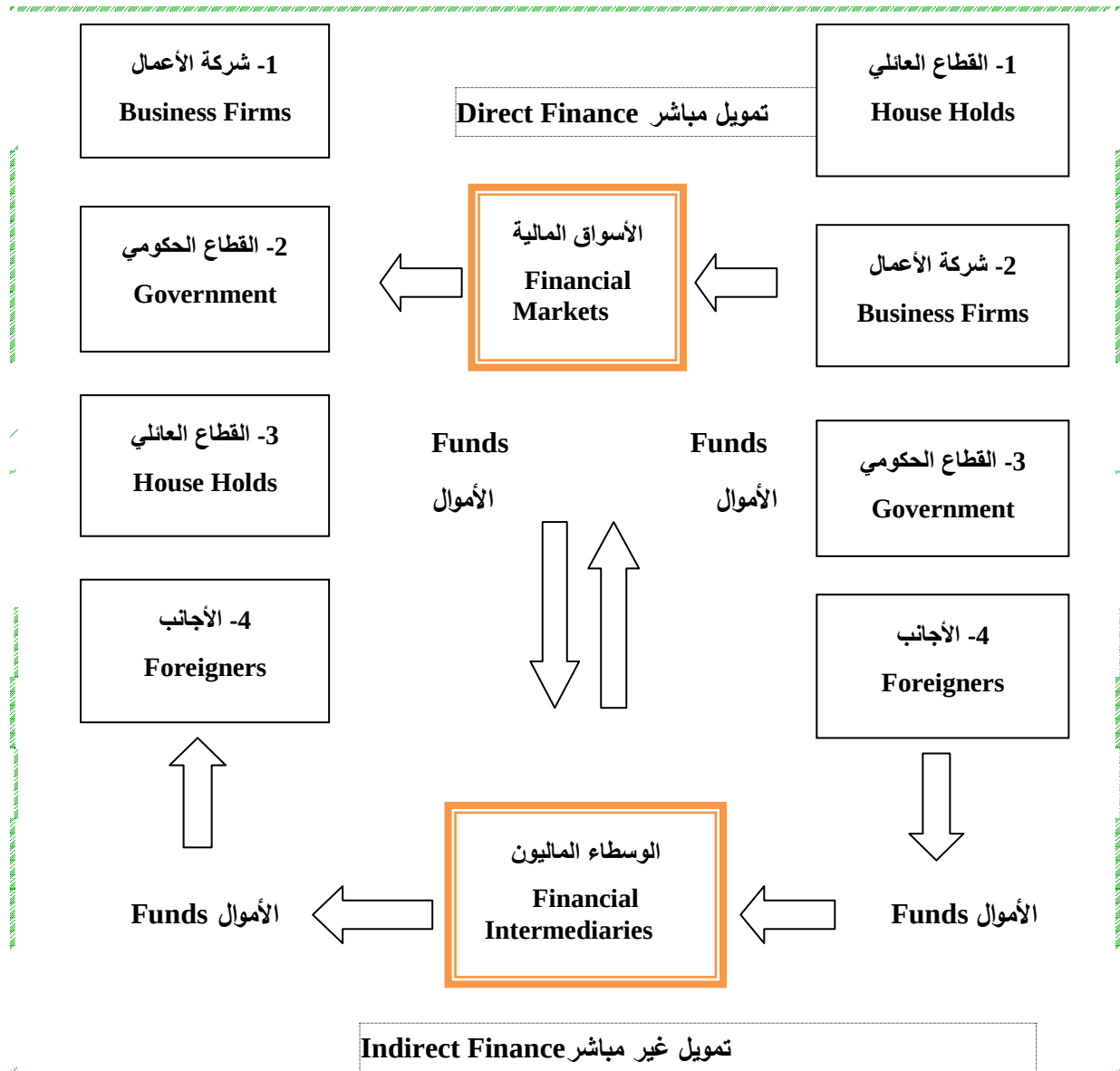
تحتل الأسواق المالية مكانة هامة في الاقتصاديات الرأسمالية. وارتبط تطور الأسواق المالية بالتطور في مختلف القطاعات الاقتصادية الذي مرت به معظم دول العالم. وتعكس الأسواق المالية الواقع الاقتصادي للدولة فهي تحدد مدى التطور الاقتصادي أو الضعف في اقتصاديات الدول. تتجلى أهمية الأسواق المالية بشكل أساسي من خلال الدور الذي تلعبه في تحقيق مستوى من الرقابة والشفافية في تقديم المعلومات لمستخدميها في السوق.

هناك العديد من التعريفات المختلفة للأسواق المالية حيث عرفها التيمي بأنها "الإطار الذي يجمع بين الوحدات المدخرة التي ترغب بالاستثمار ووحدات العجز التي بحاجة لأموال لغرض الاستثمار، عبر فئات متخصصة عاملة في السوق شرط توافر قنوات اتصال فعالة" [التيمي، وسلام، 2004، ص110]، كما عرفها Mishkin بأنها "المجال التنظيمي والفني الذي يتم من خلاله تحويل الأموال من الوحدات التي لديها فائض في الأموال إلى الوحدات التي تعاني عجزاً في الأموال" [Mishkin, 2001, p3]. وعرفها أيضاً خضر "بأنها عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق المالية أو لأصل مالي معين، إذ يمكنهم

إتمام عمليات البيع والشراء عن طريق السماسرة والشركات العاملة في هذا المجال، إما داخل السوق أو خارجه باستخدام شبكات ووسائل الاتصال الفعالة" [خضر، 2004، ص3]. للأسواق المالية دورٌ هام في الاقتصاد الوطني، ويمكن إجمال الوظائف الأساسية لهذه الأسواق بما يلي:

A-تجميع الادخارات Loanable Funds: تقوم أسواق الأوراق المالية بتنمية الاستثمارات من خلال تحويل الأموال من الوحدات التي تمتلك فائض في الأموال إلى الوحدات التي تعاني من عجز في الأموال. يبين الشكل رقم (1) عملية التحويل هذه:

الشكل رقم (1) تدفقات الأموال الناشئة عن الادخار والاستثمار



مصدر الشكل رقم (1) [Mishkin,2001,p21]

B-مخزن للثروة Wealth Storage: تعتبر النقود شكل من أشكال الاحتفاظ بالثروة وتتميز بصفة السيولة التامة، ولكن النقود لا تعتبر أفضل أشكال الاحتفاظ بالثروة وذلك لأسباب متعددة أهمها التضخم. تلعب الأسواق المالية دور مخزن للثروة من خلال الاستثمار بالأوراق المالية التي تضمن عائداً على الاستثمار

C- مؤشر للحالة الاقتصادية: تعتبر الأسواق المالية مؤشراً عن الحالة الاقتصادية للبلدان وذلك من خلال دراسة تقلبات الأسعار في الأسواق المالية خلال فترة من الزمن. بالتالي يمكن تحديد مستوى نجاح بعض المشروعات ومدى إخفاقها [حنفي، وقرياقص، 2002، ص273]

D- توفير السيولة Liquidity: يهدف المستثمرين من خلال الاستثمار في الأوراق المالية إلى الحصول على عائد، وتوفر السوق المالية للمستثمرين فرصة لتحويل الأوراق المالية التي استثمروا أموالهم فيها إلى سيولة وذلك بتكلفة تحويل منخفضة. بالتالي فإن الأسواق المالية توفر فرصة الحصول على العائد إضافة إلى فرصة تحويل الاستثمارات إلى سيولة وذلك بتكلفة منخفضة في آن واحد

E- تحقيق العدالة في تحديد أسعار الأوراق المالية: إن عملية البيع والشراء في سوق الأوراق المالية تساهم في تحديد السعر الحقيقي للأوراق المالية، وذلك من خلال الآلية التي تعمل فيها السوق المالية. وهذا يجب أن يتحقق في ظل توفير المعلومات عن الشركات المدرجة في السوق، وأيضاً من خلال عمل السماسرة في السوق

F- دور الأوراق المالية في الخصخصة: تلعب أسواق الأوراق المالية دوراً هاماً في إتمام عملية الخصخصة بنجاح، كما تسهم برامج الخصخصة في توسيع وتعميق هذه الأسواق [خضر، 2004، ص12]. يمكن توضيح دور الأسواق المالية في نجاح عملية الخصخصة من خلال التطرق إلى عدة نقاط أساسية وهي:

- إن وجود أسواق مالية تتميز بكفاءة عالية يساعد في تقدير الأسعار الحقيقية لمختلف أصول شركات القطاع العام في سياق تصفية القطاع العام

- توفير إمكانية الاكتتاب والتداول بالأوراق المالية بما يساعد في توفير الأموال لمشروعات القطاع الخاص

- توفير الشفافية للأطراف المشاركة في السوق المالية.

تختلف أهمية الدور الذي تلعبه الأسواق المالية في اقتصاديات الدول باختلاف ظروف وخصوصيات الأسواق المالية. فالأسواق المالية الناشئة التي تعمل ضمن بيئة تختلف من حيث

خصوصياتها عن بيئة الأسواق المالية المتطورة، لا يمكنها أن تؤدي الدور نفسه الذي تقوم به الأسواق المتطورة، سواء من حيث مصادر الأموال المستثمرة (محلية أو أجنبية)، ومن حيث توافر السيولة liquidity، أو من حيث توافر العدالة في تحديد أسعار الأوراق المالية أو في عملية الخصخصة، وبالتالي من حيث بلوغ الأهداف المرجوة من وجود السوق المالي.

2- تعريف الأسواق المالية الناشئة ومراحل تطورها

كان للعولمة Globalization وخصوصاً في المجال المالي الأثر الكبير في تطوير الأسواق المالية، بشكل عام، سواء كانت هذه الأسواق محلية أم دولية. فساهمت في ربط الأسواق المالية المحلية بالأسواق المالية العالمية، ما أدى إلى ظهور الأسواق المالية الناشئة تلبية لرغبة فئة من المستثمرين (الأجانب) في استثمار أموالهم في دول أقل تطوراً، وذلك للاستفادة من مزايا توفرها تلك الدول للمستثمرين. بذلك تدفقت الأموال بشكل كبير إلى بعض الدول النامية.

هنا يرى الباحث أنه لا بد من الإشارة إلى ما يلي:

A- إن المستثمرين الذين يوظفون أموالهم في الأسواق الناشئة هم مستثمرون إما محليون أو أجانب. ولا شك أن لكل من هاتين الفئتين خصوصياتها وأهدافها ورغباتها المختلفة، رغم أن الهدف العام من أي استثمار هو تحقيق عوائد متناسبة مع مخاطره. **المستثمرون المحليون** لديهم على الأقل شعور الانتماء للوطن وهم في سبيل ذلك يتحملون ظروفًا اقتصادية واجتماعية (خصوصاً تشريعية وتنظيمية وسياسية) قد تكون قاسية لاستثماراتهم. وهذا ما لا يتحمله المستثمر الأجنبي. **فالمستثمرون الأجانب** يمكن أن تتعارض مصالحهم مع مصالح البلاد التي يوظفون أموالهم فيها. في هذه الحال ينشأ الصراع بين شدة الحاجة إلى الأموال لدى الدولة المستضيفة من جهة، وبين قدرة رأس المال الأجنبي على فرض شروطه. هذا الصراع ينعكس على الظروف التشريعية والتنظيمية التي توفرها الدولة للاستثمار الأجنبي

B- إن مصالح المستثمرين الأجانب أنفسهم يمكن أن تتفاوت فيما بينهم، خاصة بين فئة المستثمرين في استثمارات غير مباشرة (تتم عبر سوق تداول الأوراق المالية) وفئة المستثمرين أصحاب الاستثمارات المباشرة (كما في مشاريع الـ BOT). هذه الفئة تربطها عقود خاصة مع الدولة تحكم طبيعة الاستثمار وتنظم علاقاته. في حين أن الفئة الأولى لا يربطها أي عقد وهي تتصرف حسب مصالحها المباشرة

بغض النظر عن مصالح الدولة. كما تتصرف في إطار الظروف العامة التي توفرها الدولة للاستثمارات بعمومها وللاستثمارات الأجنبية غير المباشرة بخصوصيتها

C- إن كل فئة من الفئات الواردة اعلاه وبحسب خصوصياتها لها احتياجاتها الخاصة إلى المعلومات بما في ذلك المعلومات عن الدخل الشامل. ففي الاستثمارات المباشرة، سواء كانت محلية أم أجنبية، لا تظهر الحاجة شديدة إلى معلومات عن الدخل الشامل. بينما هي ذات أهمية للاستثمارات غير المباشرة. وإذا كان المستثمر غير المباشر أجنبياً كانت حاجته أشد إلى معرفة الدخل الشامل

شاع استخدام مصطلح "الدول الأقل تطوراً اقتصادياً" Less Economically Developed Countries (LEDCs) للإشارة إلى الأسواق التي تم تصنيفها على أنها أسواق أقل تقدماً بالاعتماد على مقاييس موضوعية، تميّز هذه الأسواق عن الأسواق المتقدمة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان. وكان من المتوقع أن توفر هذه الأسواق إمكانية كبيرة لتحقيق الربح. غير أن الاستثمار في هذه الأسواق يحتوي في الوقت نفسه على مخاطر متنوعة. لكن بعض الباحثين رأى أن هذا المصطلح كان غير مناسب، بمعنى أنه لم يكن هناك ما يضمن أن الدول الأقل تقدماً Less Developed سوف تتحول إلى دول أكثر تقدماً More Developed فظهر مصطلح الأسواق المالية الناشئة (EM) Emerging Markets (www.Wikipedia.com)

شهدت مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي ابتكار مصطلح الأسواق الناشئة من خلال صندوق النقد الدولي (IMF) International Monetary Fund والبنك الدولي World Bank وذلك لوصف أداء اقتصاديات البلدان [Knab,2008,p64]. وشهدت هذه الأسواق تطوراً كبيراً من خلال تطور مستويات النمو الاقتصادي لديها، التي ميزتها عن باقي الدول. أي أن مصطلح الأسواق المالية الناشئة يطلق على الأسواق المالية للدول التي تمر بمرحلة انتقالية بين الدول الأقل نمواً Least Developing Countries وبين الدول الصناعية الحديثة Newly Industrialized Countries. تم استخدام هذا المصطلح من قبل بعض الباحثين الاقتصاديين أحياناً للإشارة إلى الاقتصاديات الناشئة Emerging Economies، وكأمثلة على هذه الأسواق: (البرازيل، الهند، هونغ كونغ، الصين، المكسيك، ماليزيا). تميزت الأسواق المالية الناشئة منذ ظهورها بالقدرة على جذب المستثمرين الأجانب إليها، وذلك بسبب العديد من الخصائص الإيجابية التي تتوافر في هذه الأسواق. ومن المتوقع أن أغلبية الأسواق المصنفة

حالياً كأسواق مالية ناشئة ستتدخل في المستقبل ضمن إطار الأسواق المتقدمة، فكل سوق مالية مرت بمرحلة النشوء في بداية تطورها. [www. IFC. org](http://www.IFC.org)

يبين الشكل التالي (رقم 2) المراحل التي تمر بها الأسواق المالية لتصل إلى مرحلة الأسواق المالية المتقدمة.

الشكل رقم (2): مراحل تطور الأسواق المالية



مصدر الشكل رقم (2) [Schouwstra,2009,p4]

هنا لابد من الإشارة إلى مسألة هامة تتعلق باستخدام مصطلح الأسواق الناشئة، فالمقصود بذلك ليس حدثاً نشأ السوق بل مستوى تطورها. فهناك أسواق مالية تأسست منذ وقت طويل ولكنها تتدرج تحت إطار الأسواق الناشئة. وعليه فإن السوق الناشئ هو السوق الموجود في دولة نامية أو صناعية حديثة، وبلغ مرحلة متقدمة من التنظيم والنمو. وإذا كان السوق قيد الانشاء أي لم يتمتع بكامل خصائص السوق الناشئ، فهو سوق تم انشاؤه حديثاً في دولة نامية عموماً وحتى في دولة صناعية حديثة (كسوق أخرى). هذه المسألة، أي الفصل بين سوق ناشئ وآخر

قيد الانشاء وبين الدولة الناشئة أو الصناعية الحديثة التي تأسس فيها السوق، لا تخلو من بعض التعقيد. ولكن مع ذلك فإن خصائص مشتركة عديدة يمكن أن تساعد في التعرف على كل منهما.

هناك العديد من التعريفات التي أطلقت على الأسواق المالية الناشئة، منها:

- مجموعة الأسواق الموجودة في بلدان نامية، تتميز عادة بالعوائد المرتفعة High Returns وبتقلبات أسعار شديدة (مرتفعة)، كما تتميز بتنوع منافعها بالنسبة للمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة [Barry et al,1998,p72]

- هي عبارة عن أسواق غير مهيأة اقتصادياً ومالياً بشكل جيد، ولكنها تحقق تقدماً في هذا الاتجاه [Aizenman,2005,p1]

- مصطلح السوق الناشئة يستخدم عادة لوصف الدول التي يتراوح دخل اقتصادها ما بين المنخفض والمتوسط Low-to-middle-income Countries، والتي تواصل بشكل قوي عملية الإصلاح الجوهري في المجال الاقتصادي والسياسي، ومزیداً من الاندماج التام بالاقتصاد العالمي [ERNST & YOUNG,2007,P2]

- الأسواق التي توجد خارج الدول الأكثر تقدماً، وتنتمي إلى دول نامية في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق، وأهم ما تتميز به هذه الأسواق هو الزيادة الكبيرة في القيمة السوقية للأسهم بالإضافة إلى تزايد حجم الإصدارات الجديدة [زيطاري، 2004، ص44-45]

- حسب مؤشرات (Indices) مؤسسة Standard & Poors (S&p)، وشركة التمويل الدولية International Finance Corporations (IFC)، فإن السوق تكون "ناشئة" عندما يتحقق فيها أحد المعيارين التاليين: [DSF,2011,p3]

▪ إذا تواجدت هذه الأسواق في اقتصاد مصنف على أنه اقتصاد ذو دخل منخفض Low، أو متوسط middle، وكما هو محدد حسب البنك الدولي World Bank (حسب معيار التصنيف الأساسي للبنك الدولي المعتمد على تقسيم الناتج القومي الإجمالي Gross National Product (GNP) على عدد الأفراد - GNP per capita)

▪ أن يكون رأس مال القابل للاستثمار منخفضاً Low capital Investment مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP)

من خلال استعراض التعاريف السابقة للأسواق المالية الناشئة، يتبين أن بعضها تناول واحدة أو أكثر من الخواص المشتركة بين مجموعة من الدول التي لا تتدرج تحت إطار الدول

المتقدمة، لكن هذه الدول تحقق معدل نمو سريع في اقتصادياتها، وتتميز بعملية الانفتاح الاقتصادي والمالي. عموماً لا يمكن إيجاد تعريف موحد ودقيق لهذه الأسواق، ولكن هذه الأسواق تشير عادة إلى الأسواق المالية الموجودة في البلدان النامية التي تتميز باستقرار اقتصادي نسبي واقتصاد متنامي، وتقوم بإعادة بناء إقتصادياتها باتجاه اقتصاد السوق. ولا بد من الإشارة إلى أن هناك عدة جهات دولية تقوم بتصنيف الأسواق على أنها ناشئة من أهمها (شركة التمويل الدولية IFC، مؤشر Standarad&poors، مؤشر داوجونز، مؤشر مورغان ستانلي للأسواق المالية الناشئة، مجلة The Economist).

بالرغم من اختلاف تعريفات الأسواق المالية الناشئة، فإنه يتم الاعتماد على معيارين أساسيين لتمييز الأسواق المالية الناشئة عن غيرها من الأسواق المالية، سواء في الدول المتقدمة أم في الدول النامية التي لا يمكن وصف أسواقها المالية على أنها ناشئة. هذين المعيارين هما الأكثر استخداماً في عملية التمييز هذه. يعتمد المعيار الأول كما سبق ذكره على توزيع الناتج القومي الإجمالي GNP على عدد الأفراد في الدولة (GNP per Capita). ويعتمد الثاني على استمرار السوق المالية نفسها في النمو من حيث حجم السوق، ودرجة التعقيد في نشاطاتها بالإضافة إلى الارتفاع المضطرد في قيمة الأسهم المتداولة.

بالنسبة لاهتمام المستثمرين الأجانب بهذه الأسواق، يلاحظ أنه قبل عام 1980 تدفقت رؤوس أموال قليلة إلى هذه الأسواق، وذلك بسبب قلة الخدمات والمنتجات المالية المتوافرة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وكذلك بسبب المخاطر والتذبذب Volatility في هذه الأسواق. في عام 1981 بدأ الاستثمار في محافظ الأوراق المالية الخاصة يتزايد في الأسواق المالية الناشئة. وخلال النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، أدت سياسات الخصخصة والتحرر الاقتصادي التي حدثت في العديد من بلدان الأسواق المالية الناشئة إلى توسيع مجموعة الأوراق المالية Securities المتوافرة للمستثمرين الأجانب في هذه الأسواق؛ فوصل صافي المحافظ الاستثمارية Net Portfolio الداخلة إلى تلك الأسواق إلى الذروة في عام 1994 بمبلغ 113 مليار دولار. لتتخفض بشكل حاد في السنوات التالية نتيجة للاضطرابات المالية واسعة الانتشار التي أثرت على هذه الأسواق (بسبب Tequila Effects التي بدأت نتيجة لانخفاض عملة الـ peso المكسيكية). [DSF,2011,P1]

إلى جانب الأسواق المالية الناشئة هناك أيضاً ما يعرف بالأسواق الحدودية Frontier markets، وهي أسواق صغيرة نسبياً. تكون فيها المعلومات عادة أقل وفرة من الأسواق الأخرى بحسب مؤشر S&p. كما أنها تعتبر أسواقاً غير جاذبة للاستثمارات، ولو أنها قد تكون مفتوحة

للأجانب. من بين الدول العربية المنتمية لهذه الأسواق نجد تونس ولبنان. [رشيد، 2006، ص162]

3-عوامل نمو الأسواق المالية الناشئة

يرجع بعض الاقتصاديين النمو السريع الذي عرفته الأسواق المالية الناشئة إلى مجموعة من العوامل، وفيما يلي شرح موجز لهذه العوامل:

A-العوامل الخارجية: تعد هذه العوامل سبباً هاماً في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الأسواق المالية الناشئة، وتتمثل هذه العوامل في: [صقر، 2003، ص116، 113]

- انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية، فقد حفز انخفاض معدلات فائدة البنوك الفدرالية من 9.8% في عام 1989 إلى 2.9% في عام 1992 المستثمرين في الدول الصناعية المتقدمة على الاستثمار في الأسواق المالية الناشئة التي تتمتع بعائد مرتفع متاح للاستثمارات في الأسهم والسندات

- الركود الاقتصادي وضعف الطلب على الأموال التي شهدته الدول الصناعية في بداية التسعينيات من القرن الماضي. بالإضافة إلى الرغبة في تنويع المستثمرين الأجانب ذوي الطابع المؤسسي (مثل صناديق المعاشات، وشركات التأمين) لمحفظة الأوراق المالية

B- العوامل الداخلية: تتمثل العوامل الداخلية بالإصلاحات التي انتهجتها العديد من الدول النامية والتي ساهمت في جذب الاستثمارات من مختلف الدول المتقدمة إلى الأسواق المالية الناشئة. تشمل هذه الإصلاحات المجال المالي ومختلف القطاعات الاقتصادية وأهمها توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

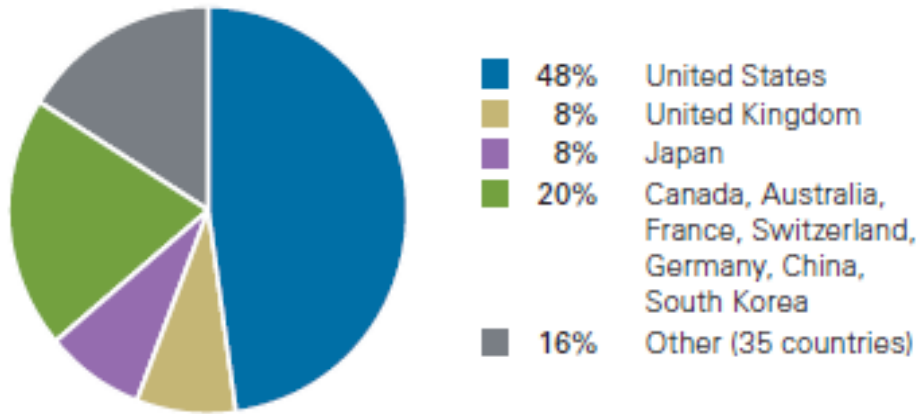
ثانياً: خصائص الأسواق المالية الناشئة

على الرغم من تباين الأسواق المالية الناشئة فيما بينها بشكل نسبي، إلا أن هذه الأسواق تشترك بمجموعة خصائص تميزها عن الأسواق المالية الأخرى، يمكن إيجاز هذه الخصائص فيما يلي:

1- حجم السوق Market Size: تختلف الأسواق المالية الناشئة عن الأسواق المالية في الدول المتقدمة والأسواق الحدودية من حيث الحجم الإجمالي لاقتصادياتها من جهة، وحجم السوق المالية بالنسبة لاقتصادياتها ككل [DSF,2011,P2]. غالباً ما يتم قياس حجم السوق من خلال مؤشرين، هما:

A- مؤشر الرسملة، أي الأموال الموظفة في عمليات التداول في السوق Market Capitalization: لقد شهدت الأسواق المالية الناشئة خلال العقد الماضي ارتفاعاً في حجم الأموال الموظفة في السوق، إلا أن مساهمتها في الأموال الموظفة في السوق العالمي Global Market Capitalization تبقى أقل من مساهمة الأسواق المتطورة. الشكل التالي يوضح ذلك (البيانات الواردة في الشكل تخص عام 2012)

الشكل رقم (3): نسبة مساهمة الأسواق المالية الناشئة في رسملة السوق العالمية



مصدر الشكل (3): www.factset.com

الشكل السابق أُعدّ استناداً إلى بيانات 45 سوق متطورة وناشئة. يُلاحظ فيه أن نسبة 56% من الأموال المرسملة في السوق العالمية، تشارك فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، في حين أن نسبة 20% تسهم فيها كل من كندا، أستراليا، فرنسا، سويسرا، ألمانيا، الصين، وكوريا الجنوبية. هذا يوضح الفرق بين الأسواق المتقدمة والناشئة من حيث حجم الأموال الموظفة في السوق.

B- مؤشر عدد الشركات Number of Companies: وهو مقياس يعبر أيضاً على حجم السوق ولكنه يهمل إلى حد ما الاختلافات في قيم هذه الشركات، وتشير الزيادة في عدد الشركات المدرجة في السوق في بلد ما إلى تطور السوق المالي في ذلك البلد، وقد إزدادت أعداد الشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة.

بشكل عام تتميز الأسواق المالية الناشئة بصِغَر حجمها، سواء من حيث عدد الشركات المدرجة فيها أم من حيث القيمة الإجمالية للأموال الموظفة فيها، مقارنة بالأسواق المالية المتقدمة.

2- تركّز Concentration عمليات التداول على تداول أسهم وسندات شركات بعينها دون غيرها، فيكون حجم التداول مركزاً في عدد محدد من الشركات المدرجة في السوق، بدلاً من أن يكون موزعاً على عدد كبير من الشركات. من خلال التعرف على درجة التركيز يمكن معرفة مدى هيمنة الشركات الكبرى على الأموال الموظفة في السوق، ومعرفة تأثير تغيير قيم الأوراق المالية لهذه الشركات في السوق.

تبيّن الإحصائيات أن حجم التداول في الأسواق المالية الناشئة يكون مركزاً على عدد محدود من الشركات (غالباً شركات مملوكة من الحكومة)، فعلى سبيل المثال هناك خمس شركات في الصين وروسيا والبرازيل تشكل 40% - 50% من إجمالي الأموال الموظفة في السوق، بينما نسبة التركيز في الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ 10% - 5% (S&P at 31 December 2010) www.standardandpoors.com. يلاحظ أيضاً، أن الشركات الكبرى في الأسواق المالية الناشئة غالباً ما تنتمي لعدد قليل من القطاعات مثل (قطاع الطاقة، القطاع المالي) وهذا يقيد تنوع الاستثمارات

3- سيولة السوق Market Liquidity: يقصد بالسيولة سهولة بيع وشراء الأوراق المالية في السوق. بشكل عام يهتم المستثمرون بشكل كبير بالقدرة على الدخول في استثمارات في السوق المالية والخروج منها بسرعة وبأقل تكلفة. واهتمامهم يكون أكبر في الأسواق الناشئة. وهناك مؤشران لقياس السيولة وهما:

A- مؤشر حجم التداول Trading Volume Index (TV): يستخدم هذا المؤشر مع مؤشر الأموال المرسمة في السوق الذي يعكس حجم السوق، وعلى الرغم من أن حجم السوق قد يكون كبيراً، إلا أن حجم التداول قد يكون صغيراً، وبالتالي يتعين استخدام المؤشرين معاً وذلك لإمكانية الحصول على معلومات سليمة عن سوق الأوراق المالية المحلية. [الدعي، 2008، ص110]

B- مؤشر معدل الدوران Turnover Ratios: يقاس هذا المعدل من خلال قسمة إجمالي الأسهم المتداولة على الأموال المرسمة في السوق خلال فترة زمنية معينة، وذلك كالتالي:

(اجمالي الأسهم المتداولة أو حجم التداول)

معدل دوران السهم =

(رسملة السوق أو القيمة السوقية)

وكلما كان المعدل عالياً كلما كان عدد الأسهم المتداولة Shares Outstanding أكبر، كما يجب أن يترافق ازدياد معدل الدوران مع مستويات أعلى من السيولة، وأيضاً يمكن

استخدام هذا المؤشر مع مؤشر الأموال المرسمة في السوق للحكم على أداء السوق حيث يمكن أن يكون حجم السوق كبيراً ولكن معدل الدوران منخفضاً [الدعمي، 2008، ص111] باستثناء عدد قليل من الأسواق مثل، تايوان، وتركيا، تقريباً كل الأسواق المالية الناشئة تتميز بمعدل دوران أقل من 5%. [DSF,2011,P9]

4- شفافية السوق Market Transparency: تعتبر الأسواق المالية الناشئة أقل شفافية إذا ما قورنت بالأسواق المتطورة، وهناك مؤشرين تم تطويرهما من أجل معرفة درجة الشفافية في الدول المختلفة وهما: [DSF,2011,P7]

A- مؤشر التعقيم Opacity Index: أنشأت شركة Price water house coopers مؤشراً لقياس درجة الشفافية وفقاً لمجموعة من الأبعاد dimensions في 35 بلد. يطلق على المؤشر أيضاً عامل O (O-Factor). يتم التوصل إلى هذا المؤشر من خلال بيانات مجمعة من خلال مكالمات هاتفية ومقابلات مع مدراء الشؤون المالية CFOs لشركات كبيرة ومتوسطة في البلدان المشمولة في المؤشر، مصرفيين Bankers، محللين معروفين في البلدان المشمولة بالمؤشر، وموظفي شركة Price water house coopers في كل بلد. يتكون المؤشر من خمسة أبعاد وهي: بُعد الفساد Corruption، البعد القانوني legal، البعد الاقتصادي Economics، والمحاسبي Accounting، والتنظيمي Regulatory، يتم اعطاء درجات من قبل المصرفيين والمحللين ومدراء الشؤون المالية وموظفي شركة Price water house coopers الذين تمت مكالمتهم أو مقابلتهم لكل بعد من الأبعاد الخمسة ولكل بلد، والمؤشر يتمثل بالمتوسط الحسابي لقيم مؤشر كل بعد من الأبعاد الخمسة، وفق المعادلة التالية: www.opacityindex.com

$$O_i = 1/5 * [C_i + L_i + E_i + A_i + R_i]$$

حيث يشير i إلى البلد

O يشير إلى النتيجة النهائية لعامل O- Factor

C يشير إلى أثر ممارسات الفساد في شفافية المعلومات

L يشير إلى أثر البعد القانوني في شفافية المعلومات

E يشير إلى أثر السياسات الاقتصادية في شفافية المعلومات

A يشير إلى أثر الممارسات المحاسبية في شفافية المعلومات

R يشير إلى أثر البعد التنظيمي في شفافية المعلومات

إن أفضل قيمة للمؤشر هي (0)، بينما أسوأ قيمة للمؤشر هي (150). يعتبر هذا المؤشر مفيداً بالنسبة للمستثمرين الأجانب بشكل كبير وذلك لأن كلفة القيام بالأعمال والاستثمارات في بلدان لا تتمتع بدرجة جيدة من الشفافية بالنسبة للأبعاد التي يتألف منها هذا المؤشر هي كلفة عالية

B- مؤشر إدراك الفساد (CPI) Corruption Perception Index: تصدر المؤسسة الدولية للشفافية Transparency International مقرها برلين، ألمانيا، في كل عام مؤشر سنوياً يرتب 100 دولة وفقاً لمستوى إدراك الفساد. يقيس المؤشر مستويات الفساد في القطاع العام على مستوى العالم، بناءً على آراء خبراء مختصين بقضايا الفساد، أفضل قيمة للمؤشر هي (100) بينما أسوأ قيمة للمؤشر هي (0) www.transparency.org.

إن عملية قياس الفساد هي عملية في غاية الصعوبة، وذلك نتيجة لأن الفساد ينتج عن نشاطات غير قانونية illegal activities والتي عادة ما تكون غير ظاهرة ومكتشفة من قبل المجتمع، إلا أنها تظهر وتصبح معروفة من خلال الفضائح، التحقيقات، والدعاوى القضائية. بالتالي يمكن القول أنه لا يوجد قياس دقيق لمستوى الفساد بناءً على بيانات تطبيقية empirical data. بناءً عليه لجأت المؤسسة الدولية للشفافية إلى استخدام مصطلح إدراك الفساد Corruption Perception وليس قياس الفساد، حيث تقوم هذه المؤسسة بجمع البيانات التي يتم إعداد المؤشر بالإعتماد عليها من مؤسسات مستقلة متخصصة بالحوكمة ومحللين مختصين بمناخ الأعمال على مستوى العالم (من أهم هذه المؤسسات وحدة إيكونوميست للمعلومات Economist Intelligence Unit، مؤسسة Global Insight، المنتدى الإقتصادي العالمي World Economic Forum www.wikipedia.com). يتم جمع البيانات عن طريق قوائم لاستطلاع رأي تلك المؤسسات والمحللين، وتوزع عليهم بشكل سنوي، هذه القوائم تصمم بحيث تتضمن أسئلة عن مستوى الرشوة في الدول المشمولة بالمؤشر، عدد الدعاوى القضائية المرتبطة بشكل مباشر بالفساد في الدولة، مستوى فعالية القضاء في معالجة قضايا الفساد، مستوى فعالية الإعلام في عرض قضايا الفساد، مع إعطاء درجات معينة لتلك الأسئلة لتقدير مستوى الفساد. يتم مراجعة البيانات عن طريق مختصين في المؤسسة الدولية للشفافية ويتم تصنيف البلدان في المؤشر بناءً على الدرجات التي تم الوصول إليها عن طريق هذه البيانات www.transparency.org.

يلاحظ من خلال المؤشر أن الأسواق المالية الناشئة موجودة في أكثر الدول التي تعاني من الفساد، في حين تكون الأسواق المتقدمة في الدول الأقل فساداً

5- انفتاح السوق Market Openness: يعتبر نشاط السوق Market Activity وانفتاحه Market Openness من الخصائص المهمة بالنسبة للأسواق المالية. يبين المؤشر العالمي Global Index لكل من مؤسسة S&P، والمؤسسة الدولية للتمويل IFC، وأيضاً مؤشر الاستثمار Investment Index، نشاط وانفتاح السوق. فحسب المؤشر العالمي لـ S&P/IFC إن العديد من الأسواق الناشئة مثل الهند، مصر، كوريا الجنوبية، الباكستان، سلوفاكيا، وجنوب أفريقيا، تمتلك عدد كبير من الشركات المدرجة في هذه الأسواق، ولكن عدد قليل من هذه الشركات تتمتع بحركة تداول نشطة لأسهمها بشكل يمكنها من أن يتضمنها المؤشر العالمي [DFS,2011,P3]

بالنسبة لانفتاح السوق يلاحظ أن بعض الأسواق المالية الناشئة تمنع المستثمرين الأجانب من الاستثمار في كل الشركات المدرجة في هذه الأسواق. وقد تفرض هذه الأسواق قيوداً على حياة المستثمرين الأجانب لأسهم معينة، (من أمثلة هذه القيود: فرض قيود تختلف حسب القانون المحلي لكل دولة، وقيود على إجمالي الملكية الأجنبية للأسهم). يشير مؤشر الاستثمار إلى مدى انفتاح الأسواق المالية، أمام المستثمرين الأجانب. من خلال هذا المؤشر يتبين أنه ليس كل الأسواق المالية المصنفة كأسواق مالية ناشئة منفتحة 100% على الاستثمار الأجنبي

6- سرعة التطور Rapid Development: حققت العديد من الأسواق المالية الناشئة نمواً كبيراً خلال فترة قصيرة في عدد الشركات المدرجة فيها، وفي حجم الأوراق المالية المتداولة فيها. كمثال على ذلك يمكن ذكر سوق عمان للأوراق المالية التي شهدت قيد 109 شركات في فترة لا تزيد عن أربعة سنوات من إنشائها (أي خلال الفترة الممتدة من عام 1979 إلى عام 1983) [خبابة، 2004، ص4]. يمكن إرجاع هذا النمو إلى تطبيق سياسات الخصخصة في معظم الدول التي تحتوي على أسواق ناشئة

7- تنظيم السوق: تتعلق الجوانب التنظيمية للسوق المالية بوجود إجراءات وشروط تضمن عمل السوق بشكل جيد، كوجود جهاز معلوماتي شفاف، يستخدم أحدث التقنيات وبرامج المعلوماتية، ووجود التوافق ما بين تحرير السوق ووضع قواعد لضبطه، أي تحقيق نوع من التوازن بين إلغاء القيود لتنشيط المنافسة، والقيام بالضبط المطلوب للقضاء على التزوير وعدم الاستقرار [رشيد، 2006، ص170]. كما تضمن كذلك حماية المستثمرين من خلال توفير المعلومات المفيدة لهم، ووجود كوادرات كفاءة تساعد في حسن سير العمليات المالية في هذه الأسواق، ووجود إطار قانوني ملائم ينظم إنشاء وتوفير بيئة جيدة للعمل في السوق. بديهي هنا أن الأسواق المالية الناشئة تشهد في معظمها تفاوتاً فيما بينها من حيث توافر الركائز السابقة مع وجود ضعف في الإدارة والتنظيم إذا ما قورنت بالأسواق المالية المتطورة

8- ارتفاع عوائد الاستثمار: يلجأ كثير من المستثمرين الأجانب إلى استثمار أموالهم في الأسواق المالية الناشئة، وذلك بسبب ما يحققه المستثمرون من عوائد مرتفعة مقارنة مع ما يحققونه في الأسواق المالية المتطورة. ففي دراسة عن العوائد التي تحققها الاستثمارات في الأسواق المالية الناشئة مقارنة مع الأسواق المالية المتطورة، شملت قاعدة بيانات تخص 24 سنة لنشاط بعض الأسواق المالية الناشئة، تبين أن العائد على السهم فيها أفضل من العائد على السهم في الأسواق المالية المتطورة، وأن العائد على المحفظة الاستثمارية يحقق نمواً سنوياً مقداره 1.5% في السنة [Conover et al,2002,p86]

بناء على ما سبق ذكره يرى الباحث أن الخصائص التي تتمتع بها الأسواق المالية الناشئة من حيث سيولة السوق ودرجة شفافيتها المنخفضتين مقارنة مع الأسواق المالية المتطورة، وأيضاً درجة التركيز Concentration العالية فيها تؤثر في قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية على الاستفادة بشكل جيد من الإفصاحات التي تقدمها الشركات المدرجة في هذه الأسواق بشكل عام. كما تؤثر في قدرتهم على الحصول على المنافع التي تقدمها إفصاحات الدخل الشامل لتلك الشركات.

ثالثاً: مزايا بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة

تتميز بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة بعدة مزايا، وتؤثر هذه المزايا في عمل الأسواق المالية الناشئة، وفي الدور الذي تلعبه في توفير المعلومات الملائمة والموثوقة لمستخدميها. ويمكن تحديد هذه المزايا وفق ما يلي:

1- حجم الاقتصاديات The Size of The Economies : يشكل حجم اقتصاديات دول الأسواق المالية الناشئة نسبة هامة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي global GDP محسوباً على أساس القوة الشرائية المتساوية GDP on a purchasing power parity (PPP) basis، ففي عام 2008 بلغت هذه النسبة حوالي 50% WWW.Worldbank.org . إن حجم اقتصاديات دول الأسواق المالية الناشئة المتزايد ينعكس على تطور هذه الأسواق لأنه يعني تطور في عدد الشركات المدرجة في السوق المالية وزيادة في دخل الأفراد مما يؤدي إلى زيادة في حجم الإدخار وتوظيف الأموال المدخرة في السوق المالية.

2- حوكمة الشركات Corporate Governance: تنتقد دول الأسواق المالية الناشئة بأن ممارسات الحوكمة لديها ضعيفة، لكن معارضي هذا الرأي يرون أن العديد من هذه الدول عملت على تطوير سياسات الحوكمة لديها، وتحقق تطوراً هاماً في هذا المجال [Everest Capital,2009,P21]. لقد سعت دول الأسواق المالية الناشئة على جذب مدراء ذوي خبرة

وكفاءة من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، أو القيام بإرسال مدراء إلى تلك الدول المتقدمة للاستفادة من نظامها التعليمي المتطور الخاص بالإدارة، وذلك بهدف تطوير إدارة المنشآت لديها، وتبني ممارسات محاسبية ورقابية فيما يتعلق بالإفصاح والحوكمة. وكانت نتيجة هذه الجهود ظهور شركات متطورة في دول الأسواق المالية الناشئة وتتمتع بإدارة جيدة.

إن تطوير سياسات الحوكمة في دول الأسواق المالية الناشئة من شأنه توفير مناخ من الثقة بأن هناك رقابة على الشركات المدرجة في السوق المالية ومنعها من تضليل المستثمرين، كما أن هناك إدارة جيدة للشركات.

3- السياسات الحكومية Governmental Policies: إن للسياسات الحكومية أثر كبير على عمل سوق الأوراق المالية، فيمكن أن تعيق هذه السياسات عمل السوق وتحد من فعاليتها من خلال التدخل غير المستند إلى مبررات موضوعية في عمل السوق، كما أن ترك السوق تعمل بحرية دون ضوابط يمكن أن يؤدي إلى ضعف في ثقة المستثمرين بالسوق نتيجة لعمليات احتيال وتضليل قد تقوم بها بعض الشركات المدرجة في السوق.

عملت الدول المتقدمة في تسعينيات القرن الماضي على نصح الدول الآسيوية أثناء الأزمة الآسيوية بعدم التدخل في عمل السوق وتركها تعمل بحرية [Everest Capital,2009,P22]. غير أنها بدأت تتدخل في عمل السوق وخصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2007. بناء على ما سبق يرى الباحث أن على دول الأسواق المالية الناشئة أن تضمن الرقابة على عمل السوق المالية والشفافية في تقديم المعلومات لمستخدميها، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة حرية وسهولة التداول ودخول الاستثمارات إلى السوق وخروجها منها، وتشجيع إدراج الشركات في السوق وأيضاً تشجيع الاستثمار في السوق.

رابعاً: الدور الذي تلعبه الأسواق المالية الناشئة في توفير المعلومات لمتخذي القرارات

يعد توفير المعلومات الملائمة والموثوقة لمتخذي القرارات في سوق الأوراق المالية من أهم الأدوار الذي يجب أن تلعبه السوق المالية، فهذه المعلومات تساعد مستخدميها وخصوصاً المستثمرين في اتخاذ القرار السليم. ويتم ذلك من خلال الرقابة على الشركات المدرجة في السوق والتحقق من التزامها بالمعايير المحاسبية الدولية. إن المعلومات المتوفرة عن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية يجب أن تساعد المستخدمين في النقاط الرئيسية التالية:

1- تقييم الوضع المالي للشركة: هنا تلعب القوائم المالية للشركات دوراً هاماً في إعطاء المستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية فكرة عن الوضع المالي للشركة وقدرتها على تسديد التزاماتها تجاه الغير.

2- تقييم أداء الشركة: أيضاً تلعب القوائم المالية للشركات دوراً في تقييم أداء الشركة مقارنة من الشركات المنافسة، من خلال ما تحققه الشركة من أرباح وكفاءتها في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لديها.

3- تقييم التدفقات النقدية المستقبلية للشركة: يجب أن تقدم القوائم المالية للشركات معلومات مفيدة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، بحيث تساعد المستثمرين في تكوين صورة عن الوضع المالي المستقبلي للشركة.

إضافة إلى المعلومات المتاحة في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية توفر السوق معلومات أخرى عن الشركات المدرجة ووضع قطاعات اقتصاد الدولة وذلك من خلال دراسات ومقالات يقوم بها محللين واختصاصيين عبر وسائل إعلامية مختلفة.

بناء على ما سبق تتضح أهمية السوق المالية في توفير المعلومات الملائمة والموثوقة لمتخذي القرارات وخصوصاً للمستثمرين، إلا أنه ومن خلال الخصوصيات التي تتمتع بها الأسواق المالية الناشئة خصوصاً من حيث شفافية المعلومات المتوفرة في السوق تؤثر بشكل سلبي في ملائمة وموثوقية هذه المعلومات. فقد تبين في فقرة سابقة من البحث أن شفافية المعلومات في الأسواق المالية الناشئة بشكل عام ضعيفة، ويتضح ذلك من خلال ترتيب دول الأسواق المالية الناشئة في مؤشر التعقيم Opacity Index ومؤشر إدراك الفساد Corruption Perception Index. إضافة إلى ذلك فإن تحديد مستوى الشفافية في التزام الشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة بإعداد قوائمها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية هو أمر في غاية الصعوبة وذلك بسبب القوانين المحلية لدول تلك الأسواق التي تعطي الإدارة حرية بالتصرف Discretion لتحديد ما يجب الإفصاح عنه، ولا يوجد إلزام كافي للشركات لتطبيق القوانين التي تقيد حرية تصرف الإدارة Management Discretion بالنسبة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وتلزم الشركات بتقديم معلومات محاسبية ملائمة وموثوقة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية [Bruner et al, 2002, p312]

خامساً: أهمية إفصاحات الدخل الشامل

يعد التقرير عن الدخل Income Reporting أحد أهم القضايا التي شهدت جدلاً كبيراً في الفكر المحاسبي. فهناك اتجاه يدعو إلى احتساب الدخل بشكل كامل على أساس الفائض الصافي Clean Surplus Basis (ما يعرف بالدخل الإجمالي All Inclusive Income). أي تسجيل كافة الإيرادات والمصاريف والمكاسب والخسائر المعترف بها خلال الفترة في قائمة الدخل. بالمقابل هنالك اتجاه يدعو إلى استبعاد بنود معينة من الدخل والتقرير عنها مباشرة في

قائمة حقوق الملكية أو ما يسمى الفائض غير الصافي Dirty Surplus (ما يعرف بالدخل التشغيلي Operating Income) [McCoy et al,2009,p84]

هناك العديد من الدراسات المحاسبية التطبيقية التي هدفت إلى اختبار أهمية إفصاحات الدخل الشامل ومكوناته في تقديم معلومات تساعد المستثمرين في سوق الأوراق المالية وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية في تقييم الوضع المالي للشركة والتنبؤ بالعوائد المستقبلية للأسهم Future Stock Returns والأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية المستقبلية بما يساعدهم في ترشيد قراراتهم الاستثمارية. من خلال تلك الدراسات تظهر أهمية إفصاحات الدخل الشامل بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، التي رأى الباحث عرضها وفق ما يلي:

1- أهمية الأرباح المحاسبية Accounting Earnings ومكوناتها بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية

2- أهمية الإفصاح عن مكونات الدخل الشامل الآخر OCI بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية

1- أهمية الأرباح المحاسبية Accounting Earnings ومكوناتها بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية

تعتبر الأرباح المحاسبية من أهم المعلومات التي تقدمها القوائم المالية وذلك لأنها تمثل نتيجة أعمال الشركة وتبنى على أساسها الكثير من القرارات وأهمها قرار الاستثمار. فعندما يفكر المستثمر بشراء سهم شركة ما، فإن ذلك يتطلب منه تقييم قيمة السهم. وإن تقييم قيمة أسهم شركة ما يتضمن الاطلاع على الأرباح التي تحققت هذه الشركة. إلا أن هناك عدة عوامل تلعب دوراً هاماً في نظرة المستثمرين إلى الأرباح، فيمكن أن تنخفض أرباح شركة كبيرة ولها اسم مهم في السوق لفترة معينة، وبالتالي تنخفض أسعار أسهمها. كما يمكن أن تعمل شركة صغيرة بأرباح سلبية Negative Earnings لوقت أطول ولكن تحتفظ أسهمها بأسعار عالية، وذلك إذا كان اتجاه السوق بشكل عام يعتقد بتحقيق هذه الشركة لربحية في المستقبل. وعليه يمكن القول أن التوقعات بشأن الأرباح المستقبلية تلعب دوراً هاماً أيضاً بتحديد سعر الأسهم. بمعنى آخر إذا حققت الشركة زيادة في أرباحها، ولكن كان تقييم السوق والمستثمرين لوضعها المستقبلي ليس إيجابياً، فإن أسعار أسهمها يمكن أن تنخفض على الرغم من تلك الأرباح.

ينظر إلى الأرباح بشكل عام على أنها الأساس في تحليل وضع الشركة المالي، وتوضح فيما إذا كانت الشركة قادرة على دفع توزيعات الأرباح Dividends لحاملي الأسهم. تستخدم في السوق العديد من الصيغ Formulas ذات العلاقة بالأرباح كمقياس للمقارنة بين الشركات.

من أهم هذه الصيغ "حصة السهم من الربح (EPS) Earning Per Share وتحتسب وفق ما يلي: [مرعي، وآخرون، 2010-2011، ص 389]

حصة السهم العادي من الربح (EPS) = صافي الدخل - أرباح الأسهم الممتازة \ الوسطي
المرجح لعدد الأسهم العادية المتداولة

تفيد هذه الصيغة في المقارنة بين شركتين، فإذا حققت شركتان مبلغ الأرباح نفسه، وكانت إحدى هاتين الشركتين تمتلك عدد أسهم متداولة أكثر، فإن أسهم الشركة الأقل عدداً بالنسبة للأسهم المتداولة سوف تكون حصتهم من الأرباح أكثر.

كما يمكن استخدام نسبة السعر إلى الأرباح (السعر السوقي للسهم / ربحية السهم العادي P/E - Price/Earnings) وذلك لإعطاء المستثمرين فكرة عن عدد مرات ربحية السهم السنوية اللازمة لتغطية القيمة السوقية للسهم في تاريخ معين [محمد، 2000، ص 12 منقول عن زكريا، 2014، ص 123]. تستخدم هذه النسبة في مقارنة الشركة مع شركات أخرى تعمل في قطاع معين، فعلى سبيل المثال ليس صحيحاً أن يعتقد المستثمر أن سعر سهم شركة يبلغ (10 ل س) هو أفضل من سعر سهم شركة أخرى يبلغ (100 ل س) لأن السعر وحده ليس كافياً. فيجب معرفة نسبة سعر السهم إلى ربحيته لتقديم معلومات تفيد في معرفة الفترة اللازمة لاستعادة قيمة السهم.

لقد استحوذت العلاقة بين أسعار الأسهم وبين الأرباح المحاسبية على اهتمام كبير في الأبحاث المحاسبية في مجال الأسواق المالية. وتتضمن هذه العلاقة متغيرين، المتغير الأول هو سعر السهم السوقي والمتغير الثاني هو الأرباح المحاسبية، وهناك عدة عوامل تؤثر على طبيعة الأرباح المحاسبية وتؤثر على المحتوى المعلوماتي بالنسبة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية وبالتالي علاقتها مع الأسعار، وأهم هذه العوامل:

- أسبقية أسعار الأسهم على الأرباح المحاسبية Price Lead Earnings

إن المعلومات التي تعكسها أسعار الأسهم أوفر richer من تلك المحتواة في الأرباح المحاسبية الحالية. حيث أنه في ظل فرضية السوق الكفاء تعكس أسعار الأسهم بشكل فوري المعلومات المختلفة في السوق (المحاسبية وغير المحاسبية). بناء على ذلك فإن التغير في أسعار الأسهم يعكس التغيرات في توقعات المستثمرين للتدفقات النقدية الصافية المستقبلية Future Net Cash Flows [Kothari,2001,p129]. لكن الأرباح المحاسبية لا تمتلك نفس القدر من الأهمية في هذا المجال، أي أنها لا تمتلك نفس المحتوى المعلوماتي لأسعار الأسهم. ويمكن تحديد سبب أسبقية أسعار الأسهم على الأرباح المحاسبية في عدم وجود تطابق

كامل ما بين الواقع الاقتصادي للشركة وما تعرضه قوائمها المالية لوجود اختلافات في أبعاد التوقيت والاعتراف والقياس بينهما، فطبيعة المبادئ والقواعد المحاسبية (كمبدأ الاعتراف بالإيراد والمحاسبة على أساس التكلفة التاريخية) تؤثر على الأرباح المحاسبية وتجعل منها معلومات موجهة نحو الماضي. وبالتالي يتوقع أن تكون القوائم المالية متأخرة عن الواقع. فمثلاً: عادة ما يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الرأسمالية عند حدوث عملية البيع فقط وأيضاً ينعكس أثر الإعلان عن فرص نمو جديدة للشركة في سعر سهم الشركة في الفترة التي يتم خلالها ذلك الإعلان، بالمقابل لا تعكس الأرباح المحاسبية للشركة أثر ذلك الإعلان حتى يؤدي فعلاً إلى زيادة مبيعات الشركة. وإذا كان الوضع كذلك، فإن هذا سيؤدي إلى ضعف في علاقة الأرباح المحاسبية بالأسعار السوقية للأسهم عند قياسها بشكل متزامن (أي لنفس الفترة المالية الواحدة).

إن التغير في سعر السهم خلال فترة مالية معينة يعكس التعديلات في توقعات المستثمرين للأرباح المستقبلية إضافة إلى الأرباح المتحققة خلال الفترة، أي أن الأسعار تتضمن مجموعة معلومات أكبر من تلك التي تتضمنها الأرباح المحاسبية. بمعنى آخر إن الأرباح المحاسبية ذات طبيعة تاريخية في حين أن أسعار الأسهم تعكس المعلومات المتعلقة بالأرباح المستقبلية [يوسف، 2002، ص80].

بالتالي فإن أسبقية أسعار الأسهم على الأرباح المحاسبية تعني أنه حتى لو كانت خصائص السلاسل الزمنية للأرباح محددة بشكل معقول - وغالباً ما تتناولها الأبحاث المحاسبية في مجال أسواق رأس المال على أنها ذات مسار عشوائي Random Walk - فإنه يصعب التنبؤ بالتغيرات المستقبلية في الأرباح بالاعتماد على المحتوى الإعلامي للسلاسل الزمنية التاريخية للأرباح. بينما تعكس أسعار الأسهم مسبقاً المعلومات المتعلقة بهذه الأرباح المحاسبية (أو على الأقل جزء منها). [يوسف، 2002، ص80]

- الأرباح المؤقتة Transitory Earnings

من المتعارف عليه في الأدبيات المحاسبية أن للأرباح المؤقتة قيمة ملائمة أقل من الأرباح المستمرة Permanent Earnings [Lubberink, 2000, p32]. يمكن حساب الأرباح المؤقتة من خلال احتساب الفرق بين الأرباح المتحققة وبين الأرباح المستمرة، ومن أمثلة الأرباح المؤقتة (بيع الأصول أو تحقيق مكاسب رأسمالية غير متكررة).

إن وجود مكونات مؤقتة في الأرباح المحاسبية يؤثر على توقعات المستثمرين، وذلك لأن هذه المكونات تحتوي على مكاسب وخسائر غير عادية Extraordinary Gains and Losses يمكن أن لا تستمر في المستقبل. لهذا تعتبر الأرباح المستمرة أكثر فائدة من الأرباح المؤقتة لأن

مكونات الأرباح المستمرة الناتجة من العمليات التشغيلية يتوقع أن تستمر لفترات مستقبلية. بينما عادة ما تحدث الأرباح المؤقتة لمرة واحدة. بالتالي لا تزود هذه الأرباح المستثمرين بإشارة واضحة حول الأداء المستقبلي المتوقع للشركة [Stunda et al , 2003 , p56]، فالمستثمرون سينظرون إلى هذه المكونات فيما إذا ستستمر في الفترات اللاحقة أم لا. فإذا توقع المستثمرون استمرار هذه المكونات في الفترات اللاحقة فسيكون هناك علاقة قوية بين أسعار الأسهم والمحتوى الإعلامي للأرباح المحاسبية. أما إذا توقع المستثمرون أن هذه المكونات لن تستمر مستقبلاً، وكانت هذه المكونات تشكل جزءاً كبيراً من الأرباح المحاسبية، فإن العلاقة بين المحتوى الإعلامي للأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم ستكون ضعيفة.

إن الإفصاح عن الأرباح المحاسبية الإجمالية فقط لا يوفر كل المعلومات المفيدة للمستثمرين بغرض تقييم أداء الشركة. ويمكن إرجاع ذلك إلى عدم إيضاح مصدر الأرباح، فهل نتجت الأرباح عن العمليات الأساسية للشركة، أم نتجت عن عمليات غير متكررة Non-recurrent أو غير مرتبطة بشكل كبير بالعمليات الأساسية للشركة. نتيجة لذلك ظهرت أبحاث تناولت أهمية القيمة الملائمة للأرباح المحاسبية من خلال الفصل ما بين مكونات الأرباح ودراسة القيمة الملائمة للمكونات الهامة للأرباح من خلال تحليل للعلاقة بين أسعار الأسهم (أو العوائد السوقية) وبين الأرباح المحاسبية (أو تغيراتها) من خلال تلك المكونات بالاستناد إلى أدلة تطبيقية [Gaston et al, 2003, p1]. وقد رأت بعض الدراسات أن الإفصاح عن مكونات الأرباح المحاسبية يعتبر جزءاً مكماً للإفصاح عن ربحية الشركة.

2- أهمية الإفصاح عن مكونات الدخل الشامل الآخر OCI بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية

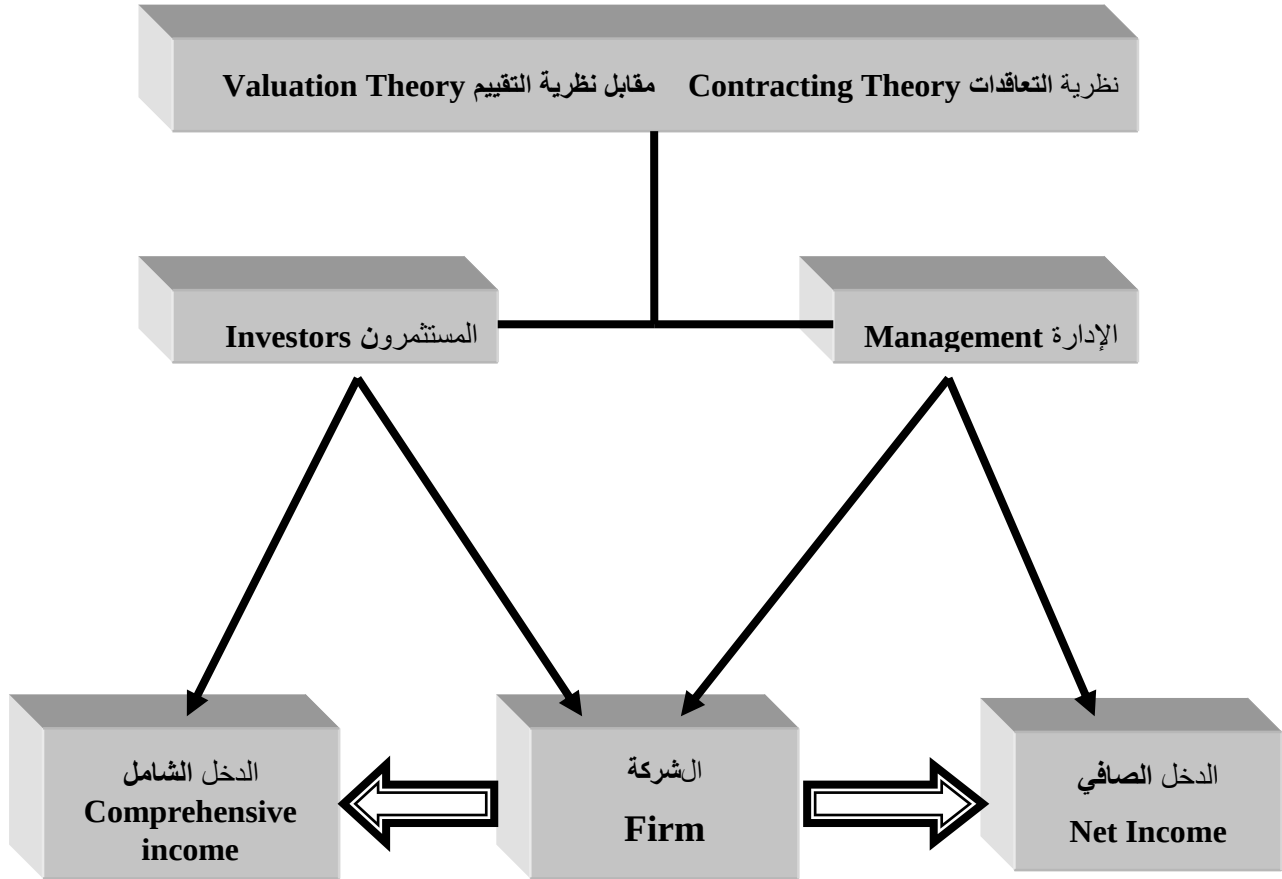
إن تحديد أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل يقتضي دراسة المنفعة التي يقدمها الإفصاح عن مكونات الدخل الشامل الآخر من جهة، ودراسة شكل Format الإفصاح عن هذه المكونات من جهة أخرى. بمعنى آخر يقتضي الإجابة على السؤال التالي: هل تضيف مكونات الدخل الشامل الآخر معلومات مفيدة أخرى على المعلومات التي تقدمها الأرباح المحاسبية ؟

سيتناول الباحث فيما يلي أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر، وفق النقاط التالية:

A- إن أهمية أي مقياس للدخل تعتمد بالدرجة الأولى على المعلومات التي يقدمها هذا المقياس لمستخدمي هذه المعلومات، ولتوضيح أهمية المعلومات التي يقدمها الدخل الشامل الآخر بشكل عام لا بد من أخذ وجهة نظر منتجي المعلومات المحاسبية من جهة، ووجهة نظر مستخدمي هذه المعلومات من جهة أخرى. يطالب المستثمرون بتعريف أشمل للدخل More

Less Comprehensive Definition بينما تطالب الإدارة تعريفاً أقل شمولية Comprehensive Definition [Biddle, et al, 2003,p1]، بشكل أكثر تحديداً تفضل الإدارة تعريف ضيق للدخل يمكن ضبطه والتحكم به. إلا أن المستثمرين يفضلون إعداد الدخل على أساس الفائض الصافي Clean Surplus وذلك لأنهم يرون أن الدخل المحتسب وفق هذا الأساس أقل عرضة للتلاعب من قبل الإدارة.

الشكل رقم (4): نظرة الإدارة والمستثمرين إلى تعريف الدخل:



مصدر الشكل رقم (4) [Khan,2009,p14]

يظهر الشكل السابق أنه وفق نظرية التعاقدات فإن الشركة هي مجموعة من التعاقدات بين عدة أطراف تبحث عن تعظيم منافعها، وأن الإدارة يمكن أن تسعى وفق هذه النظرية إلى اختيار الإجراءات المحاسبية التي تسهم في زيادة الربح المحاسبي وذلك لزيادة تعويضات مكافآت الإدارة. وبشكل متعارض مع هذا التوجه فإن المستثمرين سيهتمون أكثر برقم الدخل الشامل الذي يعتبر أقل عرضة للتلاعب وأكثر انسجاماً مع نظرية التقييم [khan,2009,p15]

B- تعتبر القدرة التنبؤية للقوائم المالية من القضايا الهامة وذلك لارتباطها بشكل وثيق بالقرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو هذه القوائم. ويقصد بالتنبؤ بشكل عام بأنه محاولة

عقلانية لتقدير المتغيرات المستقبلية المحتملة من خلال معرفة التغيرات السلوكية وغير السلوكية لأي ظاهرة [الحسنوي، 2002، ص25]، أما التنبؤ المالي فيعني أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق الاستفادة منها في اتخاذ قرارات لها علاقة بالمستقبل [Schroeder et al,2001,p19]، وذلك من خلال تقدير النتائج المالية المستقبلية للشركة. بناء عليه يمكن القول بأن التنبؤ المالي يقوم على تقديرات مستقبلية للوضع المالي المستقبلي للشركة ويتم إعداد هذه التقديرات بناءً على أسس علمية وأساليب إحصائية بالإضافة إلى الاعتماد على التحليل المنطقي وباستخدام تقارير مالية تاريخية.

تتجلى أهمية القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية في مجال الأسواق المالية من منظور المستثمرين بالنقاط التالية: [الهباش، 2006، ص62]

- يحتاج المستثمرون في الأسواق المالية عند شراء أو بيع الأسهم إلى التنبؤ بالأرباح المستقبلية ونصيب السهم الواحد من هذه الأرباح
- يحتاج المستثمرون في الأسواق المالية إلى دراسة البدائل الاستثمارية المتاحة من حيث العوائد المتوقعة للأسهم
- يجب أن يكون المستثمرون على علم بحجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة للشركة في المستقبل

من خلال ما سبق يمكن تحديد عناصر القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية في مجال الاستثمار في الأسواق المالية وفق ما يلي:

- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية: يفيد التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة في مساعدة مستخدمي القوائم المالية في تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة، وبالتالي تقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية.
- التنبؤ بالأرباح المستقبلية: يهتم المستثمرون عند اتخاذ قرارات استثمارية في شراء أو بيع أو المحافظة على أسهم شركة ما بقدرة تلك الشركة على تحقيق أرباح مستقبلية. وذلك لأن قدرة الشركة على تحقيق أرباح مستقبلية يفيد في تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في نشاطاتها من جهة، ومن جهة أخرى في تقييم نصيب السهم الواحد من تلك الأرباح. كما يسهم التنبؤ بالأرباح المستقبلية في تقييم قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية.

■ التنبؤ بالعوائد المستقبلية للأسهم: إن قرارات المستثمرين ترتبط بدرجة كبيرة بالعائد المتوقع للسهم في المستقبل. بناء عليه فإن التنبؤ بالعائد المستقبلي للسهم يسهم في ترشيد قرارات الاستثمار.

على الرغم من قلة الدراسات التطبيقية التي تناولت القدرة التنبؤية للدخل الشامل، إلا أن تلك الدراسات أكدت على وجود قدرة تنبؤية لمكونات الدخل الشامل الآخر. يمكن شرح تلك القدرة وفق ما يلي:

■ قدرة إفصاحات الدخل الشامل على التنبؤ بالأرباح المستقبلية: إن توضيح هذه القدرة يقوم على فكرة أن الإدارة تستخدم حكمته وحذاقتها بعض الأحيان في اختيار التوقيت للاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المتحققة في صافي الدخل بالاعتماد على الأداء الاقتصادي للشركة، من خلال التحكم بتوقيت التخلص أو بيع بعض الأصول المالية المتاحة للبيع بهدف تحقق المكاسب غير المتحققة الناتجة التغير في إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، أو من خلال التحكم بتوقيت التخلص أو بيع الأصول الثابتة بهدف تحقق المكاسب غير المتحققة الناتجة عن فائض إعادة تقييم تلك الأصول مما يؤدي إلى زيادة الأرباح. وسيتم شرح كيفية المحاسبة عن بنود الدخل الشامل الآخر طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية في فقرة لاحقة من هذا البحث (المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالمحاسبة عن بنود الدخل الشامل الآخر هي IAS16-IAS19-IAS21-IAS38-IAS39). عندما ترى إدارة الشركة أن الشركة تؤدي بشكل جيد في السنة الحالية فإنها تؤجل تحقق المكاسب غير المتحققة Unrealized Gains المسجلة في الدخل الشامل الآخر لأنها ليست بحاجة لتضخيم أرباحها في السنة الحالية، وبنفس الطريقة تقوم بتأجيل تكبد الخسائر غير المتحققة Unrealized Losses المسجلة في الدخل الشامل الآخر عندما ترى أن الشركة لا تؤدي بشكل جيد في السنة الحالية وذلك تجنباً لتخفيض أرباحها المنخفضة أصلاً. وبما أن الإدارة تجد صعوبات في تأجيل الاعتراف بالخسائر غير المتحققة في صافي الدخل لوقت طويل بسبب القيود التي تفرضها القوانين الضريبية في معظم دول العالم فإن احتمال الاعتراف بالخسائر غير المتحققة في صافي الدخل في الفترة المستقبلية يمكن أن يكون أكبر من احتمال الاعتراف بالمكاسب غير المتحققة [Zang et al,2006,p3]، بناءً على ذلك يستطيع المستثمر من خلال تتبع إفصاحات الدخل الشامل الآخر وخصوصاً المكاسب والخسائر غير

المتحققة للسنة الحالية (مثال: المكاسب والخسائر غير المتحققة من الأصول المالية المتاحة للبيع) ولسنوات سابقة من التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

■ على الرغم من الانتقادات التي يوجهها مناصرو مفهوم الدخل التشغيلي للدخل الشامل بعدم امتلاكه قدرة تنبؤية بالتدفقات النقدية المستقبلية على اعتبار أن الدخل الشامل يحتوي على بنود غير متحققة، إلا أن مؤيدي الدخل الشامل يرون أن قدرة الدخل الشامل على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية يمكن فهمها من خلال دور الدخل الشامل في تقييم أداء الشركة. فيجب أن يقدم الدخل الذي تولده الشركة معلومات ملائمة فيما يتعلق بتقييم أداء إدارة الشركة إعتماًداً على الأرباح المحاسبية وليس التدفقات النقدية، في هذا السياق تقدم إفصاحات الدخل الشامل معلومات مفيدة حول أداء الشركة، فالدخل الشامل الآخر يحتوي على تغيرات في القيمة العادلة لبعض الأصول والتي تمتلك تأثيراً على صافي الدخل عندما يتم تحقق هذه التغيرات. بناء عليه يمكن الحكم على أداء الإدارة من خلال قراراتها في الاحتفاظ بأصول لها أهمية اقتصادية تكمن في الإيراد الذي ينتج عن زيادة قيمتها العادلة. بمعنى آخر إن قدرة الدخل الشامل على تقييم أداء الشركة ومدى نجاحها في الاستفادة من جميع الموارد المتاحة لديها في توليد الدخل يسهم في التنبؤ بقدرتها على توليد تدفقات نقدية مستقبلية.

■ بالنسبة للقدرة التنبؤية للدخل الشامل فيما يتعلق بالتنبؤ بعائد السهم المستقبلي والذي يتمثل بعائد السهم من صافي الدخل (الدخل المحاسبي) فإنها ترتبط بشكل وثيق بقدرة الدخل الشامل على التنبؤ بالأرباح المستقبلية (صافي الدخل المستقبلي) وقد تم شرح أهمية الدخل الشامل في التنبؤ بالأرباح المستقبلية في فقرة سابقة.

C- قبل صدور المعيار المحاسبي الدولي IAS1 المعدل عام 2007، كانت مكونات الدخل الشامل الآخر تعرض في قائمة التغير في حقوق الملكية. إن وضع هذه المكونات في قائمة الدخل أو في قائمة التغير في حقوق الملكية كان محور العديد من الدراسات التي بحثت في المنفعة من وضع هذه المكونات في كل من القائمتين السابقتين وأثر ذلك على مستخدمي القوائم المالية، وقد توصلت العديد من تلك الدراسات إلى أن التقرير عن الدخل الشامل الآخر في قائمة حقوق الملكية يعني بالنسبة للمستثمرين أن المعلومات التي تحتويها هذه المكونات لا تتعلق بأداء الشركة، بالتالي فإن هذه المعلومات تستخدم بشكل قليل من قبل المستثمرين، ويمكن أن يكون عرض تلك المكونات في قائمة التغير في حقوق الملكية بمثابة مساعدة للشركات التي ترغب بإدارة أرباحها دون اكتشاف ذلك. [McCoy,2009,P86]

D- يعتبر قياس الدخل وتحديد الوضع المالي للشركة من أهم القضايا المحاسبية التي تم طرحها في تاريخ الفكر المحاسبي وشكلت هذه القضايا تحدياً للمنظمات المحاسبية. إن الوسائل الأساسية التي تساعد مستخدمي المعلومات المالية في تحديد الوضع المالي وقياس الدخل هي القوائم المالية. وتختلف احتياجات مستخدمي هذه القوائم المالية من مستثمرين ودائنين ومؤسسات حكومية وهدف هذه القوائم هو تلبية الاحتياجات.

تزداد أهمية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية في ظل فرضية السوق الكفاء حيث تعكس أسعار الأسهم المعلومات الاقتصادية Economic Information والتي تعتبر المعلومات المالية أحد مكوناتها، وهذه المعلومات تمكن المحللين والمستثمرين من قياس أداء الشركة. وفي هذا الخصوص تعتبر قائمة الدخل الشامل مقياس لأداء الشركة، وإن الغرض من إصدار هذه القائمة هو إفصاح الشركة عن عناصر محددة تمكن مستخدمي التقارير المالية في تقييم الأداء المالي بشكل أفضل [Dastgir et al,2008,p124]

تعتبر القيمة العادلة مقياس أساسي لقياس الأداء المالي، وقد حدد معيار إعداد التقارير المالية الدولي الخاص بقياس القيمة العادلة IFRS13 ثلاث مداخل لتقييم القيمة العادلة وهي: مدخل السوق، مدخل الدخل، مدخل التكلفة. تقنيات التقييم هذه تهدف إلى تقييم القيمة العادلة للأصول والالتزامات بشكل يتفق مع ظروف السوق الحالية [IFRS13,2011,P62]، منقول عن زكريا، 2014، ص 106-107]. إن التغيرات في القيمة العادلة للأصول ستولد إيراد في حال الزيادة في القيمة العادلة، وبعض هذه التغيرات في القيمة العادلة للأصول تسجل كمكاسب غير متحققة يؤجل الاعتراف بها في بيان الأرباح والخسائر، وتسجل ضمن الدخل الشامل الآخر. إن الدخل يجب أن يقدم معلومات ملائمة لتقييم وكالة الإدارة Management's Stewardship من خلال تقييم قرارها حول الاحتفاظ بأصول ذات نتائج اقتصادية والتي يجب أن تعرض في القوائم المالية [Rosa et al,2000,P5]. بناء عليه فإن عدم تسجيل مكونات الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل مع بنود صافي الدخل سيؤدي إلى إضعاف قدرة صافي الدخل على قياس الأداء المالي.

تتم المعالجة المحاسبية للتغيرات في القيمة العادلة والتي تسجل ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وفق المعايير المحاسبية التالية (IAS16,IAS19,IAS21,IAS38,IAS39)، كما أن تقييم القيمة العادلة يخضع لمعايير تقييم دولية (لمزيد من الإيضاح الرجوع إلى: المعيار IVS210 الأصول غير الملموسة، IVS220 المصانع والمعدات، IVS250 الأدوات المالية)، إن الهدف من تلك المعايير هو ضمان قياس القيمة العادلة بدقة.

إن الجدل حول المقياس الأمثل للأداء المالي للشركة هو انعكاس للجدل حول مفهوم الدخل الأكثر منفعة بالنسبة للمستثمرين. وفي هذا الصدد هناك ثلاث مفاهيم للدخل هي الأكثر شيوعاً وهذه المفاهيم هي الدخل التشغيلي Operating Income، صافي الدخل Net Income، والدخل الشامل Comprehensive Income. يدافع مؤيدو احتساب الدخل على أساس الدخل الشامل أن قائمة الدخل الشامل توفر أفضل مقياس للأداء المالي لعدة أسباب، أهمها أن المقاييس الأخرى لا تتضمن كل التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات [Rosa et al,2000,p6]، وأن هذه المقاييس موجهة نحو الماضي وأنها تمثل مقياس لأداء الشركة في خلال الفترات السابقة، وأن قياس الدخل يجب أن لا يتم على الفترات السابقة ولكن يجب تقييم الأداء المستقبلي. غير أن مؤيدي احتساب الدخل على أساس الدخل التشغيلي يعتقدون أن احتساب صافي الدخل بدون البنود غير المتكررة Nonrecurring والاستثنائية Extraordinary يملك قدرة أفضل على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية [Dastgir et al,2008,P124]. من خلال مراجعة معظم الدراسات التطبيقية التي تناولت دراسة أفضلية الدخل الشامل على بقية المقاييس في تقييم أداء الشركة اعتماداً على عوائد الأسهم، أو على أسعار الأسهم، أو بالاعتماد على التنبؤ بالتدفقات النقدية. تبين أن الدخل الشامل لا يملك أفضلية بشكل كامل على بقية المقاييس في تقييم أداء الشركة، وأنه لا توجد أفضلية لمقياس ما على بقية المقاييس في كل الجوانب، فيمكن أن يكون أحد المقاييس أفضل من بقية المقاييس في جانب ما، ولكن يمكن أن لا يملك هذه الأفضلية في جوانب أخرى [Dastgir et al, 2008, p123].

E- إن أهمية إفصاحات الدخل الشامل يمكن أن تتأثر بطريقة Format عرض الدخل الشامل والمكونات التي يحتويها. لقد ترك واضعو المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية للشركات مرونة في اختيار طريقة عرض الدخل الشامل. وعلى الرغم من هذه المرونة فإن اختيار شكل عرض الدخل الشامل لا يؤثر فقط على المستثمرين الخبراء Professional Investors وإنما على المستثمرين الغير الخبراء Nonprofessional Investors رغم اختلاف درجة التأثير بسبب الفارق في فهم المعلومات المالية. إن تأثير شكل عرض الدخل الشامل يرتبط بوجود تأثير للمعلومات المالية على مستخدميها.

إن امتلاك المعلومات تأثيراً على المستخدمين مرتبط بقيامهم بثلاث عمليات قبل اتخاذ قراراتهم وهي: عملية اكتساب المعلومات (Acquisition)، عملية التقييم (Evaluation)، وعملية التثقيف (Weighting) [Maines et al,2000,PP180,181]. تمثل العملية الأولى قراءة المستخدمين للمعلومات التي تحتويها القوائم المالية وتصنيفها في الذاكرة لوقت استخدامها

في اتخاذ قراراتهم. أما العملية الثانية تعني قيام المستخدمين بتقييم تلك المعلومات. بينما تعني العملية الثالثة إعطاء أوزان Weights لأهمية هذه المعلومات. بالتالي فإن شكل عرض الدخل الشامل يؤثر في قرارات المستثمرين في واحدة أو أكثر من هذه العمليات.

هناك اعتقاد لدى مدراء الشركات أن إدارة الأرباح في حال وجود نظام أقل شفافية للإفصاح عن المعلومات المالية، سيحسن أسعار الأسهم ولن يضر بسمعة الشركة بما يتعلق بسلامة التقرير عن قوائمها. بينما القيام بإدارة الأرباح في حال وجود نظام شفاف للإفصاح سوف يضر بأسعار الأسهم وسمعة الشركة بما يتعلق بسلامة التقرير عن قوائمها [Hunton et al,2006,p151]. هذا يعني ضرورة وجود شفافية أكبر في القوائم المالية، وفي هذا المجال لا بد من التوضيح أن طريقة عرض الدخل الشامل سيؤثر في قدرة المستثمرين على تقييم أداء الشركات وعلى قدرة المستثمرين وخصوصاً المستثمرين الخبراء على كشف الشركات التي تقوم بعملية إدارة أرباحها. وهذا يمكنهم من التمييز بين تلك الشركات التي تقوم بعملية إدارة الأرباح وبين الشركات التي لا تقوم بذلك، وسينعكس ذلك على سمعة الشركات في سوق الأوراق المالية وسيؤثر على أسعار أسهمها.

إن طريقة عرض الدخل الشامل الآخر من خلال حقوق الملكية سيضعف من قدرة المحللين على اكتشاف إدارة الأرباح من خلال البيع الانتقائي Selective Sale، وإن عرض هذه المعلومات في قائمة الدخل الشامل يمكن المحللين من اكتشاف إدارة الأرباح.

وهذا ما توصلت إليه دراسة Hirst & Hopkins في عام 1998 تحت عنوان "التقرير عن الدخل الشامل وتقديرات المحللين للتقييم Comprehensive Income Reporting and Analysts' Valuation Judgments". وكانت أول دراسة تناولت موضوع طريقة عرض الدخل الشامل وتأثيره لدى مستخدمي القوائم المالية في استخلاص واستخدام المعلومات حول المكاسب والخسائر غير المتحققة للأوراق المالية المتاحة للبيع [Hunton et al, 2006, p139].

إن تأثير شكل عرض الدخل الشامل لدى مستخدمي القوائم المالية مرتبط بعوامل متعددة أهمها:

- اختلاف نوعية المستخدمين: حيث يلاحظ أن هذا التأثير يكون أكبر على المستخدمين الخبراء (المحللين) بالمقارنة مع المستثمرين غير الخبراء. وذلك كما ذكر سابقاً عائد لفارق الخبرة والخلفية العلمية لكل منها، والذي يؤثر على فهم كلا النوعين للمعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية

- إن نوعية النشاطات التي تمارسها الشركات تلعب دوراً هاماً في تحديد تأثير شكل عرض الدخل الشامل على مستخدمي القوائم المالية، فشكل عرض المعلومات عن المكاسب والخسائر غير المتحققة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع يكون تأثيره أكبر بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية للشركات المالية مقارنة مع تأثيره على مستخدمي القوائم المالية للشركات غير المالية. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن المؤسسات المالية تقوم بإدارة الأرباح من خلال توقيت تحقق Realization المكاسب والخسائر من الاستثمارات في الأوراق المالية

تلجأ الإدارة إلى العديد من الطرق لإدارة أرباح الشركات، وتعد بعض مكونات الدخل الشامل الآخر وخصوصاً المكاسب والخسائر غير المتحققة من الأصول المالية المتاحة للبيع أحد الوسائل التي تستخدمها الإدارة في عملية إدارة الأرباح. فإذا كانت الإدارة ترى أن أداء الشركة جيد في السنة الحالية، فإنها يمكن أن تؤجل تحقق المكاسب غير المتحققة لأنها لا تحتاج أن تزيد الدخل، كما يمكن أن تؤجل الإدارة تحقق الخسائر غير المتحققة في حال كان أداء الشركة سيئ لكي لا تزيد الوضع سوءاً [Zang et al,2006,p2]. بالتالي فإن الإفصاح الواضح عن مكونات الدخل الشامل الآخر يعتبر أمراً هاماً، ووضع هذه المكونات في قائمة الدخل الشامل عوضاً عن قائمة التغير في حقوق الملكية يمكن أن يساعد في اكتشاف بعض عمليات إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركة.

بناء على ما سبق يتضح أن الأسواق المالية الناشئة ظهرت في ظل حاجة دول تلك الأسواق لتحقيق التنمية من خلال جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. إن جذب المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب يتطلب توافر معلومات مفيدة عن الشركات المدرجة في هذه الأسواق للمستثمرين، وفي هذا الصدد تقدم إفصاحات الدخل الشامل معلومات هامة حسب ما تم شرحه في سياق البحث. إلا أن الخصوصيات التي تتمتع بها الأسواق المالية الناشئة من حيث غياب السوق الكفاء وضعف شفافية هذه الأسواق وغيرها يؤثر بشكل سلبي فيما يتعلق بحصول مستخدمي المعلومات المحاسبية على المنافع التي تقدمها إفصاحات الدخل الشامل. وبالتالي في تلبية إفصاحات الدخل الشامل لاحتياجات المستخدمين.

الفصل الثاني

مشكلات إعداد إفصاحات الدخل الشامل في الأسواق المالية الناشئة

المبحث الأول: مشكلات مرتبطة بأسس القياس المحاسبي للدخل الشامل في الأسواق المالية الناشئة

المبحث الثاني: مشكلات مرتبطة بنوعية القرار الاستثماري في الأسواق المالية الناشئة

المبحث الأول

مشكلات مرتبطة بأسس القياس المحاسبي للدخل الشامل في الأسواق المالية الناشئة

أولاً: مفهوم القياس المحاسبي

إن تقديم المعلومات المحاسبية المفيدة لمتخذي القرارات، ينتج عن عملية القياس المحاسبي للأحداث المالية والاقتصادية، وبالتالي تكتسب عملية القياس المحاسبي أهمية كبيرة حيث أن القياس السليم لتلك الأحداث ينتج عنه قرارات سليمة من قبل مستخدمي القوائم والبيانات المالية لأن هذه القرارات تستند إلى معلومات صحيحة.

وعند الرجوع إلى الأدبيات المحاسبية يُلاحظ وجود تعاريف مختلفة للقياس، من أهمها:

■ أول تعريف علمي ينسب إلى (Campell): "يتمثل القياس بشكل عام في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء لقواعد طبيعية يتم اكتشافها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة". [مطر، 2004، ص 110]

■ "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيُعترف بها في البيانات المالية والتي ستظهر بها في قائمة المركز المالي العمومية وبيان الدخل، ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس" [إطار إعداد وعرض البيانات المالية الدولي، 2010، فقرة 99].

■ "تخصيص الأرقام لخصائص الأشياء التي يمكن قياسها". [Wolk, et.al, 2000, p7]

من خلال التعريفات السابقة، يرى الباحث أن القياس المحاسبي هو التعبير الكمي للأحداث والأنشطة الاقتصادية التي تحرك موارد الشركة وتؤثر فيها، ولآثارها التي تتركها في تلك الموارد. يجري القياس بغية إنتاج المعلومات المناسبة التي تساعد في دعم قرارات المستخدمين لحماية مصالحهم. وهو يستند إلى ضوابط ومقاييس محددة ويستخدم الأدوات الملائمة.

في تنفيذ عملية القياس المحاسبي يمكن إتباع عدة أساليب للقياس، ويمكن حصرها كما يلي:

[الحيالي، 2007، ص 109-110]

A- أساليب قياس مباشرة Direct Methods

باستخدام هذا الأسلوب تحدد نتيجة عملية القياس المحاسبية ممثلة بقيمة الخاصية محل القياس مباشرة، دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الاحتساب، التي تبني على أساس ضرورة توفر علاقة رياضية بين الخواص محل القياس. يتبع أسلوب القياس المباشر على سبيل المثال في قياس كلفة آلة معينة من خلال ثمنها المثبت في فاتورة الشراء. أما إذا تم تثمين أجزاء هذه

الآلة كلاً على حدة تمهيداً لتحديد الكلفة الإجمالية لها، عندها تقاس كلفة هذه الآلة ضمن ما يسمى أسلوب القياس المشتق أو غير المباشر.

B- أساليب القياس غير المباشرة (المشتقة) Derived or Indirect Methods

عندما لا يتمكن الشخص القائم بعملية القياس من قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة، عندها يتم قياس قيمة هذا الحدث بطريقة غير مباشرة إن أمكن. مثال ذلك: قياس أجزاء الآلة - كما في المثال السابق -.

C- أساليب القياس التحكيمية

تشبه هذه الأساليب أساليب القياس غير المباشرة (المشتقة) من حيث الإجراءات، لكن الفرق الرئيسي بين أساليب القياس التحكيمية والأساليب الأخرى هو وجود قواعد موضوعية تحكم الأساليب السابقة خلافاً لأساليب القياس التحكيمية التي تقتد إلى مثل هذه القواعد، مما يجعلها معرضة لآثار التحيز الناتج عن التقديرات والأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس.

بعد استعراض أساليب القياس المحاسبي لابد من التأكيد على استخدام أساليب القياس التي تؤدي إلى قياس إفصاحات الدخل الشامل بشكل موضوعي وسليم. وفي هذا الصدد يرى الباحث أن توفر السوق الكفاء كما هو الحال في الأسواق المالية المتطورة يجعل من قياس هذه الإفصاحات - وخصوصاً بنود الدخل الشامل الآخر - بشكل مستند إلى قواعد موضوعية أمراً ممكناً. إلا أن الوضع يختلف بالنسبة للأسواق المالية الناشئة التي في غالبيتها هي أسواق غير كفاء، الأمر الذي يؤثر على موضوعية ودقة قياس الدخل الشامل وإفصاحاته.

ثانياً: مداخل قياس الدخل

هناك مدخلان لقياس الدخل عُرفا في الأدب المحاسبي، هما مدخل تفاضل الإيرادات والمصروفات (Revenue-expense Approach) ومدخل الميزانية Balance Sheet Approach.

وفقاً لمدخل الميزانية يتم تحديد الدخل من خلال قياس التغير الحاصل في صافي الأصول خلال الفترة. يتم تسجيل الصفقة الاقتصادية أو العملية Transaction كإيراد أو كمصروف فقط، إذا لم يتم اعتبارها كأصل أو التزام. وقد وُضعت قواعد للاعتراف وتقييم الأصول والالتزامات. في هذا المدخل لا ينظر بأهمية كبيرة للإيرادات والمصروفات والفرق بينهما. أما مدخل الإيراد - المصروف فيركز على تسجيل الصفقة أو العملية كإيراد أو كمصروف من خلال تطبيق مبدأ المقابلة بين المصروفات والإيرادات Matching Principle مع إعطاء أهمية ضعيفة للتغيرات في الأصول والالتزامات.

لقد كان مدخل الميزانية هو المدخل المسيطر على الفكر المحاسبي فيما يتعلق بتحديد الدخل في القرن التاسع عشر في بريطانيا، حيث كان الربح بعموميته (دون التمييز بين دخل تشغيل ودخل شامل) مقياساً للأداء. وقد ظهر الاتجاه نحو وجود حساب (الأرباح والخسائر A Profit and Loss Account) كحساب مكمل للميزانية في عام 1929 [Manh,2010,p3]. ولكن بعد أزمة الكساد عام 1929 التي بيّنت الضعف في مدخل الميزانية. أظهر كثير من الأكاديميين والمحاسبين المهنيين اهتماماً متزايداً بحساب الأرباح والخسائر وذلك بسبب الضرر الذي سببه مدخل الميزانية في عدم كفايته لمستخدمي المعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية. حيث ظهرت الحاجة إلى معرفة مصدر الثروة: هل هي من عمليات تشغيلية أم من مصادر أخرى. من هنا اتجه الاهتمام نحو حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر والذين يستوجب إعدادهما تحديد الإيرادات والمصروفات ثم توزيعها حسب علاقتها بنشاط التشغيل. بذلك ظهر ما عُرف بدخل التشغيل، وظهرت معه مشكلات التكلفة التاريخية. ثم جاءت قائمة الدخل لتحل مكان هذين الحسابين، ولتظهر معلومات أكثر مما تقدمه الحسابات الختامية.

إن اعتماد وجهة النظر المحاسبية في تعريف الدخل يطرح مجموعة من الأسئلة: فهل يجب أن يتضمن مفهوم الدخل المكاسب Gains والخسائر Losses التي لا تتعلق بالنشاط الرئيسي للشركة؟، وهل يجب أن يتضمن مفهوم الدخل المكاسب والخسائر غير المتحققة Unrealized Gains or Losses التي تنشأ من التغير في قيم الموجودات التي تمتلكها الشركة؟.

للإجابة على هذه الأسئلة لا بد، أولاً، من التعرف على المفاهيم المختلفة للدخل. ومن أهمها: مفهوم دخل العمليات الجارية Concept of Current Operating Income ومفهوم الدخل الشامل Concept of All- inclusive Income. وفيما يلي شرح موجز لكل من المفهومين: في الجدول القائم حول تعريف الدخل ساد في الأدب المحاسبي منذ أربعينيات القرن الماضي اتجاهان. الأول انسجم مع مفهوم دخل العمليات الجارية، انطلاقاً من مدخل الإيرادات- المصاريف، فدافع عن تعريف مقيّد أو ضيق للدخل Restrictive Definition. والثاني أخذ بمفهوم الدخل الإجمالي، انطلاقاً من مدخل الأصول والالتزامات فدافع عن تعريف واسع (شامل) للدخل [Manh,2010,p5].

أنصار الاتجاه الأول يرون أن مفهوم الدخل يجب أن يركز على الاستفادة الفعلية من الموارد المتاحة للشركة في العمليات التشغيلية وفي عملية توليد الدخل. بهذا المعنى يعتبر دخل العمليات الجارية مقياساً لكفاءة إدارة الشركة، ذلك لأن الدخل التشغيلي يأتي من العمليات

التشغيلية التي تسيطر عليها الإدارة، وبالتالي يعطي معلومات مالية مفيدة لمستخدمي القوائم المالية تساعد في تقييم أداء الإدارة.

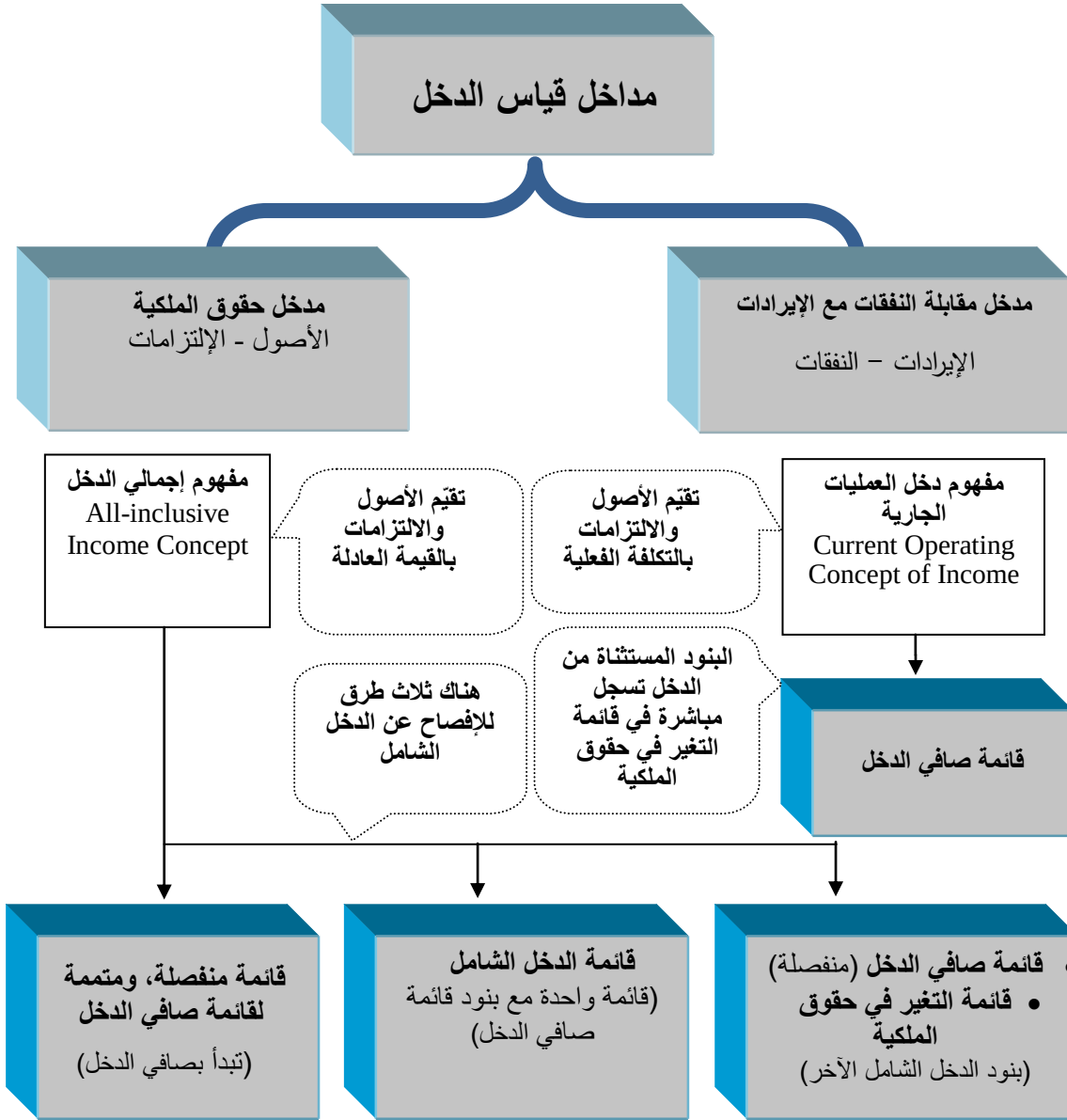
يتضمن دخل العمليات الجارية البنود التي تنشأ عن العمليات الجارية والعادية التي تقوم بها الشركة خلال الفترة. ضمن هذا المفهوم فإن مصطلحي (الجارية Current) و (التشغيلية Operating) الخاصين بعمليات الشركة يعتبران هامين، فالأحداث والعمليات المرتبطة بالفترة الجارية Current period هي وحدها تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد الدخل، إلا أنه في بعض الحالات هناك أحداث وموارد تكتسب في فترات سابقة ويمكن أن تستخدم في الفترة الحالية (مثل التجهيزات والمعدات) فإذا قررت الشركة بيعها في الفترة الحالية فلا تعتبر هذه العملية تشغيلية في الفترة الحالية. هنا تظهر أهمية مصطلح العملية التشغيلية Operating Transactions .

إن مفهوم الدخل الشامل All-Inclusive Income لا يقوم بشكل أساسي على التمييز بين البنود التي تنشأ عن العمليات المتكررة أو غير المتكررة عند احتساب الدخل، ويتضمن كل التغيرات غير الناتجة عن المالكين Non - owner Changes في حقوق الملكية بين فترتين. وبالتالي فإن البنود غير العادية أو غير المتكررة وكذلك الأثر التراكمي لتغير السياسات المحاسبية إضافة إلى البنود العادية أو المتكررة، تدخل معاً (جميعها) في دخل الفترة.

مع الاهتمام بدخل العمليات الجارية ظهرت مشكلات قياس كثيرة: منها مشكلة الاعتراف بالإيراد ومشكلات تتعلق بأسس تبويب وتصنيف الإيرادات والمصروفات ومشكلات المقابلة بينها ومشكلة الموثوقية، وغيرها من المشكلات التي أثرت في نتائج القياس، وهذا لا يساعد في تلبية احتياجات المستخدمين ذوي التفكير "الاقتصادي". كما أن مفهوم الدخل الإجمالي يتضمن مكونات لدخل الشركة تستبعد من قائمة الدخل وتوضع في قائمة حقوق الملكية، تعكس تغيراً في قيمة صافي أصول الشركة، ما يؤدي إلى نتائج غير دقيقة بالنسبة لدخل الشركة. وبالتالي ظهرت الحاجة إلى وجود رقم واحد للدخل يتضمن كافة مكونات الدخل التي تؤدي إلى تغير في الوضع المالي للشركة، والتغلب على مشكلات قياس دخل العمليات الجارية. فإتجه الفكر المحاسبي نحو التوافق مع الفكر الاقتصادي من خلال الخروج عن التكلفة التاريخية وتبني القيمة العادلة والعودة إلى مفهوم الدخل الشامل، ولكن ليس انطلاقاً من معادلة الميزانية بل من معادلة الدخل وظهر مصطلح الدخل الشامل Comprehensive Income.

يبين الشكل التالي، المدخلين الأساسيين لقياس الدخل، بالإضافة إلى الطرق المستخدمة في الإفصاح عن الدخل الشامل:

الشكل رقم (5): مداخل قياس الدخل



مصدر الشكل رقم (5): [Manh,2010,p10]

يوضح الشكل السابق ثلاث طرق للإفصاح عن الدخل الشامل الآخر، ولابد من التوضيح بأن معايير المحاسبة الدولية ألغت أن يتم الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر ضمن قائمة التغير في حقوق الملكية، وإتبعنا طريقتي الإفصاح عن الدخل الشامل ضمن قائمة واحدة مع بنود صافي الدخل أو ضمن قائمة منفصلة ومتممة لقائمة صافي الدخل. بينما أجازت معايير المحاسبة المالية الأمريكية الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر في قائمة التغير في حقوق الملكية.

ثالثاً: قياس الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB في عام 2007 المعيار المحاسبي المعدل Revised IAS 1 (عرض القوائم المالية). هدف التعديل إلى تطوير قدرة مستخدمي القوائم المالية على تحليل ومقارنة المعلومات المقدمة في هذه القوائم، وإلى تقديم قائمة الدخل الشامل والتي تفيد في تمكين المستخدمين من تحليل التغيرات في حقوق الملكية الناتجة عن العمليات التي قام بها المالكين بشكل منفصل تلك التغيرات الناتجة من العمليات غير المرتبطة بالمالكين.

1- بنود الدخل الشامل الآخر طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية

يتكون الدخل الشامل وفق المعيار المحاسبي الدولي المعدل IAS1 من بنود صافي الدخل بالإضافة إلى بنود الدخل الشامل الآخر التي كانت توضع وفق الإصدار السابق للمعيار بشكل منفصل في قائمة التغير في حقوق الملكية www.deloitte.com. فيما يلي عرض مفصل لبنود الدخل الشامل الآخر وكيفية معالجتها وفق المعايير المحاسبية الدولية:

A- التغير في فائض إعادة التقييم طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي IAS16 "الممتلكات والمصانع والمعدات"، ومعيار المحاسبة الدولي IAS38 "الأصول غير الملموسة"

إن التغير في أسعار الأصول يعد من أهم أسباب إعادة تقييم الأصول الثابتة، ولكن هناك العديد من الأسباب التي تكمن وراء إعادة تقييم الإدارة لأصولها الثابتة منها:

- المحافظة على التمويل اللازم لاستبدال الأصول الثابتة، وذلك لأنه إذا تم الاعتماد على التكلفة التاريخية Historical Cost في تحديد قيمة الأصول الثابتة دون إعادة تقييمها بالقيمة العادلة، فإن قيمة الاستهلاك Depreciation ستكون أقل من قيمته عند التقييم بالقيمة العادلة. هذا سوف يظهر أرباح مضخمة Profit Inflated مما سيقود إلى دفع توزيعات أرباح أسهم Dividends مبالغ بها إلى حملة الأسهم [Zhai,2007. P7]

- المساعدة في التفاوض للحصول على سعر عادل لأصول الشركة قبل الاندماج Merger أو الامتلاك Acquisition من قبل شركة أخرى. WWW.Wikipedia.com

- إذا أرادت الشركة الحصول على قرض من البنوك من خلال رهن أصولها الثابتة، فإن إعادة تقييم أصولها الثابتة بقيمة أعلى upward asset revaluation سيساعدها في زيادة مبلغ القرض [Zhai,2007. P7]

- الحصول على قيمة عادلة للأصول الثابتة في عمليات البيع أو البيع وإعادة الاستئجار WWW.Wikipedia.com Leaseback

- من وجهة نظر خارجية متعلقة بمستخدمي القوائم المالية فإن الهدف من إعادة تقييم الأصول هو تزويد هؤلاء المستخدمين بمعلومات ملائمة Relevant Information عن الوضع المالي للشركة [Seng et al,2010,p2]

يعد التغير في فائض إعادة التقييم طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي IAS16 "الممتلكات والمصانع والمعدات" ومعيار المحاسبة الدولي IAS38 "الأصول غير الملموسة" أحد بنود الدخل الشامل الآخر وفق ما بينته معايير المحاسبة الدولية. فيما يلي شرح كيفية المحاسبة عن إعادة تقييم الأصول وفق المعايير المحاسبية الدولية التي سبق ذكرها:

- المحاسبة عن فائض إعادة تقييم الأصول وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS16 "الممتلكات والمصانع والمعدات"

يمكن للشركة أن تستخدم نموذج إعادة التقييم في قياس الممتلكات والمصانع والمعدات بعد الاعتراف الأولي Initial Recognition، كما يمكن أن تستخدم نموذج التكلفة لنفس الغرض كسياسة محاسبية خاصة بها كما هو موضح في الفقرة 29 من المعيار، ويوضح الجدول رقم (1) قياس المبلغ المرحّل Carrying Amount والذي يعبر عن "المبلغ المعترف به للأصل في الميزانية العمومية بعد خصم أي استهلاك متراكم وأية خسائر انخفاض في قيمته" [IASB,IAS16, 2010,para6] بعد الاعتراف وفق نموذج التكلفة ووفق نموذج إعادة التقييم طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS16.

الجدول رقم (1): الفرق بين نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم في قياس الممتلكات والمصانع والمعدات طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS16

نموذج إعادة التقييم	نموذج التكلفة
المبلغ المرحّل للأصل = مبلغ إعادة التقييم للأصل - (أية استهلاك متراكم لاحق + خسائر متراكمة لاحقة لانخفاض القيمة)	المبلغ المرحّل للأصل = تكلفة الأصل - (أي استهلاك متراكم + أية خسائر متراكمة لانخفاض القيمة)

الجدول رقم (1) من إعداد الباحث

وفقاً للشكل السابق فإن نموذج إعادة التقييم قد بيّن أنه، بعد الاعتراف الأولي بالأصل، يجب أن يظهر بند الممتلكات والمصانع والمعدات بمبلغ إعادة التقييم الذي يساوي القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم ناقصاً أي استهلاك متراكم لاحق وأية خسارة لاحقة لانخفاض القيمة. ويجب أن تتم إعادة التقييم على أساس منتظم بشكل كافٍ بحيث لا تختلف القيمة المرحلة للأصل

بشكل جوهري عن تلك التي يمكن أن تتحدد باستخدام القيمة العادلة في نهاية فترة إعداد التقارير [IASB, IAS16, 2010, para31].

يمكن أن ينتج عن عملية إعادة تقييم الأصل زيادة في القيمة المرحلة للأصل، ويمكن أن ينتج عن ذلك تخفيض في هذه القيمة. بيّن المعيار أنه عندما تزداد القيمة المرحلة للأصل نتيجة إعادة التقييم، يجب أن تعترف الشركة بالزيادة في الدخل الشامل الآخر ومتراكم حقوق الملكية تحت عنوان "فائض إعادة التقييم". ولكن يجب الاعتراف بزيادة إعادة التقييم كدخل في حدود ما اعترف به كمصروف سابقاً نتيجة لانخفاض في إعادة التقييم لنفس الأصل [IASB, IAS16, 2010, para39]. أما في حال حدوث تخفيض في قيمة الأصل المرحلة نتيجة لإعادة التقييم فقد بيّنت الفقرة 40 من المعيار أنه يتم الاعتراف بالتخفيض كمصروف. ولكن يجب الاعتراف بأي تخفيض إعادة تقييم في الدخل الشامل إلى فائض إعادة التقييم المتعلقة به، في الحدود التي لا يتجاوز فيها التخفيض المبلغ المحقق به في فائض إعادة التقييم بخصوص ذلك الأصل. يقلل الانخفاض المعترف به في الدخل الشامل الآخر المبلغ المتراكم في حقوق الملكية تحت بند فائض إعادة التقييم. بيّن المعيار من خلال الفقرة 41 بأنه يمكن تحويل فائض إعادة التقييم في حقوق الملكية إلى الأرباح المدورة مباشرة عندما يتحقق هذا الفائض، ويتحقق فائض إعادة التقييم كاملاً عند إخراج الأصل من الخدمة أو بيعه، ولكن جزء من الفائض يمكن أن يتحقق مع استخدام المشروع للأصل، وفي هذه الحالة يكون المبلغ المتحقق هو الفرق بين الاستهلاك على أساس مبلغ إعادة التقييم المسجل للأصل والاستهلاك بناءً على كلفة الأصل الأساسية، ولا يتم التحويل من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المدورة من خلال بيان الربح والخسارة.

قد لا يتم بيع الأصل أو إخرجه من الخدمة خلال عمره الإنتاجي، لذلك فقد بيّن المعيار من خلال الفقرة 51 أنه يتم مراجعة القيمة المتبقية للأصل (والتي تمثل المبلغ المقدّر الذي تحصل عليه المنشأة حالياً من التصرف بالأصل بعد اقتطاع التكاليف المقدرة للتصرف، إذا كان الأصل في عمر ووضعه متوقعين في نهاية عمره الإنتاجي) وعمره الإنتاجي على الأقل في نهاية كل سنة مالية. وإذا كانت التوقعات تختلف عن التقديرات السابقة، تتم محاسبة التغير (التغيرات) كتغير في التقدير المحاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS8 "السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" [IASB, IAS16, 2010, Para51] (المزيد من الإيضاح الرجوع إلى معيار المحاسبة الدولي IAS8).

كما تتم مراجعة طريقة الاستهلاك المطبقة على الأصل على الأقل في نهاية كل سنة مالية، وإذا حدث تغير هام في نمط الاستهلاك المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية المجسدة في

الأصل، يتم تغيير الطريقة لتعكس النمط المتغير، وينبغي محاسبة هذا التغير على أنه تغيير في التقدير المحاسبي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS8 [IASB,IAS8,2010,para61].

- المحاسبة عن فائض إعادة التقييم وفق المعيار المحاسبة الدولي IAS 38 "الأصول غير الملموسة"

أعطى المعيار الشركة، من خلال الفقرة 72، الخيار بين نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم في قياس هذه الأصول، بعد الاعتراف الأولي بها، كسياسة محاسبية خاصة بها. بالنسبة لنموذج إعادة التقييم، يتم تسجيل الأصل غير الملموس بعد الاعتراف الأولي بالمبلغ الذي تم إعادة تقييمه به. هذا المبلغ هو القيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادة التقييم، مطروحاً منها أي إطفاء متراكم لاحق وأية خسائر انخفاض قيمة متراكمة لاحقة. لتحقيق غرض إعادة التقييم وفق المعيار يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى السوق النشط [IASB,IAS38,2010,para 75]. لكن هناك العديد من الأصول غير الملموسة من المحتمل أن لا يعاد تقييمها إذا تمت إعادة التقييم، وذلك بسبب عدم وجود سوق نشط لهذه الأصول. من أمثلة هذه الأصول هناك الماركات Brands وبراءات الاختراع Patents والعلامات التجارية Trademarks.

بطريقة مشابهة لما هو متبع في المعيار IAS16، يتم الاعتراف بالزيادة في المبلغ المسجل للأصل غير الملموس والتي نتجت عن إعادة التقييم في الدخل الشامل الآخر، وتجمع في حقوق الملكية تحت بند "فائض إعادة التقييم". ولكن يتم الاعتراف بالزيادة في بيان الربح والخسارة إلى الحد الذي تعكس فيه انخفاض إعادة التقييم لنفس الأصل المعترف به سابقاً في الربح أو الخسارة [IASB,IAS38,2010,para85]. وقد بيّنت الفقرة 86 من المعيار الحالة المعاكسة أي انخفاض المبلغ المسجل للأصل غير الملموس نتيجة إعادة التقييم، حيث يتم الاعتراف بهذا الانخفاض في الدخل الشامل الآخر تحت بند فائض إعادة التقييم إلى الحد الذي يبلغ فيه أي رصيد دائن في فائض إعادة التقييم فيما يتعلق بذلك الأصل. إن مبالغ انخفاض القيمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر تقلل من المبلغ المتراكم في حقوق الملكية تحت بند فائض إعادة التقييم.

يتم مراجعة القيمة المتبقية للأصل غير الملموس في نهاية كل سنة مالية، والتغير في القيمة المتبقية يحاسب على أنه تغيير في التقدير المحاسبي بما يتفق مع معيار المحاسبة الدولي IAS8 "السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء".

B- المكاسب والخسائر الناجمة عن ترجمة القوائم المالية الخاصة بالعمليات الأجنبية طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي IAS21 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"

ميز المعيار بين نوعين للعملات: "العملة الوظيفية" و"عملة العرض". فعَرَفَ العملة الوظيفية Functional Currency بأنها العملة المتداولة في البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها الشركة، والتي تُوثَّق بها المعاملات والصفقات. وعَرَفَ عملة العرض Presentation Currency بأنها العملة المستخدمة في عرض البيانات المالية (IASB, IAS21, 2010, para8). عادة ما يتم تحديد العملة الوظيفية للشركات التابعة بالعملة المحلية Local Currency أو بعملة الشركة الأم [Dumitrana et al, 2010. p32]

يتم تحويل بنود القوائم المالية للشركة التي لا تكون عملتها الوظيفية هي عملة خاصة باقتصاد عالي التضخم إلى عملة عرض مختلفة وفق الإجراءات التالية [IASB, IAS21, 2010, para39]:

- يتم تحويل الأصول والالتزامات لكل قائمة مركز مالي معروضة (بما في ذلك المبالغ المقارنة) بسعر الإقفال Closing Rate في تاريخ تلك القائمة
- يتم تحويل الدخل والمصاريف لكل بيان دخل شامل أو بيان الربح والخسارة منفصل معروضة (بما في ذلك المبالغ المقارنة) بأسعار الصرف في تواريخ المعاملات (لأسباب عملية يتم استخدام سعر يقارب سعر الصرف في تواريخ المعاملات مثل متوسط سعر الفترة إلا إذا تقلبت أسعار الصرف بشكل كبير فإن متوسط سعر الفترة غير مناسب)
- يجب الاعتراف بكافة فروق التبادل الناتجة ضمن الدخل الشامل الآخر

إن فروق التبادل تنتج من تحويل الدخل والمصاريف بأسعار الصرف في تواريخ المعاملات والأصول والالتزامات بسعر الإقفال. وتنتج فروق التبادل هذه من بنود الدخل والمصروف المعترف بها في بيان الربح والخسارة، ومن تلك المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية. تنتج تلك الفروق أيضاً من تحويل صافي الأصول الافتتاحية بسعر الإقفال الذي يختلف عن سعر الإقفال السابق، كما بيّنت الفقرة 41 من المعيار.

وقد بينت الفقرة السابقة أيضاً أنه لا يتم الاعتراف بفروق التبادل هذه ضمن الأرباح أو الخسائر، لأن التغيرات في أسعار الصرف يكون لها أثر ضئيل، أو لا يكون لها أثر مباشر في التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية من العمليات. والمبلغ التراكمي لفروقات الصرف يتم عرضه في مكون منفصل لحقوق الملكية حتى التصرف بالعملية الأجنبية.

في حال كانت العملة الوظيفية للشركة هي عملة خاصة باقتصاد عالي التضخم، يتم تحويل بنود القوائم المالية للشركة إلى عملة عرض مختلفة وفق ما يلي: [IASB, IAS21, 2010, P42]

- يتم تحويل كافة المبالغ (أي الأصول والالتزامات وبنود حقوق الملكية والدخل والمصاريف بما في ذلك المبالغ المقارنة) بسعر الإقفال في تاريخ أحدث قائمة مركز مالي، باستثناء أنه؛ في حالة تحويل المبالغ إلى عملة غير خاصة باقتصاد عالي التضخم، هنا تكون المبالغ المقارنة هي تلك التي تم عرضها كمبالغ سنة حالية as current year amounts في البيانات المالية ذات الصلة للسنة السابقة (أي غير المعدلة للتغيرات اللاحقة في مستوى السعر أو أسعار الصرف)

أما بالنسبة إلى اختيار عملة العرض فقد أوضحت الفقرة 38 من المعيار أنه يمكن أن تعرض المنشأة بياناتها المالية بأي عملة (أو عملات)، وإذا كانت عملة العرض تختلف عن العملة الوظيفية للمنشأة، فإنها تقوم بتحويل نتائجها ومركزها المالي إلى عملة العرض. على سبيل المثال: عندما تحتوي مجموعة معينة (شركة أم وكافة الشركات التابعة لها) على منشآت مختلفة ذات عملات وظيفية مختلفة يتم التعبير عن النتائج والمركز المالي لكل منشأة بعملة شائعة حتى يمكن عرض البيانات المالية الموحدة.

كما أوضح المعيار أنه عندما تكون العملة الوظيفية للشركة التابعة هي عملة خاصة باقتصاد عالي التضخم، تعيد الشركة عرض بياناتها وفق معيار المحاسبة الدولي IAS29 قبل تطبيق طريقة التحويل إلى عملة العرض التي تعرض بها الشركة الأم قوائمها المالية. [IASB, 2010, para43].

C- المكاسب والخسائر غير المتحققة الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع available for sale Assets (AFS) وفق معيار المحاسبة الدولي IAS39 "الأدوات المالية الاعتراف والقياس"

تعرف الأصول المالية المتاحة للبيع بأنها "الاستثمارات التي لا يمكن تصنيفها ضمن المتاجرة أو المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق كأسهم والسندات المحتفظ بها لغايات غير المتاجرة. تتميز الأصول المالية المصنفة ضمن هذه المجموعة بأنها يحتفظ بها لفترة غير محددة، فهي ليست لأغراض المتاجرة بحيث يتم بيعها فور ارتفاع أسعارها في السوق. كما أن النية عند شرائها لم تكن الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق" [السعافين، 2004، ص13]. تحتفظ إدارة الشركة بهذه الأصول لأهداف متعددة، منها الأسهم المشتراة لغاية السيطرة.

بينت الفقرة 55 من المعيار المحاسبي الدولي IAS39 أنه يتم الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناشئة عن التغير في القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي والذي لا يكون جزء من علاقة تحوط كما يلي:

- يتم الاعتراف في الأرباح والخسائر بالربح أو الخسارة من الأصل المالي أو الالتزام المالي المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة Financial assets/ liabilities at fair value through profit or loss

- يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة للأصل المالي المتاح للبيع مباشرة في الدخل الشامل الآخر، باستثناء خسارة انخفاض القيمة وأرباح وخسائر الصرف الأجنبي، حتى يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، وحينها يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة المجمعة سابقاً في الدخل الشامل الآخر الذي يجب إعادة تصنيفه في حقوق الملكية للأرباح والخسائر كتعديلات إعادة تصنيف

D- الجزء (الفعال) من مكاسب وخسائر أدوات التحوط في تحوط التدفقات النقدية Cash CFH-Flow Hedge وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 "الأدوات المالية الاعتراف والقياس"

يعرف التحوط بأنه "عبارة عن مجموع النشاطات المتخذة من قبل إدارة الشركة لتخفيض تأثيرات حالات عدم التأكد، فيما يتعلق بقيمة الشركة ككل" [Helliar et al, 2005, p15]. وبأنه "اتخاذ الشركة لإجراءات لتخفيض أو مقابلة المخاطر التي تنشأ عن نشاطاتها [Wallace,2005,P7].

هناك ثلاث أنواع لعلاقات التحوط وهي: [IASB,IAS39,2010,Para86]

1- تحوط القيمة العادلة Fair Value Hedge: هو تحوط لمخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام، أو جزء محدد من هذا الأصل أو الالتزام، والتي تؤثر على الربح أو الخسارة.

2- تحوط التدفق النقدي Cash Flow Hedge: هو تحوط ضد التعرض للتغير في التدفق النقدي الذي يعزى لمخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام معترف به (مثل كافة أو بعض دفعات الفائدة المستقبلية على دين يحتسب سعر الفائدة عليه وفقاً لأساس متغير من شأنها التأثير على نتائج النشاط) أو عملية متتبأ بها (مثل شراء أو بيع متوقع). والذي يمكن أن يؤثر على صافي الربح أو الخسارة المبلغ عنها.

3- تحوط صافي الاستثمار في وحدة الأجنبية Foreign Unit Net Investment Hedge: هو تحوط لمخاطر التغيرات غير المرغوبة في أسعار صرف العملات عند ترجمة القوائم المالية للاستثمار الأجنبي إلى عملة العرض. وقد عرف المعيار المحاسبي الدولي

IAS21 من خلال الفقرة 8 منه صافي الاستثمار في وحدة أجنبية بأنه حصة المشروع معد التقرير في صافي أصول تلك المنشأة الأجنبية.

تتضمن محاسبة تحوط التدفق النقدي عموماً العمليات والأحداث المتنبأ بها، ويعرف تحوط التدفق النقدي بأنه تحوط باستخدام المشتقات أو أي أداة مالية أخرى من مخاطر التعرض للتغير في التدفق النقدي المتعلق بأصل ما أو بمطلوب ما معترف به (دفعات الفائدة المستقبلية على دين يحتسب عليه سعر الفائدة على أساس متغير)، أو عملية متنبأ بها (مثل عملية شراء أو بيع متوقعة) والذي سيؤثر في الربح أو الخسارة المتولد عنه.

في حالة التحوط ضد التغيرات في التدفقات النقدية الذي يلبي الشروط اللازمة لتطبيق محاسبة التحوط خلال فترة تقديم التقارير يتم تطبيق قواعد محاسبة تحوط التدفق النقدي، ويتم محاسبة التحوط كما يلي: [IASB,IAS9,2010,para95]

- يتم الاعتراف بالجزء من المكسب أو الخسارة من أداة التحوط المحدد على أنه تحوط فعال مباشرة في بيان الدخل الشامل على أنه دخل شامل آخر

- يجب الإفصاح عن الجزء غير الفعال في الأدوات المالية مباشرة في بيان الربح والخسارة يمكن أن تتعرض المنشأة عند ترجمتها للقوائم المالية للاستثمار الأجنبي إلى عملة العرض لمخاطر التغيرات غير المرغوبة في أسعار الصرف، لذلك تقوم بالتحوط لذلك باستخدام الأدوات المالية المشتقة، وفي حال تلبية التحوط لقواعد محاسبة التحوط، فيجب محاسبة تحوطات صافي الاستثمار في وحدة أجنبية Foreign Unit Net Investment Hedge Accounting بشكل مشابه لتحوطات التدفق النقدي وفق ما يلي: [IASB,IAS39,2010,Para 102]

- الجزء من المكسب أو الخسارة في أداة التحوط المحدد على أنه تحوط فعال، يجب الاعتراف به في بيان الدخل الشامل على أنه دخل شامل آخر. ويجب الإفصاح عن الجزء غير الفعال في بيان الربح والخسارة.

E- المكاسب والخسائر الإكتوارية على خطط المنافع المحددة المعترف بها وفقاً للفقرة 93،

البند a، من معيار المحاسبي الدولي IAS 19 "منافع الموظفين Employee Benefits"

تنشأ المكاسب والخسائر الإكتوارية من الفرق بين التقييمات والخبرة الفعلية بالنسبة لمنافع الموظفين في الشركة. وهي تشمل تعديلات الخبرة (الفروقات بين الافتراضات الإكتوارية السابقة والواقع الفعلي)، وأيضاً آثار التغيرات التي تحدث في الافتراضات الإكتوارية [IASB,IAS19,2010,para7]. تُعرّف الافتراضات الإكتوارية بأنها أفضل تقديرات الشركة

للمتغيرات التي ستحدد التكلفة النهائية لتقديم منافع ما بعد الخدمة. تشمل هذه الافتراضات حسب الفقرة 73 من المعيار على الافتراضات الديموغرافية بشأن الخصائص المستقبلية للموظفين الحاليين والسابقين ومن يعيلونهم المستحقين للمنافع، وتتناول أموراً مثل الوفيات أثناء فترة الخدمة وبعد انتهائها، معدل دوران الموظفين والعجز والتقاعد المبكر، نسبة الأعضاء في الخطة مع من يعيلونهم الذين يستحقون المنافع، ومعدل المطالبات بموجب الخطط الطبية. أيضاً هناك الافتراضات المالية وتشمل بنوداً مثل الراتب المستقبلي ومستويات المنافع، نسبة العائد المتوقع على أصول الخطة، سعر الخصم والتكاليف الطبية المستقبلية وحيث تكون تكلفة إدارة المطالبات ودفعات المنفعة مادياً.

في حال قيام الشركة بتبني سياسة الاعتراف بالمكاسب والخسائر الإكتوارية في الفترة التي تحدث فيها، فإنها يمكنها الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر حسب الفقرات 93b، 93d شريطة أن تقوم بذلك كما يلي: كافة خطط منافعها المحددة وكافة مكاسبها وخسائرها الإكتوارية [IASB, IAS19, 2010, para 93a]، حيث أن المكاسب والخسائر الإكتوارية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر كما تسمح به الفقرة 93a يجب عرضها في بيان التغيرات في بيان الدخل الشامل، كما أن المكاسب والخسائر الإكتوارية والتسويات الناجمة (كما هو موضح في الفقرة 58b) التي تم الاعتراف بها مباشرة في بيان الدخل الشامل الآخر المعترف به، يجب أن يعاد تصنيفها في بيان الربح والخسارة في الفترة اللاحقة.

بعد شرح كيفية المحاسبة عن بنود الدخل الشامل الآخر طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية لابد من التوضيح أن حجم وأثر هذه البنود يختلف في الأسواق المالية المتطورة عنه في الأسواق المالية الناشئة، فحجم هذه البنود في الأسواق المالية المتطورة هو أكبر من حجمها في الأسواق الناشئة، كذلك تأثيرها على مستخدمي المعلومات.

2- تعديلات إعادة التصنيف

تعرف تعديلات إعادة التصنيف Reclassification Adjustments وفق معايير المحاسبة الدولية "بأنها المبالغ التي تم إعادة تصنيفها ضمن الأرباح أو الخسائر في الفترة الحالية وكان معترف بها ضمن الدخل الشامل الآخر في الفترات الحالية أو السابقة" [IASB, IAS1, 2010, para 7]

اقتضت معايير المحاسبة الدولية إعادة تصنيف بعض المبالغ التي اعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الربح والخسارة، وذلك في ظروف محددة. يشار إلى ذلك بمصطلح تعديلات إعادة التصنيف. يمكن شرح تعديلات إعادة التصنيف كما يلي:

A- الاستبعاد أو الاستبعاد الجزئي لعملية أجنبية: عند التصرف بعملية أجنبية يتم إعادة تصنيف المبلغ التراكمي لفروقات الصرف المرتبطة بتلك العملية الأجنبية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في مكون منفصل لحقوق الملكية، من حقوق الملكية إلى الربح والخسارة. تتضمن عمليات التصرف إضافة إلى التصرف بكامل حصة الشركة في العملية الأجنبية مجموعة من العمليات حتى لو استبقت الشركة حصة لها في الشركة التابعة أو الزميلة أو الشركة المسيطر عليها بشكل مشترك وهذه العمليات هي: [IASB,IAS21,2010, para 48a]

- فقدان السيطرة على شركة تابعة التي تشمل العملية الأجنبية

- فقدان تأثير هام على الشركة الزميلة التي تشمل العملية الأجنبية

- فقدان السيطرة المشتركة على الشركة المسيطر عليها بشكل مشترك والتي تشمل العملية الأجنبية

في حال التصرف الجزئي بشركة تابعة التي تشمل عملية أجنبية، تقوم الشركة بإعادة نسبة الحصة التناسبية للمبلغ التراكمي لفروقات الصرف المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الحصص غير المسيطر عليها لتلك العملية الأجنبية. وفي أي تصرف جزئي بعملية أجنبية، تقوم الشركة بإعادة تصنيف الحصة التناسبية فقط للمبلغ التراكمي لفروقات الصرف المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى الربح والخسارة [IASB,IAS21,2010,para48c]

B- إلغاء الاعتراف أو انخفاض قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع: حيث بينت الفقرة 55b من المعيار المحاسبي الدولي IAS39 أنه عندما يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المتاح للبيع يتم الاعتراف بالربح والخسارة المجمعة سابقاً في الدخل الشامل الآخر الذي يجب إعادة تصنيفه من حقوق الملكية للأرباح والخسائر كتعديلات إعادة تصنيف.

بالنسبة لانخفاض قيمة الأصل المالي المتاح للبيع المعترف به في بيان الدخل الشامل ويكون هنالك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الأصل، فإن الخسارة التراكمية التي تم الاعتراف بها مباشرة في الدخل الشامل الآخر يجب إعادة تصنيفها من حقوق الملكية للأرباح والخسائر كتعديلات إعادة تصنيف على الرغم من عدم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي [IASB,IAS39, 2010 ,para67]

C- الاعتراف بحصة المستثمر من تعديلات إعادة التصنيف من الشركة الزميلة والمسيطر عليها بشكل مشترك والتي تتم المحاسبة عليها باستخدام طريقة حقوق الملكية: حددت

الفقرة 19 من المعيار المحاسبي الدولي IAS28 أنه في حال فقدان المستثمر للتأثير الهام في شركة زميلة، يقوم المستثمر بحاسبة كافة المبالغ المعترف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالشركة الزميلة على نفس الأساس المطلوب في حال تصرف الشركة الزميلة مباشرة بالأصول والالتزامات ذات العلاقة، وكمثال على ذلك فإنه إذا كان لدى الشركة الزميلة أصول مالية متوافرة برسم البيع وفقد المستثمر التأثير الهام على الشركة الزميلة، يقوم المستثمر بإعادة تصنيف الكسب أو الخسارة المعترف بهما سابقاً في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بهذه الأصول في الربح أو الخسارة.

كما حددت الفقرة 45b من المعيار المحاسبي الدولي IAS31 "الحصص في المشاريع المشتركة" Interests in Joint Ventures أنه في حال فقدان المستثمر للسيطرة المشتركة على شركة يقوم المستثمر بحاسبة كافة المبالغ المعترف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة على نفس الأساس المطلوب في حال تصرف الشركة المسيطر عليها مباشرة بالأصول والالتزامات ذات العلاقة

D- في محاسبة تحوط التدفقات النقدية، يجب إعادة تصنيف المبالغ المعترف بها في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح والخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر العملية المتنبأ بها أو الالتزام الثابت المحوط على صافي الربح أو الخسارة (مثال ذلك عندما يحدث عملية بيع متنبأ به) [IASB,IAS39,2010,para100]

E- فقدان السيطرة على الشركة التابعة: في حال فقدان الشركة الأم للسيطرة على الشركة التابعة، فإن الشركة الأم تقوم بحاسبة كافة المبالغ المعترف بها في الدخل الشامل الآخر ذات العلاقة بتلك الشركة التابعة على نفس الأساس كما سيكون مطلوباً لو أن الشركة الأم تصرفت مباشرة بالأصول أو الالتزامات ذات العلاقة، وعلى سبيل المثال: إذا كان لدى الشركة التابعة أصول مالية متاحة للبيع، وفقدت الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة فيجب على الشركة الأم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المعترف بهما سابقاً في الدخل الشامل الآخر ذو العلاقة بتلك الأصول في بيان الربح أو الخسارة IAS27 , IASB [2010,para35]

3- تعديلات معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالدخل الشامل

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار التقرير المالي الدولي IFRS9 (الأدوات المالية: التصنيف والقياس) وحدد المجلس تاريخ تطبيقه في 2013/1/1، تناول المعيار مسألتين

تصنيف وقياس الأصول المالية فقط عندما أُصدر في تاريخ 12 تشرين الثاني 2009، بينما تناول جانب الالتزامات المالية في تشرين الأول 2010.

بموجب المعيار فإن التصنيف الجديد للأصول المالية يقتصر على فئتين: IASB, IFRS9 [2010]

A- الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المطفأة: التكلفة المطفأة هي تكلفة أصل أو التزام معدلة لتحقيق سعر فائدة فعال ثابت خلال عمر الأصل أو الالتزام. تشمل هذه الأصول أدوات الدين التي كانت تصنف وفق معيار المحاسبة الدولي IAS39 في إحدى الفئتين (معدة للبيع، محتفظ بها للاستحقاق). يجب أن يتم تصنيف أداة الدين ضمن هذه الفئة عند الاعتراف الأولي بها. ولكي يكون التصنيف فعال، يجب أن يجتاز الأصل الاختبارين التاليين:

- اختبار نموذج الأعمال The business model test: لاجتياز هذا الاختبار يجب أن يكون الأصل جزء من نموذج أعمال الشركة الذي يهدف من امتلاك الأصل الحصول على دفعات تدفقات نقدية وفق شروط تعاقدية، وليس بيع الأصل قبل تاريخ الاستحقاق. إذا لم يجتاز الأصل هذا الاختبار فيصنف الأصل على أنه أصل مالي مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

- اختبار خصائص التدفقات النقدية The Cash Flows Characteristic Test:

لاجتياز هذا الاختبار يجب أن يكون للأصل تدفقات نقدية تعاقدية تكون عبارة عن جزء من أصل الدين زائداً الفائدة. إذا لم يجتاز الأصل هذا الاختبار فيصنف الأصل على أنه أصل مالي مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

B- الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة: تشمل بشكل رئيسي الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية (مثل الأسهم)، بالإضافة لجميع الأدوات المالية المشتقة، باستثناء ما تعذر تحديد قيمتها بالقيمة العادلة. إذا تشمل هذه الأصول:

- الأصول المالية لأغراض المتاجرة

- الأصول المالية التي صممت منذ نشوئها (شرائها أو توليدها) لنقاس بالقيمة العادلة

- الأصول المالية المتاحة للبيع والتي تشمل الأصول التي لا يمكن تصنيفها ضمن الفقرتين السابقتين حيث لم يكن الهدف منذ شرائها المتاجرة أو إعادة بيعها بنفس الوقت ليس هناك نية للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

بناء على ما سبق يتبين أن تصنيف الأصول المالية ضمن فئة الأصول المقيمة بالتكلفة المطفأة أو ضمن الأصول المقيمة بالقيمة العادلة وفق المعيار 9 IFRS يعتمد على نموذج الأعمال في الشركة فيما يتعلق بإدارة الأصول المالية managing financial assets. وأيضاً على خصائص الأصول المالية بالنسبة للتدفقات النقدية.

بالنسبة للأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة فإنها تصنف إلى فئتين:

- الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة التي تعالج تغيرات قيمتها ضمن الأرباح والخسائر Financial assets at fair value through profit or loss (FVTPL): تشمل هذه الفئة أي أصل مالي لأغراض التجارة، وأيضاً المشتقات المالية ما لم تكن جزءاً من علاقة تحوط محددة بدقة part of a properly designated hedging arrangement. أدوات الدين ما لم تكن مصممة لأن تقيم بالتكلفة المطفأة. تقاس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي Initial recognition بالقيمة العادلة التي لا تتضمن تكلفة المعاملات transactions costs والتي تقيد في الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة لهذه الأصول في بيان الأرباح والخسائر للسنة

- الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة التي تعالج تغيرات قيمتها ضمن الدخل الشامل الآخر Financial assets at fair value through other comprehensive income (FVTOCI): تشمل هذه الفئة أدوات حقوق الملكية فقط، وتختار الشركة هذا التصنيف للأصول المالية عند الاعتراف الأولي بالأصل المالي. إن هذه الفئة تشمل الاستثمار بأدوات الملكية ليس بهدف المتاجرة وإنما بنية الاحتفاظ بملكيتها وتسمى (بالاستثمارات الإستراتيجية). الاعتراف الأولي لهذه الأصول يكون بالقيمة العادلة التي تتضمن تكلفة المعاملات ويتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة للأصل في الدخل الشامل الآخر للسنة

بناء على ما سبق فإنه إذا لم يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة فسوف يتم قياسه بالقيمة العادلة. أما بالنسبة للمكاسب والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة للأصول المقيمة بالقيمة العادلة فيتم الاعتراف بها في بيان الربح والخسارة إلا في حالتين:

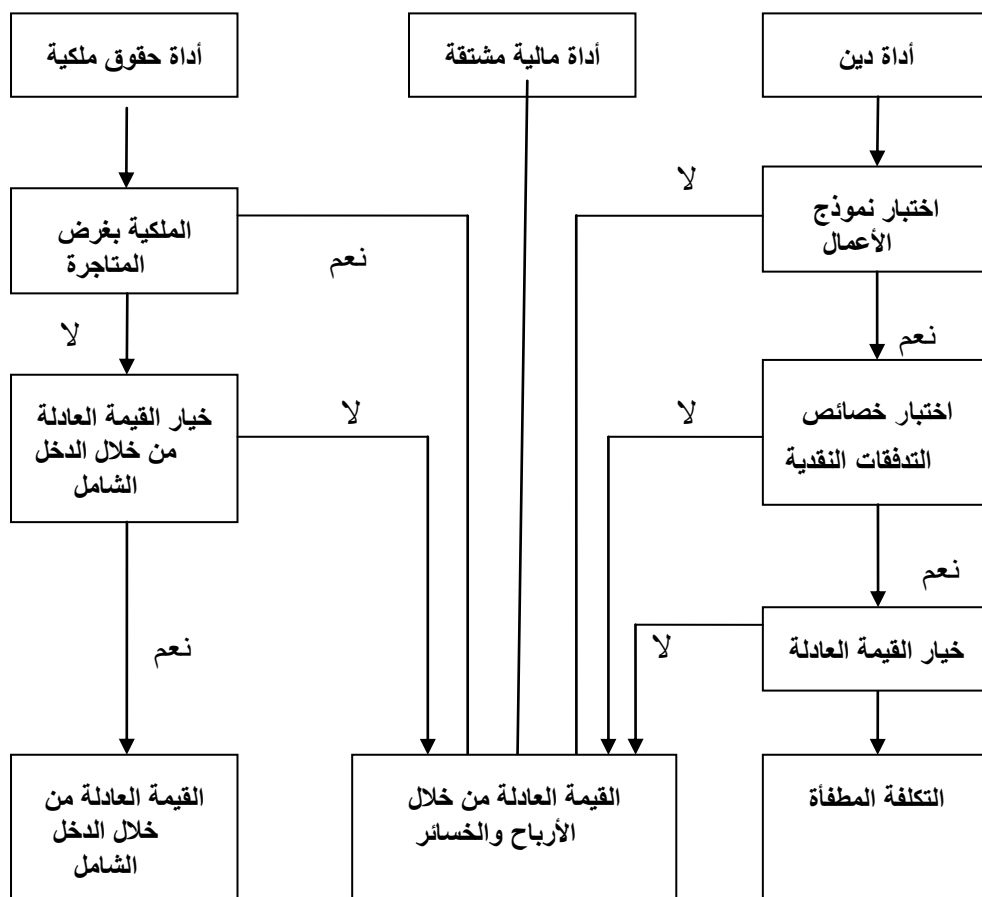
- الأصل المالي هو جزء من علاقة تحوط التدفق النقدي

- الأصل هو أداة حقوق ملكية وقد اختارت الشركة لعرض المكاسب والخسائر الناتجة عنه في الدخل الشامل الآخر

أما بالنسبة للالتزامات المالية فيتم وضعها في فئتين:

- التزامات مالية مقبمة بالتكلفة المطفأة

بالقيمة العادلة أو التكلفة المطفأة) وفقاً للمعيار IFRS9



مصدر الشكل رقم (6): [IASB, IFRS9, 2010]

بالنسبة لإعادة تصنيف الأصول المالية فقد بين المعيار IFRS9 أنه، فقط عندما تغير الشركة نموذج الأعمال الخاص بها في ما يتعلق بإدارة أصولها المالية، يتوجب عليها إعادة تصنيف كل الأصول المالية المتأثرة affected financial assets، وذلك بالتوافق مع الاختبارات التي وضعها المعيار والمتعلقة بكيفية تصنيف الأصول المالية ضمن الأصول المقيمة بالتكلفة المطفأة والأصول المقيمة بالقيمة العادلة [IASB, IFRS9, 2010].

بالإضافة إلى التعديلات التي تضمنها المعيار IFRS9 فيما يتعلق بإعداد افصاحات الدخل الشامل، فقد تم تعديل المعيار IAS16 "الممتلكات والمصانع والمعدات" والمعيار IAS38

"الأصول غير الملموسة" وذلك في عام 2011، وتاريخ تطبيق التعديل هو 1\1\2014. يمكن تلخيص ذلك التعديل وفق ما يلي: WWW.iasplus.com

- تضمن التعديل أن الاستهلاك/الإطفاء المتراكم لا يمكن إعادة احتسابه restated تناسيباً proportionately مع التغير في إجمالي المبلغ المسجل للأصل (كما كان محددًا في الفقرة 35 من المعيار IAS16 والفقرة 80 من المعيار IAS38) في الحالات التي يكون فيها كل من إجمالي المبلغ المسجل للأصل gross carrying amount وصافي المبلغ المسجل للأصل net carrying amount قد أعيد تقييمهما بشكل غير متناسب disproportionately عن بعضهما البعض. هذا بغض النظر فيما إذا كان إعادة تقييم القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي للأصل وطريقة الاستهلاك قد حدث بشكل سابق لإعادة تقييم الأصل. ولهذا التعديل أثر على بند الدخل الشامل الآخر المتعلق بفائض إعادة التقييم وفق المعيارين IAS16-IAS38، حيث أن مبلغ التعديل الناشئ عن إعادة الاحتساب للاستهلاك/ الإطفاء المتراكم كان يشكل جزء من الزيادة أو النقصان في المبلغ المرحل للأصل والذي كان يعالج في الفقرات 39-40 من المعيار IAS16، والفقرات 85-86 من المعيار IAS38.

4- قياس الدخل الشامل في الفكر المحاسبي في مجال أسواق المال

يتم قياس الدخل الشامل في إطار الفكر المحاسبي في مجال أسواق المال بطريقتين وهما:

الأولى: على أساس أسعار السوق حيث يمكن تحديد حقوق المساهمين (الملكية) في بداية ونهاية فترة زمنية محددة بالاستناد إليها، ثم يستبعد من الفرق بين القيمتين تغيرات رأس المال وتوزيعات الأرباح. وهذا يمكن إجراؤه في أي وقت يريده المستخدم. يعتبر هذا القياس أكثر موضوعية باعتبار أن القيم محددة استناداً إلى مقاييس السوق الموضوعية الخالية من الاجتهاد والتقدير. بناءً على ما سبق يمكن لأي مستثمر في السوق المالية قياس الدخل الشامل لشركة ما مدرجة في السوق وفقاً لأسعار الأسهم السوقية كما يلي: www.wikipedia.com

حقوق المساهمين (الملكية) في بداية الفترة Shareholders' Equity

- التوزيعات النقدية Dividends paid

+ الأسهم المصدرة Shares issued (مع علاوة الإصدار)

- أسهم الخزينة Share buy-back (مع العلاوة)

+ الدخل الشامل Comprehensive Income

= حقوق المساهمين Shareholders' Equity في نهاية الفترة

إن قياس الدخل الشامل وفق أسعار السوق يعتبر أمراً بسيطاً انطلاقاً من الصيغة السابقة وذلك عند تحديد كافة البنود الواردة في الصيغة، وذلك وفق ما يلي: WWW.Wikipedia.com

- إن حقوق المساهمين في بداية الفترة مقيمة بأسعار السوق تساوي مجموع رأس المال الشركة المدفوع Paid-in Capital في بداية الفترة (والذي يساوي إلى مجموع الأسهم العادية والممتازة المصرح بها للتداول Authorized Shares "المصدرة Issued والمتداولة Outstanding" في بداية الفترة مضروبة بأسعار السوق في بداية الفترة) إضافة إلى الأرباح المحتجزة في بداية الفترة.

- يمكن الحصول على قيم التوزيعات النقدية والأسهم المصدرة خلال الفترة إضافة إلى أسهم الخزينة من خلال التقارير المالية للشركة.

- إن حقوق المساهمين في نهاية الفترة مقيمة بأسعار السوق تساوي مجموع رأس المال الشركة المدفوع Paid-in Capital في نهاية الفترة (والذي يساوي إلى مجموع الأسهم العادية والممتازة المصرح بها للتداول Authorized Shares "المصدرة Issued والمتداولة Outstanding" في نهاية الفترة مضروبة بأسعار السوق في نهاية الفترة) إضافة إلى الأرباح المحتجزة في نهاية الفترة.

بعد تحديد قيم البنود السابقة يتم التوصل إلى قيمة الدخل الشامل وفق أسعار السوق المالية.

الثانية: على أساس القيم المسجلة في الدفاتر استناداً إلى المعايير المحاسبية وطبقاً لبنود قائمة الدخل الشامل. هذا القياس يعد دورياً في أوقات متباعدة منتظمة. وهو قياس أقل موضوعية من الأول نظراً لوجود الاجتهادات والتقديرات. طبقاً لهذه الطريقة فإن معادلة الدخل الشامل هي:

الدخل الشامل = صافي الدخل + الدخل الشامل الآخر

إذا ما قورن الدخل الشامل حسب الطريقتين للفترة ذاتها، فإن فروقاً ستظهر حتى في الأسواق المالية المتطورة، إن هذه الفروق تعود إلى تعدد العوامل التي تؤثر في الأسعار السوقية للأسهم. إلا أن المعلومات المحاسبية كعامل مؤثر في أسعار الأسهم، يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تضيق هذه الفروق خصوصاً في بيئة الأسواق المالية الناشئة كون هذه الفروق تكون أكبر في الأسواق المالية الناشئة عنها في الأسواق المتطورة، وذلك من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية وتطوير معايير الإفصاح المحلية والالتزام بتطبيقها.

رابعاً: متطلبات القياس المحاسبي للدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية في الأسواق المالية الناشئة

لقد فرضت العولمة واقعا جديدا في المجالات المالية والاقتصادية، يتمثل في انفتاح الأسواق على بعضها، وتلاشي الحدود التجارية بين الدول، وازدياد الاستثمارات الأجنبية في مختلف دول العالم. نتيجة لذلك أصبح من الضروري على جميع الدول وخصوصاً دول الأسواق المالية الناشئة مواكبة العولمة، ومواجهة متطلباتها في كافة المجالات. وبغض النظر عن رغبة تلك الدول أم عدم رغبتها في مواجهة تلك المتطلبات، إلا أنها ملزمة بذلك كضرورة لانضمامها للمعاهدات الدولية، وهي بذلك ملزمة بتنفيذ شروط معينة. إحدى هذه الشروط ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل الشركات العاملة فيها، وذلك لتتمكن هذه الشركات من إدراج نفسها في الأسواق المالية العالمية من جهة، والحصول على استثمارات أجنبية من خلال توفير الثقة للمستثمرين الأجانب والمحليين في القوائم المالية لتلك الشركات من جهة أخرى.

انطلاقاً من أهمية المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية ومن بينها قائمة الدخل بالنسبة للمستثمرين، فإن هذه المعلومات يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تفيد في تمكين مستخدميها في اتخاذ قراراتهم. استجابة لذلك كان تحول معايير المحاسبة المالية من المفهوم المحاسبي التقليدي للدخل والذي يعتمد على التكلفة التاريخية، إلى المفهوم الاقتصادي الذي يعتمد على محاسبة القيمة العادلة، وذلك بسبب الميزات التي يتمتع بها هذا المفهوم والتي تسهم في توجيه القرارات المختلفة التي يتخذها مستخدمو البيانات المالية وخصوصاً المستثمرين، حيث يسهم الدخل الاقتصادي في اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة. وقد ألزمت معايير المحاسبة الدولية الشركات بإعداد قائمة الدخل الشامل، التي تتضمن التغيرات في القيمة العادلة لبعض بنود الدخل الشامل الآخر OCI، وبالتالي كان لازماً على هذه الشركات الاعتماد على مفهوم القيمة العادلة في قياس الدخل الشامل.

مما لا شك فيه أن استخدام مفهوم القيمة العادلة في قياس الدخل الشامل يحتاج إلى توافر مجموعة من المتطلبات، بالإضافة إلى أنه يتضمن مجموعة من المشاكل والمعوقات بالنسبة لدول الأسواق المالية الناشئة وذلك بسبب صعوبة تطبيق القيمة العادلة في الواقع، ومدى استيعاب البيئة التي تعمل فيها هذه الأسواق لمفهوم القيمة العادلة، سواء من قبل النظم المحاسبية وقدرتها على التكيف مع القيمة العادلة، أم من قبل المستثمرين ومدى إدراكهم لأهمية المعلومات المحاسبية الواردة في بنود الدخل الشامل الآخر. كما لابد من الحذر لكي لا يتم استخدام القيمة العادلة بشكل غير مناسب، مما قد يؤدي إلى آثار سلبية على المستثمرين أو على الاقتصاد.

1- تعريف القيمة العادلة Fair Value- FV

من أهم التعريفات للقيمة العادلة :

- هي المبلغ المستلم لقاء بيع الأصل، أو المدفوع لقاء تحويل الالتزام، بين الأطراف المشاركة والمطلعة بالسوق في تاريخ القياس [IASB, IFRS13: 2011, para9]
- هي المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به، أو تسوية التزام ما بين طرفين على إطلاع ورغبة في عملية البيع والشراء ولا يوجد بينهما مصالح [السعافين، 2005، ص13]
- هي عبارة عن تقييم Estimate للسعر الذي يمكن أن تحققه Realize شركة إذا قامت ببيع أصل، أو السعر الذي يمكن أن تدفعه من أجل التخلص Relieve من التزم [www. bis. org](http://www.bis.org)

- هي المبلغ الذي يمكن أن يباع ويشترى به الأصل في عملية تجارية حقيقية بين طرفين راغبين على ألا تكون حالة تصفية [دهمش، 2005، ص8]

انطلاقاً من التعاريف السابقة يلاحظ أن القيمة العادلة تعبر عن قيمة أصل ما إذا أرادت الشركة مبادلته، وذلك عندما يتعلق الأمر بالأصول؛ أو قيمة التزم إذا أرادت الشركة التخلص من هذا الالتزام، وذلك عندما يتعلق الأمر بالالتزامات؛ أو القيمة التي يساويها تبادل حق ملكية عندما يتعلق الأمر بحقوق الملكية، وذلك من خلال معاملات تحدث تحت ظروف السوق Market Conditions. كما يلاحظ أنه يجب التأكيد على فرض استمرار الشركة، وأن الشركة تعمل في ظروفها الطبيعية بحيث أنها ليست مضطرة للبيع ولا يوجد قيود على عملية البيع، ولا نية للشركة لتصفية أعمالها ولا يوجد حاجة لذلك.

يجب التمييز بين مسألتين تتعلقان بالاستمرار. الأولى إن الاستمرار يكون للشركة كوحدة اقتصادية منتجة للسلع والخدمات، أو كشخصية اعتبارية قانونية. هنا نظرة الاستمرار تتجه إلى الشركة ذاتها بغض النظر عن مالكيها وعن المتعاملين معها.

المسألة الثانية ترتبط باستمرار العلاقات والمصالح التي تنعكس من خلال العقود والصفقات والتي تربط كافة ذوي المصالح المادية من خلال الشركة أو الوحدة الاقتصادية. الاستمرار هنا لا يمكن الحديث عنه لأن المصالح المادية متبدلة ومتغيرة باستمرار ولا قانون لها. في حين تحمي القوانين والتشريعات وغيرها الوجود القانوني للشركة وحقوق المتعاملين معها.

رؤية كل مسألة من هاتين المسألتين بشكل منفرد، ثم من خلال ترابطهما وتناقضهما، أمر ضروري وهام عند وضع التشريعات ، وعند الحديث عن القياس والإفصاح المحاسبين، وتحديد ضوابط القياس والإفصاح، خصوصاً ما تعلق بالدخل الشامل. يكفي هنا الإشارة إلى أن استمرار

الشركة يوجب المحافظة عليها ككيان اقتصادي وهذا له تبعاته على بديل القياس وعلى الإفصاحات. بينما عدم استمرار مصالح المتعاملين يوجب مراعاة مصالح المتعاملين على حساب الشركة والمجتمع في بعض الأحيان. دليل ذلك التقييم بالقيمة البيعية من خلال القيمة العادلة بدلاً من التقييم بأسعار الاستبدال.

هذا التناقض بين المسألتين المطروحتين له دلالاته الكبرى في اقتصاديات نامية تشكل الاستثمارات غير المباشرة جزءاً هاماً من استثماراتها. في هذه الأسواق يجب مراعاة مصالح البلد على مصالح المستثمرين في استثمارات غير مباشرة. وهذا يضع الدخل الشامل من أساسه وبالتالي قياسه وإفصاحاته موضع اهتمام وبحث كبيرين في الأسواق الناشئة.

تعتبر القيمة العادلة مقياس للعديد من الأدوات المالية، وتحديد فيما إذا كان يجب تسجيل هذه الأدوات بالقيمة العادلة في القوائم المالية للشركة يعتمد على أمرين، الأول نوع الشركة التي تمتلك الأداة، والثاني استخدام تلك الأداة www.bis.org، وبالإضافة إلى استخدام القيمة العادلة كمقياس للعديد من الأدوات المالية وكمقياس مطلوب، وذلك امتثالاً لمعايير المحاسبة الدولية التي يجب على الشركات أن تلتزم بها، فإن للقيمة العادلة استخدامات عديدة داخلية تتعلق بالشركة. أمثلة على ذلك استخدامها لقياس وإدارة المخاطر Measuring and Managing Risks، واتخاذ قرارات تجارية واستثمارية، واحتساب التعويضات Calculating Compensation، وتحديد كمية رأس المال الذي يجب تخصيصه لأعمال مختلفة.

ومن جهة أخرى فإن الباحث يرى أنه وبسبب رغبة الشركات بالحفاظ على سمعتها أمام مستخدمي قوائمها المالية، فإنها تلجأ إلى العمل على زيادة الشفافية في هذه القوائم المالية وتزويد مستخدميها بمعلومات مالية واقعية مفيدة في اتخاذ قراراتهم.

2- قياس القيمة العادلة

إن عملية تقييم القيمة العادلة لأصل أو التزام ليست دائماً عملية سهلة، خاصة أن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن أن يتفق عليه بائع ومشتري، في حالة بيع وشراء بين أطراف رغبة ومطلعة على أساس تجاري بحت. إن صعوبة تحديد القيمة العادلة تكمن في الأصول والالتزامات التي سيتم الاحتفاظ بها، ولكي لا تكون قيم متحيزة تم وضع التعريف السابق لها. لخصر القيمة المقدرة وضبطها بحيث تكون أقرب ما يكون إلى القيم السائدة أو المرغوبة من طرفين. كما أن هناك أسس لتحديد هذه الأسس بمعايير المحاسبة الدولية، ومعايير التقييم الدولية الصادرة عن اللجنة الدولية لمعايير التقييم (IVSC). إن القيمة العادلة قيمة مقدرة بشكل واقعي منطقي على أسس متفق عليها، بعيداً عن التحيز والأحكام المسبقة. فسعر السوق

Market Price للأصل أو للالتزام هو أفضل أساس لتقييم للقيمة العادلة، ذلك لأن الأسعار المعلنة تكون متوافرة عادة. ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن السعر السوقي ليس متوافراً لكل الأصول والالتزامات، كما أنه لا يمكن أن يكون دائماً قياساً موثقاً. في هذه الحالات تلجأ الشركات إلى نماذج التقييم Valuation Models التي تأخذ بعين الاعتبار ظروف ومتغيرات السوق المتنوعة، وأسعار الأصول المشابهة. إن المسألة المهمة في تحديد القيمة العادلة تكمن في تطبيق الافتراضات المحددة في تعريف القيمة العادلة، وفي تطبيق أسس تحديدها، خصوصاً عند اختلاف البيئة التي يجري فيها قياس القيمة العادلة، كما في الأسواق الناشئة.

3- مشكلات تطبيق القيمة العادلة في اقتصاديات الأسواق الناشئة

إن تعريف القيمة العادلة حسب معايير المحاسبة الدولية يبين أن العملية التي يتم مبادلة الأصل، أو تسوية الالتزام من خلالها، يجب أن تتم على أساس تجاري بحت، وبالتالي فإن أفضل مكان لتحديد السعر الذي تتم به العملية هو سعر السوق، وبناء على ذلك يمكن حصر أهم مشكلات تطبيق القيمة العادلة في اقتصاديات الأسواق المالية الناشئة بـ:

A- مشكلة توافر السوق النشط active market

B- أثر المعلومات المحاسبية في تحديد القيمة العادلة للورقة المالية

A- مشكلة توافر السوق النشط Active Market

إن توفر السوق النشط يعني أن السوق بمستوى كفاءة جيدة، وذلك يعني أن المعلومات المحاسبية وغيرها من المعلومات تتوفر لكافة المستخدمين وبالوقت نفسه ودون تكلفة، وفي حال توفر المعلومات للجميع يعني أن السعر المعلن هو السعر العادل. أما إذا لم يكن السوق كفوفاً والمعلومات تصل إلى مستخدمين دون آخرين، يتطلب ذلك من مستخدم هذه المعلومات القيام بتحليل متقدم للوصول إلى القيمة الحقيقية للورقة المالية. يعرف السوق النشط وفق معايير المحاسبة الدولية بأنه "السوق الذي تتوفر فيه كافة الشروط التالية: [IASB, IAS38, para8]

- البنود التي تتم المتاجرة بها داخل السوق متجانسة

- من الممكن أن يوجد فيه في أي وقت مشتررون وبائعون راغبون

- الأسعار متوافرة للجمهور

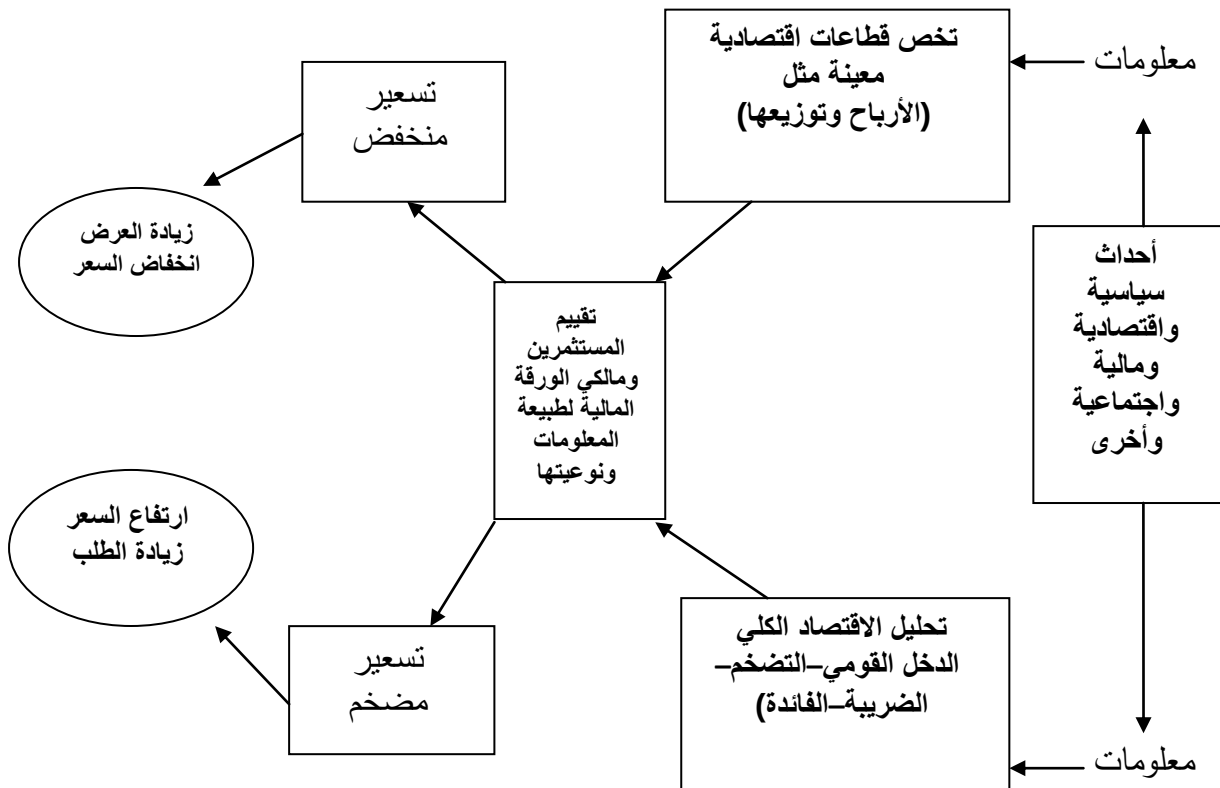
هناك العديد من الدراسات التي هدفت إلى اختبار مدى كفاءة الأسواق المالية الناشئة. هذه الدراسات أسهمت في توفير معلومات هامة عن الأسواق المالية الناشئة لمستخدمي المعلومات المحاسبية وخصوصاً المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب. فيما يلي أهم هذه الدراسات:

- دراسة [Niblock et al, 2007, p18] اختبرت الصيغة الضعيفة من الكفاءة في أسواق الأوراق المالية الصينية. توصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من التطور السريع الذي حدث في المجال المالي في الصين إلا أن نتائج الدراسة العملية أظهرت أن أسواق الأوراق المالية الصينية غير كفؤة، وذلك عند الصيغة الضعيفة من الكفاءة
 - دراسة [Hajek, 2007, p303] التي بيّنت أنه لا يمكن اعتبار سوق الأوراق المالية التشيكية كفؤة عند الصيغة الضعيفة من الكفاءة
 - دراسة [Simons et al, 2006, p27-28] اختبرت الدراسة الصيغة ضعيفة الكفاءة في أسواق أربع دول أفريقية وهي: جنوب أفريقيا، موريشيوس، غانا، مصر، توصلت الدراسة إلى أن سوق الأوراق المالية في جنوب أفريقيا يمكن اعتبارها كفؤة عند الصيغة ضعيفة الكفاءة، بينما لا تتوافر الصيغة ضعيفة الكفاءة في أسواق الأوراق المالية في كل من الدول التالية: مصر وغانا وموريشيوس
 - دراسة [Higgs et al, 2005, p11] اختبرت الدراسة الصيغة ضعيفة الكفاءة لثمان أسواق مالية ناشئة في آسيا وهي (الصين، الهند، اندونيسيا، كوريا، ماليزيا، باكستان، الفلبين، سيرلانكا) وخمسة أسواق مالية متطورة وهي (استراليا، هون كونغ، نيوزيلندا، سنغافورة، اليابان). أظهرت نتائج الدراسة أن الصيغة الضعيفة من الكفاءة لا تتوافر في أي من الأسواق المالية الناشئة الواردة في عينة الدراسة، وأن أسواق اليابان وهونغ كونغ ونيوزلندا هي أكثر الأسواق المتطورة الواردة في العينة تلبية لمعايير فرضية السير العشوائي Random Walk
 - دراسة [Moustafa, 2004, p310] اختبرت الدراسة سلوك أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دعمت نتائج الدراسة التجريبية توافر الصيغة ضعيفة الكفاءة في هذه السوق
 - دراسة [Elbarghouthi et al, 2010, 147-48] أظهرت أن سوق عمان للأوراق المالية في الأردن لا تختلف عن معظم الأسواق المالية الناشئة عندما بيّنت نتائج الدراسة أن الصيغة الضعيفة من الكفاءة لا تتوافر في هذه السوق
- بناءً على الدراسات السابقة وغيرها من الدراسات العديدة التي تناولت مسألة قياس كفاءة الأسواق المالية الناشئة وذلك عند الصيغة الضعيفة من الكفاءة، يمكن القول بأن هذه الأسواق في معظمها لا تتمتع بالكفاءة في صيغتها الضعيفة، وهنا لابد من الإشارة إلى أن ذلك لا يعني نفي إمكانية وجود هذه الصيغة من الكفاءة في عدد محدود جداً من هذه الأسواق، ولكن مع ذلك تبقى الصورة العامة للأسواق المالية الناشئة تظهر أن هذه الأسواق هي أسواق غير كفء، وهذا يؤثر على المنفعة من إفصاحات الدخل الشامل.

B- أثر المعلومات المحاسبية في تحديد القيمة العادلة للورقة المالية

ظهرت خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي نظرية أصبحت على جانب من الأهمية في التحليل الاقتصادي سميت بنظرية التوقعات العقلانية (RE) Rotational Expectations. تقوم هذه النظرية على مجموعة من الفروض، ومن أهمها أن سلوك الوحدة الاقتصادية يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى الحدود الممكنة، وأن أمام كل وحدة اقتصادية كماً معيناً من المعلومات تمكن من استخدامها بكفاءة عالية من بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية. لقد شكلت نظرية التوقعات العقلانية منهجاً في التحليل والتنبؤ بالأحداث. إن ترجيح العقلانية في عمليات التنبؤ يتطلب معلومات كثيرة ودقيقة لأن المعلومات تشكل أساس هاماً في التوقعات العقلانية في السوق المالية، وتسهم في التوظيف الكفء للموارد. كما وتسهم في زيادة ثقة المتعاملين وخصوصاً المستثمرين في كفاءة السوق المالية. يوضح الشكل رقم 7 أهمية المعلومات وتأثيرها على سوق المستثمرين وحاملي الأوراق المالية عند التسعير:

الشكل رقم (7): أهمية المعلومات وتأثيرها في سوق المستثمرين وحاملي الأوراق المالية عند التسعير



مصدر الشكل (7): [التميمي، وسلام، 2004، ص133]

يبين الشكل السابق أن تمتع المستثمرين بالدراية والمعرفة بالظروف الاقتصادية وظروف السوق المحيطة يسهم إلى حد كبير في تحديد توقعاتهم بمستقبل الاستثمار في الأصول المالية وعوائدها، فإذا أدت المعلومات الواردة إلى السوق (سواء كانت هذه المعلومات تتعلق بالاقتصاد ككل أم بالشركة المصدرة للأوراق المالية) إلى وجود جو من التشاؤم لدى المستثمرين، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة العرض وانخفاض الأسعار، وفي الحالة المعاكسة، أي أنه إذا وردت معلومات إلى السوق تؤدي إلى وجود جو من التفاؤل في مستقبل الاستثمارات وعوائدها، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على الأوراق المالية وبالتالي زيادة الأسعار لرغبة المستثمرين في الحصول على التدفقات النقدية التي يتوقعون استلامها.

يتضح من ما سبق أهمية المعلومات المتوافرة في السوق المالي لتوفير الأساس السليم لترشيد القرارات، كما تلعب هذه المعلومات دوراً هاماً في تحديد القيمة العادلة للورقة المالية. في هذا المجال تؤدي المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في الوصول إلى القيمة العادلة للأوراق المالية، ويجب أن تتميز هذه المعلومات بالخصائص النوعية التي تجعل من هذه المعلومات ذات فائدة لمتخذي القرارات.

لتحقيق الاستفادة المثلى من المعلومات المحاسبية في الوصول إلى القيمة العادلة للورقة المالية يجب أن يقوم المستثمرين بعملية التحليل المحاسبي لهذه المعلومات (من خلال مجموعة من العمليات والمهام المتداخلة ضمن مجالين واسعين وهما: تقييم جودة الأرباح وتعديل القوائم المالية)، وذلك لتقدير إلى أي مدى تعكس القوائم المالية الواقع الاقتصادي للمنشأة. وتأتي أهمية التحليل المحاسبي كونه يمكن المستثمرين من تقدير مدى التحريف في الأرقام المحاسبية ويساعد في زيادة مستوى الثقة في الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها من التحليل المالي على اعتبار أن مخرجات النظام المحاسبي هي بداية الطريق لعملية التحليل المالي. [زكريا، 2014، ص58-59]

بناءً عليه تلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في قياس القيمة العادلة للورقة المالية بدرجة جيدة من الدقة، وبالتالي في قياس الدخل الشامل بموضوعية. إن هذا الدور يعتمد على التأكد من إعداد هذه المعلومات حسب معايير المحاسبة الدولية، من خلال إلزام الشركات المدرجة في السوق بإعداد قوائمها المالية طبقاً لتلك المعايير والرقابة والإشراف على الالتزام بها.

إن بيئة الأسواق المالية الناشئة كما سبق ذكره تفتقد بشكل عام لمستوى الشفافية المطلوب للتأكد من تطبيق الشركات لمعايير المحاسبة الدولية وتعاني من ضعف في الإشراف والرقابة على التزام الشركات بتلك المعايير، كما أن الأسواق المالية الناشئة هي أسواق غير كفء. كل

ذلك لا يسهم في إعداد إفصاحات الدخل الشامل بدقة، الأمر الذي ينعكس على المنفعة من هذه الإفصاحات.

4- طبيعة الإفصاح المحاسبي في الأسواق المالية الناشئة

إزدادت أهمية الإفصاح المحاسبي عبر تاريخ الفكر المحاسبي وخصوصاً بعد تنامي الدور الاقتصادي للأسواق المالية، الأمر الذي أثر في أهمية المعلومات المالية التي تصدرها الشركات المدرجة في السوق المالي. يستند الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية إلى مبررين أساسيين وهما: [أبو طالب، 2005، ص215]

- الأطراف الخارجية في حاجة دائمة ومستمرة لأكبر قدر من الإفصاح عن السياسات والمعلومات المحاسبية

- أنه يمكن تلبية احتياجات المستخدمين للقوائم المالية ذات الاستخدام العام بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة عن طريق الإفصاح المحاسبي

وفيما يتعلق بتعريف الإفصاح المحاسبي فإن هناك العديد من التعريفات التي تناولت الإفصاح المحاسبي ومنها:

- الإفصاح المحاسبي هو "تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والمستخدمين الخارجيين بأن واحد " [لطيف، 2007، ص179]

- الإفصاح المحاسبي هو "ضرورة الإفصاح عن السياسات والمعلومات المحاسبية بصورة كاملة وشاملة وواضحة في القوائم المالية وذلك بغرض مساعدة مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ قرارات رشيدة". [أبو طالب، 2005، ص145]

ومن خلال التعريفين السابقين يتبين أنهما ركزا على إظهار المعلومات التي تعكس حقيقة وضع الشركة بشكل يمنع وقوع تضليل لمستخدميها، كما تم التأكيد على أهمية تميز هذه المعلومات بالشمول والوضوح. لتحقيق ذلك يجب أن تتصف المعلومات المفصح عنها بالجودة بما يسهم في مساعدة متخذي القرارات.

لقد اهتمت المنظمات المحاسبية الدولية ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB بموضوع الإفصاح المحاسبي، فأصدر معيار المحاسبة الدولي IAS30 (الإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية)، ومعيار المحاسبة الدولي IAS32 (الأدوات المالية: العرض والإفصاح)، وتم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 (الأدوات المالية:

الإفصاحات) وقد حل هذا المعيار مكان معيار المحاسبة الدولي IAS30، ومكان معيار المحاسبة الدولي IAS32 فيما يتعلق بالإفصاح وبقيت متطلبات العرض بدون تغيير، لتصبح تسمية معيار المحاسبة الدولي IAS32 (الأدوات المالية: العرض).

فيما يتعلق بإفصاحات قائمة الدخل الشامل، فقد بين معيار إعداد التقارير المالية IFRS7 فيما يتعلق بالأدوات المالية، أن على الشركة الإفصاح عن البنود التالية للدخل أو المصروف أو المكاسب أو الخسائر. يكون ذلك إما في بيان الدخل الشامل أو في الإفصاحات: [IASB ,IFRS7 , 2010, para20]

- صافي مكاسب أو صافي خسائر:

- الأصول المالية أو الالتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة، مع البيان بشكل منفصل للأصول المالية أو الالتزامات المالية المحددة أنها كذلك عند الاعتراف الأولي، والأصول المالية أو الالتزامات المالية المصنفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة حسب معيار المحاسبة الدولي IAS39

- الأصول المالية المتاحة للبيع، مع البيان بشكل منفصل مبلغ المكاسب أو الخسارة المتعرف به مباشرة في الدخل الشامل الآخر خلال الفترة والمبلغ الذي تم إعادة تصنيفه من حقوق الملكية وتم الاعتراف به في ربح أو خسارة الفترة
- الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
- القروض والذمم المدينة، و
- الالتزامات المالية التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة

- إجمالي دخل الفائدة وإجمالي مصروف الفائدة للأصول المالية أو الالتزامات المالية التي ليست مقدرة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

- دخل ومصروف الرسوم الناجمة من:

- الأصول المالية أو الالتزامات المالية التي ليست بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، و
- الائتمان Trust والأنشطة الائتمانية الأخرى التي ينجم عنها الاحتفاظ بالأصول أو استثمارها نيابة عن الأفراد والائتمانات Trusts وخطط منافع التقاعد والمؤسسات الأخرى

- دخل الفائدة المستحق من الأصول المالية التي انخفضت قيمتها المستحق حسب الفقرة 93 من معيار المحاسبة الدولي IAS39، و

- مبلغ أية خسارة في انخفاض القيمة لكل فئة أصل مالي

بعد التعرض لتعريف وأهمية الإفصاح المحاسبي، لا بد من عدم إغفال المشكلات التي تواجه الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة في الأسواق المالية الناشئة، ويمكن تحديد تلك المشكلات فيما يلي:

- مشكلة عدم الثقة بالقوائم المالية للشركة نتيجة إمكانية التلاعب في دخل الفترة المحاسبية: تنشأ هذه المشكلة نتيجة إمكانية تغيير أرقام قائمة الدخل وفقاً لتغيرات أسعار الاستثمارات المالية المتداولة، فقد تلجأ الإدارة لنقل أداة مالية معينة من مجموعة إلى أخرى، من خلال الاعتماد على النية أو القصد أو الغرض من اقتناء هذه الأدوات أساساً في تصنيف هذه الأدوات ضمن مجموعة (المتاجرة، المحتفظ بها للاستحقاق، المتاحة للبيع). كمثال على ذلك نقل أداة مالية مصنفة على أنها ضمن الاستثمارات المتاحة للبيع إلى مجموعة الاستثمارات المعدة للمتاجرة، وذلك بهدف الاعتراف بالمكاسب غير المتحققة من إعادة التقييم فيما بعد في قائمة الدخل بدلاً من قائمة حقوق الملكية، وذلك عند ارتفاع أسعار والمعدلات السوقية للأدوات موضوع التصنيف. على الرغم من الضوابط التي وضعتها معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بعملية التصنيف وإعادة التصنيف، إلا أن هنالك بعض الثغرات التي تستغلها الإدارة كما سبق شرحه في التلاعب بدخل الفترة المحاسبية. كما أن عدم الثقة بالقوائم المالية يأخذ شكلاً آخر، من خلال عدم وجود دليل موضوعي يدعم معلومات القيمة العادلة. وهذا ينعكس على مدى اطمئنان المستثمرين للمعلومات التي تحتويها القوائم وإمكانية التحيز. كما أن التغيرات الدائمة في الأسعار السوقية للاستثمارات المالية المتداولة نتيجة لحالات التضخم والارتفاع المستمر في أسعار تلك الاستثمارات وصعوبة تعديل أرقامها بشكل متواصل في السجلات المالية، يؤخر من وصول المعلومات إلى مستخدميها [زهران، 2005، 129]. وهذا يتطلب وجود نظام محاسبي مؤتمت ومرتبطة بشكل مباشر بمؤشرات السوق المالي، وينعكس ذلك على التكلفة المطلوبة لتحديد القيمة العادلة.
- مما سبق يتضح أهمية الإفصاح السليم عن القيمة العادلة وبنود الدخل الشامل الآخر بشكل يمنع التلاعب بدخل الفترة، من خلال الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية بما يتعلق بالإفصاح المحاسبي، وتقديم معلومات كافية وواضحة للمستثمرين توضح كيفية قياس بنود الدخل الشامل الآخر وكيفية قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات.
- إن ضرورة وجود مساءلة قانونية صارمة في حال لجوء بعض الشركات للإفصاح عن معلومات مستقبلية مضللة يعد أمراً هاماً خصوصاً بالنسبة للمستثمرين، ويتم ذلك من

خلال وجود تشريعات تعاقب الإدارة، وأيضاً تعاقب المحاسب القانوني القائم بفحص القوائم المالية في حال ثبوت وجود تحيز متعمد في نشر معلومات مستقبلية مضللة [عبد الحميد، 2003، ص55] ويرى الباحث أن عدم وجود هذه التشريعات أو التراخي في تطبيقها بشكل حازم يعد من مشكلات الإفصاح في الأسواق المالية الناشئة.

■ هناك مشكلة أخرى تتعلق بالإفصاح. وهي المشكلة الأهم. تتمثل المشكلة في **الجهة المرجعية** التي تحدد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وتحدد متى تكون القيمة عادلة أم لا. ومع الأخذ بالاعتبار ظروف الأسواق الناشئة تزداد المشكلة تفاقمًا. حيث لا أرضية مناسبة لقياس القيمة العادلة، ولا مرجعية مؤهلة التأهيل الكافي في مجال المال والأعمال والمحاسبة، التي يمكنها التحكم بالإفصاحات الواجب عرضها. إضافة إلى خصوصية أخرى تتمثل في تبني الأسواق الناشئة للمعايير الدولية التي صيغت إفصاحاتها المحاسبية لخدمة أسواق متطورة وليس لأسواق ناشئة. فاحتياجات المستخدمين في تلك الأسواق وإن تشابهت بعموميتها مع احتياجات المستخدمين في الأسواق الناشئة، إلا أنها تختلف في مواضع كثيرة منها كثرة المعلومات المفصح عنها ونوعها وخصائصها، والصيغة التي تقدم فيها الإفصاحات إلى المستخدمين، والسبب في ذلك يعود إلى خليط من المستثمرين غير متجانس من حيث الاهتمامات ومستوى إدراك مشكلات السوق وإفصاحاته وغير ذلك.

5- نظم المعلومات المحاسبية في الأسواق المالية الناشئة

تختلف نظم المعلومات المحاسبية من حيث قدرتها على توفير المعلومات المحاسبية التي يجب أن تتمتع بالملاءمة والموثوقية، وتختلف أيضاً من حيث المقدرة على تطبيق محاسبة القيمة العادلة وإعداد إفصاحات الدخل الشامل والوصول إلى قياس موضوعي للدخل الشامل.

تعددت التعريفات الخاصة بنظام المعلومات المحاسبي، فيمكن تعريفه بأنه:

- هو مجموعة عناصر مادية ومعنوية مترابطة مع بعضها البعض بسلسلة من العلاقات المنطقية المنظمة، تعمل بتناغم وانسجام، مستخدمة في عملها المعارف المحاسبية، تهدف إلى إنتاج المعلومات المحاسبية لتوصيلها إلى مستخدميها. [المصري، ويوسف، 2011-2012، ص43-44]

- أحد مكونات أي تنظيم إداري يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية كالجهاز الحكومية والدائنين والمستثمرين إضافة إلى إدارة المؤسسة [موسكوف، وسيكن، 2002، ص25]

من خلال التعريفين السابقين يتضح أهمية الدور الذي يقوم به نظام المعلومات المحاسبي في تزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها من أجل اتخاذ القرارات المختلفة، سواء كانت قرارات إدارية أم استثمارية، وذلك من خلال معالجة البيانات المالية لإنتاج معلومات مفيدة.

تناولت الأدبيات المحاسبية موضوع تصنيف نظم المعلومات المحاسبية، حيث قام العديد من الباحثين بدراسات حول التنوع في هذه النظم. يمكن تقسيم التصنيفات المختلفة لنظم المعلومات المحاسبية تاريخياً إلى ثلاثة أفرع وهي: [البحيصي، 2005، ص182]

1- تصنيفات بديهية: اعتمدت هذه التصنيفات غالباً على الخصائص البيئية، منها درجة النمو الاقتصادي، درجة تعقيد النشاط التجاري، طبيعة ملكية الأعمال، درجة تطور الإدارة، سرعة التطور التكنولوجي، وضع مهنة المحاسبة.

2- تصنيفات تقوم على أساس المنهجية الإحصائية: تعتمد هذه التصنيفات على الاستبيانات وتحليل بيانات الاستبيانات إحصائياً وشملت هذه الاستبيانات على أسئلة تتعلق بمجموعة من المفاهيم منها: درجة ملائمة عرض القوائم المالية، أثر القانون التجاري، أثر القانون الضريبي، أثر التضخم، العلاقات الثقافية، التوجه نحو المستثمر المالي كمستخدم للمعلومات المحاسبية.

3- تصنيفات حديثة: اعتمدت هذه التصنيفات على التحليلات الإحصائية بالإضافة إلى تحديد عوامل محددة لتفسير الاختلافات بين النظم المحاسبية.

على الرغم من الاختلافات بين التصنيفات السابقة، إلا أن معظم الدراسات السابقة أظهرت أن هناك دولاً متقدمة من حيث متانة وتطور نظم المعلومات المحاسبية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إضافة إلى دول في القارة الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا، بينما لم تكن النظم المحاسبية في دول الشرق الأوسط وشرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية ودول أفريقيا بنفس جودة وتطور النظم في الدول المتقدمة التي سبق ذكرها.

يمكن توضيح تأثير نوعية نظم المعلومات المحاسبية على المنفعة من إفصاحات الدخل الشامل في أن نظم المعلومات المحاسبية يجب أن تقوم بإعداد المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوقة لمتخذي القرارات، بالتالي لإعداد إفصاحات الدخل الشامل بموضوعية يجب أن يتم قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات بدقة، حيث أن بعض التغيرات في القيمة العادلة للأصول تسجل في الدخل الشامل الآخر. أما إذا لم تتمتع نظم المعلومات المحاسبية بالجودة اللازمة لقياس القيمة العادلة بدقة أو أن الإدارة تقوم باستخدام القيمة العادلة وسيلة لإدارة الأرباح وترافق ذلك مع ضعف في الرقابة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقييم الدولية

(كما هو الحال في بيئة الأسواق المالية الناشئة حسب ما تم توضيحه في سياق البحث)، فإن ذلك يؤثر على ثقة المستثمرين في صحة إفصاحات الدخل الشامل لأنهم سيشكون في صحة قياس هذه الإفصاحات. الشكل التالي يوضح تأثير نظم المعلومات المحاسبية في المنفعة من إفصاحات الدخل الشامل:

الشكل رقم (8): تأثير نظم المعلومات المحاسبية في المنفعة من إفصاحات الدخل الشامل



الشكل (8): من إعداد الباحث

تتأثر موضوعية إفصاحات الدخل الشامل باختلاف نوعية نظم المعلومات المحاسبية وقدرتها على إدخال ومعالجة البيانات المالية بالدقة والسرعة المطلوبة. من خلال استعراض التصنيفات المختلفة لنظم المعلومات المحاسبية على المستوى الدولي وأسباب الاختلاف بينها يظهر أن هذه

النظم في دول الأسواق المالية الناشئة لا تتمتع بنفس مستوى التطور لنظم المعلومات المحاسبية في الدول المتقدمة، وهذا يؤثر على جودة التقارير المالية في تلك الدول.

إن أهم الصعوبات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية عند إعداد إفصاحات الدخل الشامل في ظل غياب السوق الكفاء هي عدم توافر الكوادر المؤهلة علمياً وعملياً لتطبيق المعايير المحاسبية الجديدة المتعلقة بمعالجة بنود الدخل الشامل الآخر وفق مفهوم القيمة العادلة، حيث أن الاختلافات الكبيرة بين الآراء والمصالح المتعارضة إضافة إلى اختلاف الاجتهادات التي تنشأ عن اختلاف التأهيل العلمي، والخبرة العملية، والعامل الأخلاقي، قد ينجم عنه بروز عنصر التحيز الشخصي عند قياس التغيرات في القيمة العادلة التي تسجل في الدخل الشامل الآخر. بناء عليه فإن توفر التعليم المحاسبي الجيد يعد أمراً ضرورياً لتأهيل المحاسبين والخبراء القادرين على التعامل مع معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقيمة العادلة، لتوفير ذلك فإنه من المهم الاهتمام بالمستوى العام للمعرفة في المجتمع، ووضع مهنة المحاسبة، بالإضافة إلى مستوى التطور الاقتصادي.

بناء على ما سبق يرى الباحث أن مشكلات أسس القياس المحاسبي لإفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية في الأسواق المالية الناشئة، تكمن بشكل أساسي في قياس القيمة العادلة وبالتالي قياس بنود الدخل الشامل الآخر OCI. فغياب السوق الكفاء أدى إلى لجوء الشركات عند قياس بنود الدخل الشامل الآخر إلى أساليب التقييم الخاصة بتقدير القيمة العادلة التي تنتقد بأنها لا تخلو من التقديرات والاجتهادات الشخصية تبعاً لظروف كل بيئة عمل، وذلك في حال عدم وجود خبرات عالية الجودة، وأيضاً عدم وجود رقابة كافية على الشركات فيما يتعلق بتطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالقيمة العادلة ومعايير التقييم الدولية.

كما يرى الباحث أن نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة لا تتمتع بالمثانة اللازمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية بشكل دقيق وهذا يؤثر على موضوعية قياس الدخل الشامل وأهمية إفصاحاته. وذلك لأن أغلب الأنظمة المحاسبية فيها صممت بناءً على القياس والإفصاح باستخدام التكلفة التاريخية، لذلك لابد أن تتأقلم هذه النظم مع طرق القياس والإفصاح باستخدام القيمة العادلة. كما أن عدم كفاية التأهيل العلمي والعملي للكوادر العاملة في نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة لتطبيق مفهوم القيمة العادلة، ومواكبة التطورات المتسارعة في المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة، يعتبر معوقاً من معوقات إعداد إفصاحات الدخل الشامل بشكل موضوعي، ويزيد من أعباء الشركات بسبب التعاقد مع خبراء في تحديد القيمة العادلة.

المبحث الثاني

مشكلات مرتبطة بنوعية القرار الاستثماري في الأسواق المالية الناشئة

يتسم الاستثمار في الأسواق المالية بمخاطر كثيرة خصوصاً في ظل المتغيرات الاقتصادية المتجددة والتي تتسم بظروف عدم التأكد التي يعيشها العالم، وبالتالي فإن إيجاد مناخ استثماري يتسم بالمصداقية والشفافية في المعلومات المحاسبية يعتبر أمراً ضرورياً، حيث يساعد ذلك في اتخاذ القرارات الاستثمارية وجذب الاستثمارات. ومن جهة ثانية فإن إلمام مستخدمي القوائم المالية وخصوصاً المستثمرين بالمعرفة المحاسبية سيشجع ثقافة الاستثمار لديهم، وذلك لأنهم بعيدين عن الأنشطة اليومية التي تقوم بها الشركات. لذلك يعتمدون على التقارير والقوائم المالية التي تنشرها الشركات كمصدر رئيسي في اتخاذ القرار الاستثماري في شراء أو بيع الأسهم أو عدم القيام بأي نشاط استثماري خلال فترة زمنية معينة.

إن نوعية القرارات الاستثمارية تختلف في الأسواق المالية المتقدمة عنها في الأسواق الناشئة وذلك لأسباب عديدة تتعلق بخصائص الأسواق الناشئة بشكل عام ونوعية المستثمرين في هذه الأسواق. لتوضيح أسباب ذلك الاختلاف يرى الباحث ضرورة التطرق لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والمعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم، وأيضاً لنوعية المستثمرين في الأسواق المالية الناشئة، ولأثر المعلومات المحاسبية على قرار الاستثمار المتخذ من قبلهم.

أولاً: عملية اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية ودور المعلومات المحاسبية فيها

يمكن تعريف القرار الاستثماري بأنه "تخصيص موارد حالية بقصد الحصول على موارد مستقبلية" [نجم، 2006، ص 44]، بمعنى آخر هو تخلي الفرد أو الشركات عن أموال يمتلكونها في فترة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة، بهدف الحصول على عائداً مناسباً معقول يعوضهم عن فقدان القيمة الشرائية للنقد ويتمشى مع المخاطر المرتبطة بالاستثمار.

أما بالنسبة للاستثمار في الأسواق المالية فيعرف الاستثمار بأنه "توظيف للأموال في أوراق وأدوات مالية لفترة زمنية محددة، للحصول على تدفقات نقدية مستقبلية، تعوض المستثمر عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم وتقلب تلك التدفقات" [Reilly, 2006, p6] منقول عن زكريا، 2014، ص 18]

تمر عملية اتخاذ القرار الاستثماري بعدة مراحل تبدأ بمرحلة تحديد الهدف، فالمستثمر في الأوراق المالية يسعى إلى تحقيق عائد معقول على استثماره. بشكل عام فإن أي قرار استثمار يرتبط بعنصرين هما: العائد والمخاطرة التي تعني فرصة انحراف العائد الفعلي عن المتوقع

[الشعار، 2002، ص121]. إذاً درجة تحمّل المخاطرة هي التي تميز مستثمر عن آخر والمستثمر الذي يرغب بالحصول على عائد أعلى يجب أن يتحمل مخاطر أعلى، ولكن يجب أن يغطي العائد المخاطرة التي سيتحملها المستثمر نتيجة لاستثماره.

توفر سوق الأوراق المالية للمستثمرين بدائل استثمارية متعددة. وبالتالي تأتي المرحلة الثانية وهي **مرحلة حصر البدائل الممكنة** التي تتطلب من المستثمر الاطلاع على الشركات المدرجة في السوق المالية والتي تنتمي إلى قطاعات اقتصادية مختلفة. كما توفر السوق المالية أدوات استثمارية متعددة (الأسهم، السندات، العقود المشتقة كأداة لمواجهة مخاطر الأوراق المالية). بعد حصر البدائل الاستثمارية الممكنة تأتي **مرحلة تقييم البدائل الممكنة**، في هذه المرحلة يقوم المستثمر بتقييم البدائل الاستثمارية الممكنة في ظل إمكانيات المستثمر المالية، ورغبته في تحمل المخاطر.

إن **مرحلة اختيار البديل الأمثل** أو مرحلة اتخاذ القرار تعد مرحلة هامة، والبديل الأمثل هو البديل الذي يحقق الهدف من القرار. يتم اتخاذ القرار في ظل ظروف مختلفة، ففي ظل حالة التأكد تكون المعلومات المرتبطة بعملية اتخاذ القرار متوفرة لمتخذ القرار، ولا تكون هناك صعوبة في اتخاذ القرار وتحديد البديل الأمثل الذي يحقق أفضل النتائج. وفي ظل ظروف المخاطرة يخضع متخذ القرار لاحتمال حدوث شيء ما مرتبط بعملية اتخاذ القرار، وهذا الاحتمال غالباً ما يكون مبني على أحكام شخصية ومعقدة، الأمر الذي يتطلب مهارة من قبل متخذ القرار في دراسة احتمال حدوث الشيء في ظل المعلومات والبيانات المتوفرة، أما في حالة عدم التأكد فلا تتوفر المعلومات المناسبة والكافية والمرتبطة بعملية اتخاذ القرار، وفي هذه الحالة فإن اتخاذ القرار يعد عملية معقدة وصعبة.

بعد اتخاذ القرار الاستثماري تأتي **مرحلة المتابعة والتحقق من صحة الاختيار** حيث يعمل المستثمرون على متابعة كافة المعلومات والأحداث المستجدة والتي تتعلق بالاقتصاد والشركات التي استثمروا أموالهم بها، وذلك لاتخاذ قرار بشراء أو بيع الأوراق المالية أو عدم القيام بنشاط استثماري جديد.

إن استعراض مراحل عملية اتخاذ القرار الاستثماري يُظهر أهمية الحصول على معلومات في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد للمساعدة في اتخاذ القرار الصحيح. يعتمد المستثمرون في سوق الأوراق المالية على معلومات متنوعة عن البيئة المحيطة بالشركات المدرجة في السوق. كمعلومات عن الاقتصاد الوطني تتضمن وضع الاقتصاد حالياً والتغيرات التي ممكن أن تحدث مستقبلاً وأسعار الفائدة ومعدلات الضرائب ومعلومات عن المجتمع بشكل عام، كمستوى المعيشة

والعادات السائدة، بالإضافة إلى معلومات عن مخاطر الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة ودرجة المنافسة الخاصة بكل قطاع، ومعلومات عن سوق الأوراق المالية.

أما بالنسبة للمعلومات عن البيئة الداخلية للشركات المدرجة في السوق فتقسم إلى معلومات كمية Quantitative Information، ومعلومات غير كمية : [نجم، 2006، ص 44-45]

1- المعلومات الكمية: تتضمن معلومات محاسبية وتعتبر مهمة وجوهرية بالنسبة للمستثمرين والدائنين والمقرضين وغيرهم، وتشمل المعلومات المحاسبية نتائج أعمال الشركة، وتقارير مجالس الإدارة والتنبؤات المستقبلية التي تقدمها الإدارة في التقارير الخارجية، بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية هناك المعلومات غير المحاسبية عن كمية الإنتاج والطلب على منتجات الشركة ودرجة المنافسة من قبل الشركات التي تمارس نفس النشاط الاقتصادي

2- المعلومات غير الكمية: تتضمن معلومات عن سمعة الإدارة والإمكانيات التي تتمتع بها لتحقيق أهداف الشركة، وحجم الشركة في السوق

أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية، حيث تعتبر من أهم المعلومات التي يجب أن توفرها السوق. إن توافر هذه المعلومات لا يعد هدفاً بحد ذاته، بل يجب أن تتمتع هذه المعلومات بخصائص نوعية تجعل منها معلومات ذات محتوى إعلامي نافع للمستثمرين وغيرهم من مستخدميها. يمكن تحديد دور المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية في النقاط الرئيسية التالية:

1- إن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية التي تنشرها الشركات تلعب دوراً أساسياً في سوق الأوراق المالية، حيث توفر التقارير المالية المعلومات الأساسية التي يُعتمد عليها في تحديد أسعار الأسهم على أساس سليم [ندا، 1997، ص 2]، ويقوم المستثمرون بتحليل القوائم المالية التي تنشرها الشركات بالاعتماد على المحللين الماليين وذلك للوصول إلى تقييم أدائها، وبالتالي تحديد السعر المناسب للأسهم

2- تقوم المعلومات المحاسبية بوظيفة هامة في سوق الأوراق المالية وهي تخفيض حالة عدم التأكد بما يساعد مستخدمي المعلومات في اتخاذ قراراتهم

تلعب المعلومات المحاسبية دوراً هاماً على مستوى المستثمر الفرد وعلى مستوى السوق بشكل عام وعلى مستوى المجتمع. يمكن توضيح ذلك الدور كما يلي: [نجم، 2006، ص 52]

1- على مستوى المستثمر الفرد: تمكن المعلومات المحاسبية المستثمر الفرد من تقييم أداء الإدارة، من حيث المقدرة على إدارة الموارد الاقتصادية التي تمتلكها الشركة

بكفاءة عالية، والمقدرة على تحقيق أهدافها، وأيضاً تمكن من التنبؤ بدرجات الربحية والمخاطر المتعلقة بالاستثمار، وتفيد في ترتيب مكونات محفظة الاستثمار وتغيير هذه المكونات بما يخدم استراتيجية المستثمر

2- على مستوى السوق: تسهم المعلومات المحاسبية في إشاعة جو من الثقة لدى المستثمرين وذلك لأن ضمان توافر معلومات موثوقة عن الوضع المالي للشركات يمنع عمليات التضليل التي يمكن أن تلجأ إليها هذه الشركات لرفع أسعار أسهمها بشكل يفوق قيمتها الحقيقية، وتوفر أساساً لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين على أساس سليم وجذب مستثمرين سواء محليين أو أجانب

3- على مستوى المجتمع: تساعد المعلومات المحاسبية في تحقيق الأهداف الاقتصادية على مستوى المجتمع وترشيد القرارات الاقتصادية

يمكن تقسيم مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية لتقييم أداء الشركات، ومعرفة الوضع المالي لها والتغير في هذا الوضع إلى نوعين وهما:

1- مصادر داخلية: تشمل هذه المصادر ما يلي: [حماد، 2000، ص60]

- القوائم المالية الأساسية: وهي (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية)

- الملاحظات والمذكرات المرفقة بالقوائم المالية: تقدم معلومات إضافية مفيدة لا توجد في القوائم المالية

- التقارير المؤقتة: تقدم كل نصف سنة أو ربع سنة

- تقارير مجلس الإدارة: تحتوي على معلومات مفيدة تتضمن إحصائيات وبيانات مالية وبعض الخطط المستقبلية

- تقرير مراقب الحسابات: حيث يقوم مراقبو الحسابات بمراجعة حسابات الشركات، ويقدمون مجموعة من الملاحظات وتحفظات على القوائم المالية التي تمت مراجعتها، وتعتبر هذه التقارير مفيدة لمستخدمي القوائم المالية

- قوائم تنبؤات الإدارة

2- مصادر خارجية: تشمل هذه المصادر على ما يلي: [الهندي، 1997، ص219]

- الصحف: حيث تتوافر العديد من الصحف المتخصصة التي تهتم المستثمرين

- المجلات المالية المتخصصة: وهي مجلات تختص بالمعلومات المالية المتعلقة بالشركات المدرجة في الأسواق المالية، وتفيد المستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية

- مطبوعات بيوت السمسرة: عادة ما يوجد في بيوت السمسرة الكبيرة أقسام متخصصة للبحوث والدراسات من شأنها أن تحقق لبيوت السمسرة مركزاً تنافسياً
- المطبوعات الحكومية: تقدم المطبوعات الحكومية عادة معلومات عن الوضع الاقتصادي بشكل عام والجوانب المالية للعديد من القطاعات الاقتصادية
- الإشاعات التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية
- بيانات مقدمة من الغرف التجارية

بعد التعرف على مراحل عملية اتخاذ القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية ودور المعلومات المحاسبية فيها، يتضح الدور الهام للمعلومات المحاسبية في تخفيض حالة عدم التأكد بالنسبة للمستثمرين، حول قضايا تتعلق بأداء الإدارة والوضع المالي الحالي والمستقبلي للشركة، ومقدرة الشركة على توليد الدخل. كل ذلك يؤدي إلى تقدير المستثمرين لأسعار أسهم الشركة على أساس سليم، واختيار البديل الاستثماري الأمثل. إن المعلومات التي تقدمها إفصاحات الدخل الشامل تساعد متخذي القرارات وخصوصاً المستثمرين في تقييم مقدرة الشركة على توليد الدخل والتنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للشركة، وبالتالي تسهم في اتخاذ القرار الاستثماري السليم. ولابد من الإشارة إلى أن المنفعة من إفصاحات الدخل الشامل تتطلب توفر قرارات استثمارية ذات نوعية جيدة.

ثانياً: نوعية القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية الناشئة

تتأثر القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية الناشئة بمجموعة من العوامل تجعلها تتمتع بنوعية خاصة بها تختلف عن نوعية القرارات الاستثمارية في الأسواق المالية المتطورة، وتتعلق هذه العوامل بخصائص الأسواق المالية بشكل عام وبطبيعة ونوعية المستثمرين في هذه الأسواق.

1- تأثير خصائص الأسواق المالية الناشئة في القرارات الاستثمارية: يتأثر قرار الاستثمار في الأسواق المالية الناشئة بخصائص هذه الأسواق، فتدني سيولة السوق الناشئة مقارنة مع السوق المتطورة تعني تدني في نشاط حركة التداول في السوق وبطء في القدرة على الدخول في استثمار في السوق والخروج منه، وهذا يؤثر على رغبة المستثمر في استثمار أمواله في السوق الناشئة، وبالنسبة لانفتاح الأسواق الناشئة على الاستثمار الأجنبي فكما تم الإشارة في سياق البحث أنه ليس كل الأسواق المالية المصنفة كأسواق مالية ناشئة مفتحة بشكل كامل على الاستثمار الأجنبي، وغياب المستثمر الأجنبي بشكل جزئي وبقاء المستثمر المحلي في هذه الأسواق يؤثر على نوعية القرارات الاستثمارية، أما بالنسبة لكفاءة السوق فتعاني الأسواق المالية الناشئة من ضعف في الكفاءة، وبالتالي عدم توفر المعلومات الملائمة والكافية للمستثمرين عن

الشركات المدرجة في السوق لاتخاذ القرار الاستثماري الصحيح. بناء على ما سبق يمكن القول أن خصائص الأسواق المالية الناشئة تؤثر بشكل سلبي في نوعية القرارات الاستثمارية وبالتالي في المنفعة من إفصاحات الدخل الشامل، فوجود المستثمر المحلي بشكل كبير في هذه الأسواق لا يساعد في الحصول على المنفعة المطلوبة من إفصاحات الدخل الشامل كما سيتم توضيحه في الفقرة التالية، كما أن عدم توافر المعلومات الملائمة والكافية للمستثمر أيضاً لا يساعد في الحصول على تلك المنفعة.

2- طبيعة ونوعية المستثمرين في الأسواق المالية الناشئة: هناك تصنيفات مختلفة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية، فمن ناحية الطبيعة المادية للمستثمر هناك:

- المستثمر الفرد سواء كان محلياً Individual Domestic Investor أو كان أجنبياً Foreign investor.

- المستثمر المؤسسي Institutional investor وأيضاً يمكن أن يكون محلياً أو أجنبياً ويشمل عادة: صناديق استثمار مشتركة Mutual Funds، شركات تأمين، صناديق معاشات التقاعد Pension Funds، البنوك التجارية Commercial Banks، وغالباً ما يكون المستثمر الأجنبي مؤسسة تستخدم الأسواق المالية الناشئة لتتبع محفظة الاستثمار لديها، وذلك لأن تنوع محافظ الاستثمار الدولية يؤدي إلى تخفيض المخاطر بالنسبة للمستثمرين [Bohl, 2007, p2]

من الجدير ذكره أن القرار الاستثماري بالنسبة للمستثمر المؤسسي يتم اتخاذه بشكل موضوعي أكثر من المستثمر الفرد، وذلك كونه يتم بالاعتماد على تحليل المعلومات وخصوصاً المحاسبية منها بشكل جيد، بالتالي فيمكن القول أن المستثمر المؤسسي هو الأكثر اهتماماً بإفصاحات الدخل الشامل.

ومن ناحية مدة الاستثمار في السوق فهناك:

- المستثمر المالي طويل الأجل: وهو مستثمر محترف يمتلك خبرة كبيرة في الاستثمار في سوق الأوراق المالية

- المستثمر المالي قصير الأجل: يسعى إلى تحقيق عائد جاري ورأسمالي على المدى القصير والمتوسط

إن مدة الاستثمار تؤثر في مدى اهتمام المستثمر بالمعلومات المحاسبية بشكل عام وإفصاحات الدخل الشامل بشكل خاص، فالاستثمار طويل الأجل يجعل المستثمر مهتماً بشكل أكبر بالمعلومات المحاسبية وإفصاحات الدخل الشامل من المستثمر قصير الأجل، وذلك لأنه

يهتم بالوضع المالي الحالي للشركة ومستقبل هذا الوضع خلال سنوات عديدة قادمة، بينما يهتم المستثمر القصير الأجل بالمعلومات المحاسبية بشكل يعطيه فقط مؤشرات عن ربح الشركة لفترة قصيرة.

أما من ناحية نشاط المستثمر ومتابعة المعلومات المتعلقة بالسوق، فيمكن تقسيم المستثمرين إلى ما يلي: www.wikipedia.com

- المستثمر النشط Active investor: عندما يوصف مستثمر بأنه نشط فهذا لا يعني أنه يذهب لشراء أو بيع الأسهم كل يوم، وإنما يعني أنه يمضي وقتاً طويلاً في البحث عن الأسهم المناسبة له، ويقرأ كل شيء يمكن الاستفادة منه في استثمار أمواله، ويعرف هذا النوع كيف يقرأ القوائم المالية، كما يمكن ملاحظة نشاط هذا النوع من خلال المساهمة في المنتديات العامة المتعلقة بالاستثمار في الأسواق المالية

- المستثمر السلبي Passive investor: على الرغم من أن هذا المستثمر متحمس لاستثمار أمواله إلا أنه لا يمضي وقتاً طويلاً في البحث عن الأسهم، وإنما يعطي أمواله لمديري الأموال Fund Managers ليستثمروها لصالحه. عادة ما يقرأ المستثمر السلبي الجرائد المتخصصة بالاقتصاد والأمور المالية، ولكنه لا يخصص الكثير من الوقت لمتابعة الأسهم المعروضة بسعر منخفض Bargain Stocks على عكس المستثمر النشط، فهو يقبل بعائد أقل مقابل الحرية في متابعة اهتماماته الأخرى

- المستثمر المضارب Speculator: يسعى إلى البيع والشراء بشكل متكرر لتحقيق أرباح غير عادية بشكل سريع، أي أنه لا يقوم بالاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها ليحصل على التوزيعات النقدية الناتجة عن هذه الأسهم، وعلى الرغم من أن المضاربة يمكن أن تؤدي إلى تحقيق أرباح عالية وبوقت سريع إلا أن كثير من الباحثين يرون أن المضاربة في الأسهم يجب أن تكون فقط جزء من المحفظة الاستثمارية للمستثمر، ويمكن تقسيم المستثمر المضارب إلى: المستثمر المضارب المحترف الذي يستخدم أدوات التحليل الفني ويتعامل مع الأسهم بحرفية، والمستثمر المضارب الهاوي الذي يعتمد غالباً على الشائعات مما يؤدي إلى خسارة أمواله

مما سبق يتضح أن المستثمر النشط هو أكثر اهتماماً بإفصاحات الدخل الشامل من المستثمر السلبي والمستثمر المضارب، وذلك بسبب التواصل المستمر مع المعلومات المالية وقراءتها بشكل سليم لاتخاذ القرار الاستثماري.

بعد استعراض أهم التصنيفات المعروفة للمستثمرين في الأسواق المالية، لابد من التوضيح أن أي نوع من الأنواع السابقة يمكن أن يوجد في الأسواق المالية الناشئة أو في الأسواق المالية

المتطورة ولكن مع اختلاف عدد هذه الأنواع، وحجم تأثيرهم في نوعية القرارات الاستثمارية التي يتميز بها كل نوع من الأسواق.

قبل عقود قليلة مضت كان المستثمرون الأفراد هم الذين يقومون بعملية بيع وشراء الأسهم في السوق المالية، ولكن مع مرور الوقت بدأت عمليات الاستثمار في الأسواق المالية من قبل المؤسسات تزداد، ولا بد من الإشارة هنا أن عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تختلف بين المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي، فالقرار الاستثماري يتم اتخاذه في المؤسسات من قبل متخصصين لديهم دراية كافية بكيفية قراءة القوائم المالية والاستفادة منها، بينما يختلف المستثمرين الأفراد من حيث قدرتهم على اتخاذ القرار الاستثماري السليم.

العديد من الدراسات والإحصاءات أوضحت أن المستثمرين الأفراد يشكلون غالبية المتعاملين في معظم الأسواق المالية الناشئة، فالمستثمرين الأفراد يشكلون غالبية المتعاملين في الأسواق المالية الصينية من حيث العدد وحجم التداول، فمثلاً في نهاية عام 2004 كان هناك 87.37 مليون مستثمر في سوق (شنغهاي للأوراق المالية) بينهم 82.36 مليون مستثمر فرد، أي ما نسبته 97.23% www.sse.com.cn، وأيضاً بنفس العام في سوق (شن زن Shenzhen Stock Exchange) للأوراق المالية شكل المستثمرون الأفراد ما نسبته 99.56% من عدد المستثمرين في السوق www.szse.cn. أما بالنسبة للسوق المالية المصرية فقد أوضحت الهيئة العامة لسوق المال أن المستثمرين الأفراد يشكلون 63% من إجمالي عدد المستثمرين في السوق في عام 2007 www.cma.gov.eg في تايوان أوضح [Xiaohui et al, 2011,p17] أن أغلب المتعاملين في سوق الأوراق المالية هم من المستثمرين الأفراد. في بولندا أوضحت دراسة [Bohl et al,2010,p2] أنه خلال عامي 2006-2007 بلغت حصة المستثمرين الأفراد من حجم التداول في السوق المالية أكثر من 55%.

إن الأمثلة على عدد المستثمرين الأفراد الكبير وحجم تداولاتهم المرتفعة في معظم الأسواق المالية الناشئة كثيرة، ولكن الباحث لا يرمي من ذلك أن كل الأسواق المالية الناشئة تتضمن عدد كبير من المستثمرين الأفراد. لكن الباحث قصد من ذلك أن الصورة العامة للأسواق المالية الناشئة أنها تتضمن عدد مؤثر من المستثمرين الأفراد، ومن المهم معرفة ما يميز المستثمر الفرد في الأسواق المالية الناشئة عنه في الأسواق المتطورة وهذا ما سيتناوله البحث وفق ما يلي:

1- النزعات السلوكية Behavioral Biases: بالنسبة لدراسة سلوك وأداء المستثمرين في الأسواق المالية الناشئة فهناك بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من جانب مدى ميل المستثمرين الأفراد للنزعات السلوكية Behavioral Biases.

كانت دراسات كل من (Odean (1998 and 1999 و Barber and Odean (، 2000، (2001 وعلى مدار السنوات السابقة مصدراً هاماً للمعلومات المتعلقة بسلوك المستثمرين الأفراد. وقد أوضحت العديد من الدراسات أن المستثمرين الأفراد يمكن أن يكونوا معرضين لأنواع مختلفة من النزعات السلوكية التي يمكن أن تقودهم لأخطاء في قراراتهم الاستثمارية، وتنتج هذه الأخطاء غالباً عن التوجه نحو التبسيط Simplification في عملية اتخاذ القرار والذي ينجم عن عوامل عدة تُجبر الدماغ على اختصار التحليلات المعقدة (مثل الذاكرة، الانتباه، وقوة معالجة المعلومات).

إن أهم نتيجة من عملية التبسيط في اتخاذ القرار الاستثماري في الأسواق المالية هو خداع الذات Self-deception الذي يحدث بسبب اعتقاد المستثمرين أنهم أفضل في اتخاذ القرار مما هم عليه في الواقع الفعلي [chen et al, 2007,p3]، كثير من الدراسات النفسية والمالية أوضحت أن هذا النوع من السلوك سببه الإسراف في الثقة Overconfidence، فالمستثمر المسرف في الثقة بقراراته Overconfident Investor يعتقد أنه يستطيع أن يحصل على عوائد كبيرة وبالتالي فإنه يستثمر كثيراً ولا يقدر المخاطر المرتبطة بشكل جيد.

إن عملية التبسيط في اتخاذ القرارات الاستثمارية تأخذ أشكال متعددة، وتعد المحاسبة الذهنية Mental Accounting أحد هذه الأشكال، حيث يواصل العقل البحث في المكاسب والخسائر المرتبطة بقرار الاستثمار، ويمكن أن تقدم المحاسبة الذهنية تفسيراً لتأثير المزاج Disposition Effect على قرارات الإنسان، لشرح ذلك بشكل مبسط: يرغب الناس أن تقرر حساباتهم الذهنية فوراً بقراراتهم الجيدة، في حين يؤجلون الاعتراف بالقرارات السيئة، إن هذا السلوك يعني بالنسبة للمستثمرين في الأسواق المالية أنهم يمكن أن يبيعوا الأسهم التي كان أدائها جيداً وهكذا فإنهم يشعرون بالرضى عن أنفسهم ويتفخرون أمام الآخرين بقدرتهم على اختيار الأسهم الجيدة. بنفس الوقت يمكن أن يحتفظوا بالأسهم ذات الأداء الرديء poorly performing stocks لأنهم ليسوا جاهزين للاعتراف بأن قراراتهم بشراء هذه الأسهم كان خاطئاً، وخشيتاً من إمكانية تحسن في أدائها مستقبلاً وعندها سيشعرون بالندم في حال بيعها.

شكل آخر من أشكال التبسيط هو الافتراض بأن توافر صفات معينة في عنصر ما يجب أن يعني توافر خصائص أخرى في هذا العنصر أو العناصر المرتبطة به، وهذا ما يسمى بالنزعة التمثيلية Representativeness Bias، وغالباً ما يتم ذلك بطريقة الربط بخصائص إيجابية. فالناس عموماً يمكن أن ينظروا إلى السيارة المستعملة النظيفة على أنها تعمل بشكل جيد، إن هذا النوع من التفكير يمكن أن يؤثر بالمستثمرين في الأسواق المالية، فيمكن أن يربطوا بين الشركة الجيدة والاستثمار الجيد، ولكن الشركة الجيدة تعني تحقيق أرباح كبيرة، نمو كبير في

المبيعات، إدارة جيدة، ولكن الاستثمار الجيد يعني شراء الأسهم التي يزداد سعرها بشكل أكبر من الأسهم الأخرى [Chen et al, 2007, p19]، إن المستثمرين يمكن أن يقعوا بالخطأ نفسه عندما يلاحظون عوائد الأسهم في الماضي القريب Recent Past Stock Returns، وبالتالي فإنهم يمكن أن يعتبروا ذلك نموذجاً لما يتوقعونه في المستقبل، وهذا ينطبق على الأسهم التي شهدت ازدياداً في أسعارها في الماضي القريب، إن الاعتماد على هذا النوع من السلوك بشكل كامل لا يؤدي بالضرورة إلى قرار استثماري صحيح.

إن الأخطاء الناتجة عن عملية التبسيط عند اتخاذ القرار الاستثماري لا توجد في الأسواق المالية الناشئة فقط، بل إن المستثمرين في الأسواق المالية المتطورة يخضعون للتبسيط، فيما يلي مجموعة من الدراسات التي تناولت النزعات السلوكية لدى المستثمرين في الأسواق المالية الناشئة مع مقارنة بعض هذه الدراسات لهذه النزعات بين المستثمرين في بيئة الأسواق المالية الناشئة والمستثمرين في بيئة الأسواق المالية المتطورة :

- وجدت دراسة [Chen et al, 2007, p21] أن المستثمرين الصينيين أكثر إسرافاً بالثقة من المستثمرين في الولايات المتحدة الأمريكية

- بينت دراسة [Barber et al, 2007, p423] أن المستثمرين التايوانيين يخضعون بشكل قوي لتأثير المزاج disposition effect في قراراتهم الاستثمارية أكثر من المستثمرين الأجانب في السوق التايوانية وأكثر من المستثمر المؤسسي في هذه السوق

- توصلت دراسة [Zaiane et al, 2010, p24-25] أن المستثمرين التونسيين في سوق الأوراق المالية التونسية يعانون من الإسراف في الثقة Overconfidence بالنسبة لقراراتهم الاستثمارية. وأنه ليس هناك علاقة بين الإسراف في الثقة وبين العمر Age والدخل Income، وأن الرجال أكثر إسرافاً بالثقة من النساء

- وجدت دراسة [Tekce, 2012, p20] أن الإسراف بالثقة هو أمر شائع بشكل كبير بين المستثمرين في سوق الأوراق المالية التركية، وأن المستثمرين الأفراد الأتراك يعانون من الإسراف بالثقة بشكل أكبر مقارنة مع المستثمرين الأفراد في الولايات المتحدة الأمريكية

- توصلت دراسة [Liatukas et al, 2011, p36-37] أن المستثمرين في السوق المالية الأستونية يعانون من الإسراف بالثقة وتأثيرات المزاج Disposition Effects، وأن ذلك يؤثر على مستوى عقلانية rationality قراراتهم الاستثمارية

- كشف تقرير Barclays Wealth ووحدة إيكونوميست للمعلومات Intelligence Unit Economist لعام 2008 بالاعتماد على استطلاع عالمي على 2300 شخص من أصحاب

الثروات العالية وجود اختلاف بين ردود فعل المستثمرين في الأسواق المالية الناشئة تجاه المخاطر في فترة الاضطرابات الاقتصادية. أعرب المشاركون في الاستطلاع من الأسواق المالية الناشئة بما فيهم دولة الإمارات المتحدة بنسبة 43%، الصين بنسبة 41%، الهند بنسبة 40% عن ميلهم لزيادة نسبة المخاطر على محافظ الأوراق المالية الخاصة بهم خلال فترة الاضطراب الاقتصادي، بما يعني أنهم يعتبرون البيئة الحالية مصدراً للفرص وليس عائقاً. بالمقابل أظهرت نتائج الاستطلاع أن المشاركين من الأسواق المتقدمة بما فيهم إيطاليا، المملكة المتحدة، اسبانيا هم من بين الأقل ميلاً إلى زيادة نسبة المخاطرة على محافظهم، كما يقومون بزيادة الاحتياطات التي يتخذونها على استثماراتهم خلال فترات اضطراب الأسواق. يرى الباحث أن ذلك يمكن أن يرجع إلى أن المستثمرين في الأسواق الناشئة يعانون من الإسراف بالثقة بشكل أكبر من المستثمرين في الأسواق المالية المتطورة

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه ليس كل المستثمرين الأفراد يتصرفون بشكل مشابه عند الاستثمار، فالرجال يمكن أن يكونوا أكثر إسرافاً في الثقة من النساء، كما يمكن أن تؤثر عوامل عدة منها الخبرة، العمر، درجة الثراء، المدينة التي يعيش فيها المستثمر، ونشاط المستثمر على سلوكه الاستثماري [Chen et al,2007,p5].

2- مستوى الخبرة بالتعامل مع السوق المالية والمعرفة بالمعلومات المحاسبية: يختلف المستثمرون من حيث الخبرة بالتعامل مع الأسواق المالية، وتلعب هذه الخبرة دوراً هاماً في الوصول إلى القرار الاستثماري السليم، كما يختلف المستثمرون من حيث امتلاكهم للمعرفة بالمعلومات المحاسبية وأهميتها بالنسبة لاتخاذ القرار الاستثماري، وفي هذا المجال يعد المستثمرين الأفراد أقل مستخدمي القوائم المالية معرفة بها [Hirshleifer,2003,338]. لقد كانت دراسة مدى اهتمام المستثمرين الأفراد بالمعلومات المحاسبية محل اهتمام كثير من الأكاديميين، واضعي معايير المحاسبة Accounting Standard Setters، والشركات. وجدت معظم الدراسات أن استجابة المستثمرين الأفراد للمعلومات محدودة، وأنهم لا يستخدمون المعلومات المتاحة بشكل فعال [Malmendier et al 2007,p487]. بالإضافة إلى ذلك لم تحدد معظم تلك الدراسات ما هي البنود المحاسبية غير الأرباح المحاسبية النهائية Bottom-line Earnings التي يأخذها المستثمرون الأفراد بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارهم الاستثماري. ولكن هناك دراسات تطرقت إلى اهتمام المستثمرين الأفراد بالبنود المحاسبية غير الأرباح المحاسبية النهائية، فقد بينت دراسة [Lerman, 2010,p2] التي تمت في الولايات المتحدة الأمريكية أن المستثمرين الأفراد يعيرون اهتماماً كبيراً للبنود المحاسبية التالية: الأرباح، النقدية، الإيرادات، الأصول، والمصاريف. إضافة إلى ذلك وجدت الدراسة أن المستثمرين الأفراد يزدون

من اهتمامهم في الحصول على المعلومات المحاسبية عندما تكون المعلومات المحيطة بالشركة ضعيفة، كما أن جودة التقرير المالي للشركة تؤثر على اهتمام المستثمرين بالمعلومات المحاسبية، فعندما تكون جودة التقرير المالي عالية فإن ذلك يزيد من سهولة استخدام المعلومات المحاسبية في التحليل كما يقلل الحاجة للحصول على معلومات إضافية عن الشركة.

بالنسبة للمنطقة العربية هناك عدة دراسات تمت على المستثمرين في الأسواق المالية الناشئة الموجودة فيها لمعرفة مدى امتلاكهم للمعرفة الفنية للتعامل مع السوق المالي، فمن خلال دراسة تمت على المستثمرين الأفراد في سوق الأوراق المالية السعودي لمعرفة مدى امتلاكهم لتقنيات التعامل مع السوق المالي، تبين أن 9% من المستثمرين المشمولين بالعينة التي تمت دراستها يمتلكون تقنيات التعامل مع التحليل الفني والمتعلقة بمتبع حركة أسعار الأوراق المالية التاريخية وذلك لاكتشاف نمط هذه الحركة وبالتالي إمكانية التنبؤ بها مستقبلاً، وأن 57% يمتلكونها إلى حد ما، و 34% لا يعرفونها، أما بالنسبة إلى التحليل الأساسي الذي يعنى بإيجاد القيمة الحقيقية للأسهم من خلال الاعتماد على التحليل العلمي الشامل الهادف إلى تقدير كافة العوامل المحددة لقيمة الأسهم من عوامل اقتصادية وعوامل خاصة بالشركات فإن 15% منهم يمتلكون الخبرة و 62% يمتلكونها إلى حد ما و 23% لا يعرفونها، كما تمت دراسة نسب الوعي الاستثماري لدى المستثمرين ووجد أن 14% من المستثمرين لديهم خبرة مقبولة و 86% تنقصهم الخبرة. [مركز البحوث والدراسات، 2005، ص. 13-14]

وحسب [Chen et al,2007,P5] فإن المستثمرين الصينيين أقل معرفة بدناميكية أسعار السوق والتعامل في السوق من غيرهم من البلدان التي تحتوي على أسواق أكثر تطوراً لأنهم أقل معرفة بالاستثمار في الأسواق المالية.

أما بالنسبة لاستجاباتهم للمعلومات المحاسبية فقد بينت دراسة [جبار، 2004، ص90] أن المستثمرين في السوق الجزائرية لا يستجيبون إلى الأرباح المعلنة من قبل الشركات في قراراتهم الاستثمارية حيث أن نسبة 64% منهم لا يستجيبون (لتوزيع الأرباح أو ارتفاع ربح السهم أو ارتفاع الربح الصافي للشركة)، بينما يستجيب 36% منهم لذلك.

وفي السوق المالية الأردنية توصلت دراسة [خليل، 2005، ص24] إلى أن المستثمرين الأردنيين في سوق عمان للأوراق المالية يخضعون في بعض الأحيان إلى التوجه الشخصي في قراراتهم الاستثمارية، وقد أرجع ذلك إلى نقص خبرتهم المحاسبية إضافة إلى عدم كفاية المعلومات المالية والمحاسبية المنشورة.

إن طبيعة الأسواق المالية الناشئة من حيث زيادة عدد المستثمرين الأفراد وحجم تداولاتهم مقارنة بالمستثمر المؤسسي يؤثر على مدى الإدراك لأهمية إفصاحات الدخل الشامل في القرارات الاستثمارية، لأن المستثمر الفرد عموماً أكثر عرضة للنزعات السلوكية فضلاً عن زيادة نسبة هذه النزعات عند المستثمرين الأفراد في الأسواق المالية الناشئة مقارنة مع المستثمرين الأفراد في الأسواق المالية المتطورة، كما أن المستثمرين الأفراد في الأسواق المالية الناشئة لا يملكون المعرفة الفنية بالتعامل مع الأسواق المالية، بناء على ذلك فإن سلوك المستثمرين الأفراد في هذه الأسواق لا يتسم عموماً بالعقلانية من حيث بناء قراراتهم الاستثمارية على أسس علمية وبناءً على المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية للشركات.

بناءً على ما سبق يتضح أن نوعية القرارات الاستثمارية في بيئة عمل هذه الأسواق تخضع لتأثير خصائص موجودة في هذه الأسواق كما تتأثر بوجود نوعية من المستثمرين لا تملك الخبرة الكافية للتعامل مع الأسواق المالية بشكل عام ومع المعلومات المحاسبية ومنها معلومات الدخل الشامل، كما يتأثر المستثمر الفرد في هذه الأسواق بالنزعات السلوكية **Behavioral Biases** أكثر من المستثمر الفرد في الأسواق المالية المتطورة، الأمر الذي يعيق الوصول إلى المنفعة المرجوة من إفصاحات الدخل الشامل.

الفصل الثالث

الدراسة العملية

التحقق من مدى تلبية إفصاحات الدخل الشامل لاحتياجات المستخدمين إلى المعلومات في الأسواق المالية الناشئة

المبحث الأول: اختبارات التحقق من منفعة إفصاحات الدخل الشامل في الأسواق المالية الناشئة.

المبحث الثاني: اختبارات التحقق من مدى توافر متطلبات إعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة.

المبحث الأول

اختبارات التحقق من منفعة إفصاحات الدخل الشامل في الأسواق المالية الناشئة

تمهيد

هناك العديد من الدراسات التطبيقية والتحليلية التي هدفت إلى معرفة المنفعة من إفصاحات الدخل الشامل. وأجريت هذه الدراسات في بيئة الأسواق المالية المتطورة، وأيضاً بعض هذه الدراسات أجريت في بيئة الأسواق المالية الناشئة. اعتمدت معظم تلك الدراسات على مدخل القيمة الملائمة Value Relevance Approach من خلال استخدام نموذج السعر Price Model ونموذج العائدات Return Model، أي أنها اعتمدت على دراسة الارتباط بين الدخل الشامل وبين سعر السهم السوقي وعائد السهم السوقي.

لاحظ الباحث أهمية موضوع إفصاحات الدخل الشامل، الأمر الذي دفعه إلى إجراء دراسة تحليلية لاختبار المنفعة من هذه الإفصاحات في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة. وبالتالي مدى تلبية تلك الإفصاحات لاحتياجات المستخدمين إلى المعلومات في الأسواق المالية الناشئة.

أولاً: فرضية الاختبار

تنص فرضية الاختبار وهي (الفرضية الأولى) في البحث على أنه لا تقدم إفصاحات الدخل الشامل معلومات نافعة **useful information** للمستثمرين في الأسواق المالية الناشئة

الفصل الثاني من العمل قدم تحليلاً وافياً للدخل الشامل ومكوناته ولمدى منفعته للمستخدمين في الأسواق الناشئة، وكشف أن الدخل الشامل لا يحقق المنافع المرجوة للمستخدمين، كما في الأسواق المتطورة، نظراً لخصوصية الأسواق الناشئة. للتحقق من هذه النتائج التي اعتمدت على الملاحظة والتحليل والربط المنطقي، فقد رأى الباحث أن يتم التحقق من منفعة إفصاحات الدخل الشامل للمستثمرين في الأسواق المالية الناشئة بالاعتماد على مدخل القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية. وبالتالي تم اختبار وجود ارتباط بين الدخل الشامل (كمتغير محاسبي) وبين كل من أسعار الأسهم في السوق وعوائد الأسهم السوقية (كمتغيرات سوقية). إضافة لذلك تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الدخل الشامل على سعر السهم السوقي وعائد السهم السوقي.

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة. غير أن حصر تلك الشركات أمر غاية في الصعوبة، وهي خارج إمكانيات البحث الزمنية والعملية. فمن

خصوصيات هذا المجتمع أنه توجد أعداد كبيرة من الشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة. كما أن الشركات التي تقوم بإعداد قوائمها المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية خلال فترة الدراسة لا يمكن تحديدها بدقة، للأسباب التالية:

A- بعض دول الأسواق المالية الناشئة لا يتناسب تاريخ تطبيقها لمعايير المحاسبة الدولية مع فترة الدراسة. على سبيل المثال: الأرجنتين قررت البدء بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في عام 2012، البرازيل في عام 2010، تشيلي في عام 2010، المكسيك في عام 2012 www.pwc.com

B- بعض دول الأسواق المالية الناشئة تبنت تطبيق معايير المحاسبة الدولية بشكل يتناسب مع فترة الدراسة ولكنها لا تطبق هذه المعايير بشكل كامل. فنزويلا على سبيل المثال قررت تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية في عام 2004 ولكنها لم تتبنى أي تعديلات للمعايير التي تم إصدارها منذ عام 2004 www.iasplus.com

C- بعض دول الأسواق المالية الناشئة لا تطبق معايير المحاسبة المالية الدولية وتطبق معايير محاسبية محلية. مثال: تونس، اندونيسيا www.pwc.com

D- بعض دول الأسواق المالية الناشئة تسمح للشركات الأجنبية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، كما تقوم بتعديل معاييرها المحاسبية المحلية لتتلاءم مع معايير المحاسبة الدولية ولكنها لم تكمل ذلك. مثال: ماليزيا www.pwc.com

E- بعض الشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة لا يتوافق تاريخ إدراجها مع فترة الدراسة، فيمكن أن تكون مدرجة بعد فترة الدراسة أو خلالها، أو يمكن أن تكون مدرجة قبل بداية فترة الدراسة، إلا أنه تم إلغاؤها إدراجها خلال فترة الدراسة. بالتالي فمن الصعوبة بمكان تحديد عدد هذه الشركات

F- بعض الشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة لا يتم تداول أسهمها بشكل منتظم خلال فترة الدراسة

G- بعض الأسواق المالية الناشئة كسوق "جوهانس بورغ" في جنوب أفريقيا لا توفر معلومات عن الأسعار التاريخية لأسهم الشركات المدرجة في هذه السوق، الأمر الذي جعل الباحث يستبعد هذه السوق لعدم تمكنه من الحصول على البيانات الكافية

H- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية لشركات مدرجة في الأسواق المالية الناشئة

I- بعض الدول تعطي في حالات معينة الشركات المدرجة في السوق الخيار بين تطبيق معاييرها المحاسبية المحلية أو تطبيق معايير المحاسبة الدولية، مثل الهند التي تعطي

الشركات الخيار في عرض قوائمها المالية الموحدة (للشركة الأم والشركات التابعة) طبقاً للمعايير المحاسبية المحلية أو طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية www.pwc.com نظراً لصعوبة تحديد مجتمع الدراسة بشكل دقيق تم الاعتماد على العينات غير الاحتمالية بدلاً من العينات الاحتمالية، وبالتحديد العينة المتاحة Available Sample. من المتعارف عليه بأن النتائج التي يتم التوصل إليها عن طريق الاعتماد على العينات غير الاحتمالية لا يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة، إلا أن الباحث اعتمد على هذا النوع من العينات نظراً لصعوبة تحديد مجتمع الدراسة كما سبق ذكره، ويرى الباحث أن النتائج التي سيتم الحصول عليها بالاعتماد على العينة المتاحة الخاصة بهذه الدراسة قد تدعم النتائج التي تم التوصل إليها عن طريق التحليل المنطقي لخصوصيات الأسواق المالية الناشئة وأثرها على المنفعة من إفصاحات الدخل الشامل.

تتكون عينة الدراسة من شركات مدرجة في ثلاث أسواق مالية ناشئة وهي: الصين، الأردن، التشيك، (22 شركة مالية، 13 شركة غير مالية)، تم اختيار العينة بعد مراعاة احتمال وجود اختلافات في بيئة الأسواق الناشئة، خاصة الاقتصادية والاجتماعية (تشريعات، سياسات حكومية، درجة الوعي وانتشار ثقافة المعرفة، مستوى تنظيم النشاط الاقتصادي وشكله، الخ.) لهذا فقد تم اختيار هذه الأسواق على أساس التوزع الجغرافي البيئي للشركة المختارة.

يوضح الجدول التالي عرض لعينة الدراسة من الأسواق المالية الناشئة

الجدول رقم (2): عينة الدراسة بالنسبة للأسواق المالية الناشئة

اسم الشركة	نوع الشركة	الدولة
Bank of Beijing	مالية	الصين
Bank of China	مالية	الصين
China Construction Bank	مالية	الصين
China Life Insurance company limited	مالية	الصين
China Merchants Bank	مالية	الصين
CHINA MINSHENG BANKING CORP	مالية	الصين
Industrial and Commercial Bank of China	مالية	الصين
Hua Xia Bank	مالية	الصين
Industrial Bank	مالية	الصين
China Pacific Insurance Group	مالية	الصين
Shanghai Pudong Development Bank	مالية	الصين

الصين	مالية	Pin An Bank
الصين	مالية	Shaanxi international Trust
الأردن	مالية	الأولى للتأمين
الأردن	مالية	بنك الأردن
الأردن	مالية	البنك الاستثماري
الأردن	مالية	البنك الأهلي الأردني
الأردن	مالية	المؤسسة العربية للمصارف
الأردن	مالية	بنك القاهرة عمان
التشيك	مالية	ERSTE group
التشيك	مالية	Komerční banka, a. s
التشيك	مالية	VIENNA INSURANCE GROUP
الصين	غير مالية	Beiqi foton motor company limited
الصين	غير مالية	China Petroleum & Chemical Corp
الصين	غير مالية	Hainan Airlines
الصين	غير مالية	Nanjing Goake
الصين	غير مالية	SAIC Motor Corporation limited
الصين	غير مالية	Shanghai Construction Group
الصين	غير مالية	Wuhan Iron & Steel
الصين	غير مالية	XI,AN typical Industries
التشيك	غير مالية	PEGAS NONWOVENS
التشيك	غير مالية	.Philip Morris ČR a. s
التشيك	غير مالية	Telefónica Czech Republic, a. s
التشيك	غير مالية	Unipetrol, a. s
التشيك	غير مالية	VGP

ثالثاً: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في النقاط التالية:

A- تقتصر الدراسة التحليلية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة والتي تم تداول أسهمها في تلك الأسواق خلال فترة الدراسة وبصورة منتظمة، وتمتد فترة الدراسة من 2009/6/1 ولغاية 2013/5/31

B- تقتصر الدراسة التحليلية على الشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة والتي تقوم بإعداد قوائمها المالية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية

C- تم الاعتماد على البيانات المنشورة السنوية خلال فترة الدراسة لهذه الشركات

D- تم الاعتماد على أسعار الإغلاق والافتتاح لأسهم الشركات في الأسواق المالية الناشئة المدرجة فيها تلك الشركات خلال فترة الدراسة

رابعاً: متغيرات الدراسة

تم تحديد متغيرات الدراسة لتشمل على نوعين من المتغيرات هما:

A- المتغير المستقل Independent Variable وهو الدخل الشامل: حيث قام البحث بجمع قيم الدخل الشامل للشركات التي تنتمي لعينة الدراسة، وذلك من خلال القوائم المالية السنوية لهذه الشركات خلال فترة الدراسة

B- المتغيرات التابعة Dependent Variables: وهي عبارة عن:

- السعر السوقي للسهم: يعتبر سعر السهم من المؤشرات الهامة التي تدل على ثقة المستثمرين بالشركة. قام الباحث بجمع بيانات عن أسعار الإغلاق لأسهم الشركات الواردة في عينة الدراسة في نهاية كل شهر للفترة الممتدة من تاريخ 2009/6/1 ولغاية 2013/5/31. ثم قام الباحث باحتساب المتوسط السنوي لسعر السهم لكل شركة على اعتبار أن بداية كل سنة هي 6/1 من كل سنة ونهاية كل سنة هي 5/31 من كل سنة خلال فترة الدراسة. هدف الباحث من ذلك إلى تضمين تاريخ إصدار التقارير المالية للشركات خلال فترة الدراسة، وذلك لأن التقارير المالية غالباً ما تصدر بعد أربع أو خمس أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية في 12/31

- العائد السوقي للأسهم: قام الباحث باحتساب العائد السوقي الشهري لكل شركة بالاعتماد على البيانات المتاحة في تقارير السوق عن حركة أسعار أسهم الشركات عينة الدراسة للفترة من 2009/6/1 ولغاية 2013/5/31، حيث قام الباحث بتحديد العائد السوقي للسهم المجمع لمدة 12 شهراً ليمثل العائد السوقي المجمع لمدة سنة وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$R_{it} = \frac{P_{it} - P_{it-1}}{P_{it-1}}$$

حيث أن:

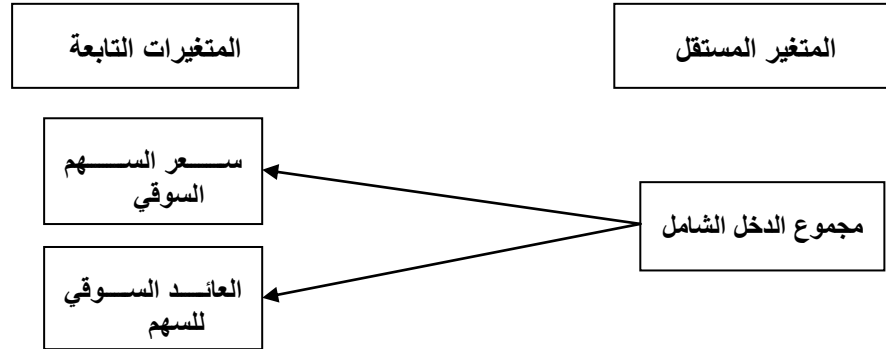
R_{it} = العائد السوقي لسهم الشركة i في نهاية الشهر t .

P_{it} = سعر الإغلاق لسهم الشركة i في نهاية الشهر t .

P_{it-1} = سعر الافتتاح لسهم الشركة i في بداية الشهر t .

الشكل التالي يوضح متغيرات الدراسة:

الشكل رقم (9): متغيرات الدراسة الخاصة باختبار الفرضية الأولى



خامساً: الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة في الاختبار

بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة، تم إدخالها - بعد ترميزها - إلى الحاسب الآلي، ثم جرت معالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية" والمعروف باسم SPSS اختصاراً لـ: Statistical Package for the Social Sciences، وذلك باللجوء إلى المعاملات والاختبارات والمعالجات الإحصائية التالية:

A- المتوسط الحسابي: هو عبارة عن أبسط النماذج المستخدمة في الإحصاء، ويساوي حاصل جمع المشاهدات مقسوماً على عددها

B- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient): لدراسة شدة واتجاه علاقة الارتباط بين متغيرين من مستوى المسافة أو النسبة (Interval Or Ratio). وقد أعتبرت العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة المعامل أقل من 0.30، ومتوسطة ما بين 0.30-0.70، وقوية إذا زادت عن 0.70

C- تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Regression Analysis: لاختبار أثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة

وقد تم قبول نتائج الاختبارات الإحصائية عند درجة ثقة 95% فأكثر، أي عند مستوى معنوية 0.05 فأقل.

سادساً: تحليل البيانات واختبار الفرضية

1- اختبار معامل الارتباط بيرسون للبيانات

يهدف اختبار معامل ارتباط بيرسون للبيانات إلى معرفة شدة واتجاه علاقة الارتباط بين المتغير المستقل (الدخل الشامل) وبين كل من المتغيرات التابعة (العائد السوقي للسهم، السعر السوقي للسهم) وقد تم ذلك وفق ما يلي:

A- اختبار معامل الارتباط بيرسون بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة بالنسبة لعينة

الدراسة من الشركات المالية في الأسواق المالية الناشئة خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (3): اختبار معامل الارتباط بيرسون بين الدخل الشامل وكل من (عائد السهم السوقي، سعر السهم السوقي) بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات المالية في الأسواق المالية الناشئة

عائد السهم السوقي	سعر السهم السوقي	الدخل الشامل	المتغيرات
0.184	0.102	1	Pearson Correlation
0.086	0.345		Sig.
	1	0.102	Pearson Correlation
		0.345	Sig.
1		0.184	Pearson Correlation
		0.086	Sig.

Correlation is significant at the 0. 01, 0. 05 level

يلاحظ من خلال الجدول السابق بأن معامل الارتباط بيرسون بين الدخل الشامل وبين العائد السوقي لأسهم عينة الدراسة من الشركات المالية خلال فترة الدراسة بلغ 0.184 وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، ولكن مستوى المعنوية $\text{sig}=0.086$ وهو أكبر من 0.05 بالتالي فإن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

أيضاً يوضح الجدول أن معامل الارتباط بيرسون بين الدخل الشامل وبين سعر السهم السوقي لعينة الدراسة من الشركات المالية خلال فترة الدراسة بلغ 0.102 وهو يدل أيضاً على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، لكن يلاحظ أيضاً أن مستوى المعنوية $\text{sig}=0.345$ وهو أكبر من 0.05 بالتالي فإن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

B- اختبار معامل الارتباط بيرسون بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة بالنسبة لعينة

الدراسة من الشركات غير المالية في الأسواق المالية الناشئة خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (4): اختبار معامل الارتباط بيرسون بين الدخل الشامل وكل من (عائد السهم السوقي، سعر السهم السوقي) بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات غير المالية في الأسواق المالية الناشئة

عائد السهم السوقي	سعر السهم السوقي	الدخل الشامل	المتغيرات
-0.073	0.188	1	Pearson Correlation
0.605	0.182		Sig.
	1	0.188	Pearson Correlation
		0.182	Sig.
1		-0.073	Pearson Correlation
		0.605	Sig.
Correlation is significant at the 0. 01, 0. 05 level			

يوضح الجدول السابق أن معامل الارتباط بيرسون بين الدخل الشامل وبين العائد السوقي لأسهم عينة الدراسة من الشركات غير المالية خلال فترة الدراسة بلغ -0.073- وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، ولكن مستوى المعنوية sig=0.605 وهو أكبر من 0.05 بالتالي فإن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

كما يوضح الجدول أيضاً أن معامل الارتباط بيرسون بين الدخل الشامل وبين سعر السهم السوقي لعينة الدراسة من الشركات غير المالية في الأسواق المالية الناشئة خلال فترة الدراسة بلغ 0.188 وهو يدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، لكن يلاحظ أيضاً أن مستوى المعنوية sig=0.182 وهو أكبر من 0.05 بالتالي فإن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

2- اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لعينة الدراسة من الشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة

لدراسة أثر المتغير المستقل (الدخل الشامل) على المتغيرات التابعة (السعر السوقي للسهم، العائد السوقي للسهم) تم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط وفق ما يلي:

A-عينة الدراسة من الشركات المالية في الأسواق المالية الناشئة

- دراسة أثر الدخل الشامل على السعر السوقي للسهم بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات المالية

يمكن عرض نموذج الانحدار الخطي البسيط في شكل معادلة خطية من الدرجة الأولى كما

$$y = \beta_0 + \beta_1 x + e$$

حيث أن:

y : هو المتغير التابع (سعر السهم السوقي في هذا الاختبار)

x : هو المتغير المستقل (الدخل الشامل)

β_0 : هو الجزء المقطوع من المحور الرأسي Y ، وهو يعكس قيمة المتغير التابع في حالة انعدام قيمة المتغير المستقل X ، أي في حالة $X=0$ (ثابت الانحدار)

β_1 : ميل الخط المستقيم $(\beta_0 + \beta_1 X)$ ، ويعكس مقدار التغير في Y إذا تغيرت X بوحدة واحدة (ميل خط الانحدار).

e : هو الخطأ العشوائي، والذي يعبر عن الفرق بين القيمة الفعلية Y ، والقيمة المقدرة $\hat{Y} = \beta_0 + \beta_1 X$ ، أي أن: $e = Y - (\beta_0 + \beta_1 X)$.

الجدول رقم (5): اختبار الانحدار الخطي البسيط بالنسبة لأثر الدخل الشامل على السعر السوقي للسهم بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات المالية الناشئة

المتغير التابع	ثابت الانحدار	ميل خط الانحدار	التباين المفسر Adjusted R ²	قيمة T المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة SIG
السعر السوقي للسهم	0.571	0.276	0.126	2.35	0.903	0.345

بعد إجراء اختبار الانحدار البسيط تبين أن قيمة التباين المفسر Adjusted R² 12.6%، أي أن الدخل الشامل يفسر ما نسبته 12.6% من السعر السوقي للسهم في عينة البحث من الشركات المالية الناشئة. ولكن مستوى معنوية الاختبار Sig بلغ 0.345 < 0.05، بالتالي فإنه يوجد تأثير للدخل الشامل على الأسعار السوقية للأسهم بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات المالية في الأسواق المالية الناشئة، إلا أن هذا التأثير غير دال إحصائياً لأن مستوى المعنوية Sig > 0.05. كما أن مستوى معنوية F = 0.345¹ هي أكبر من 0.05 أي أن نموذج الانحدار غير دال إحصائياً (مستوى معنوية F تساوي مستوى معنوية T كون نموذج الانحدار يحوي على متغير مستقل واحد). كما بلغت قيمة معاملات الانحدار هي $\beta_0 = 0.571$ وقيمة $\beta_1 = 0.276$ ، فتصبح معادلة الانحدار على الشكل التالي: $Y = 0.571 + 0.276X$

- دراسة أثر الدخل الشامل على العائد السوقي للسهم بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات المالية

الجدول رقم (6): اختبار الانحدار الخطي البسيط بالنسبة لأثر الدخل الشامل على العائد السوقي للسهم بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات المالية الناشئة

المتغير التابع	ثابت الانحدار	ميل خط الانحدار	التباين المفسر Adjusted R ²	قيمة T المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة SIG
العائد السوقي للسهم	0.234	0.92	0.238	1.36	3.019	0.086

¹ - إن مستوى معنوية F هو نفسه مستوى معنوية T كون نموذج الانحدار يحوي على متغير مستقل واحد فقط

بعد إجراء اختبار الانحدار البسيط تبين أن قيمة التباين المفسر R^2 Adjusted 23.8%، أي أن الدخل الشامل يفسر ما نسبته 23.8% من العائد السوقي للسهم في عينة البحث من الشركات المالية الناشئة. ولكن مستوى معنوية الاختبار Sig بلغ $0.05 < 0.86$ ، بالتالي فإنه يوجد تأثير للدخل الشامل على العائد السوقي للأسهم بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات المالية في الأسواق المالية الناشئة. إلا أن هذا التأثير غير دال إحصائياً لأن مستوى المعنوية Sig أكبر من 0.05. كما أن مستوى معنوية $F = 0.086$ وهي أكبر من 0.05 أي أن نموذج الانحدار غير دال إحصائياً. بلغت قيمة معاملات الانحدار $\beta_0 = 0.234$ وقيمة $\beta_1 = 0.92$ فتصبح معادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = 0.234 + 0.92X$$

B- عينة الدراسة من الشركات غير المالية في الأسواق المالية الناشئة

- دراسة أثر الدخل الشامل على السعر السوقي للسهم بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات غير المالية

الجدول رقم (7): اختبار الانحدار الخطي البسيط بالنسبة لأثر الدخل الشامل على السعر السوقي للسهم بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات غير المالية الناشئة

المتغير التابع	ثابت الانحدار	ميل خط الانحدار	التباين المفسر R^2 Adjusted	قيمة T المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة SIG
السعر السوقي للسهم	7.08	0.193	0.016	1.785	1.833	0.182

بعد إجراء اختبار الانحدار البسيط تبين أن قيمة التباين المفسر R^2 Adjusted 1.6 % وهي نسبة منخفضة جداً، أي أن الدخل الشامل يفسر ما نسبته 1.6% من السعر السوقي للسهم في عينة البحث من الشركات غير المالية الناشئة. ولكن مستوى معنوية الاختبار Sig بلغ 0.182 وهو أكبر من 0.05، بالتالي فإنه يوجد تأثير للدخل الشامل على السعر السوقي للأسهم بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات غير المالية في الأسواق المالية الناشئة. إلا أن هذا التأثير غير دال إحصائياً لأن مستوى المعنوية $Sig > 0.05$. كما أن مستوى معنوية $F = 0.182$ وهي أكبر من 0.05 أي أن نموذج الانحدار غير دال إحصائياً. وبلغت قيمة معاملات الانحدار $\beta_0 = 7.08$ وقيمة $\beta_1 = 0.193$ فتصبح معادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = 7.08 + 0.193X$$

- دراسة أثر الدخل الشامل على العائد السوقي للسهم بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات غير المالية

الجدول رقم (8): اختبار الانحدار الخطي البسيط بالنسبة لأثر الدخل الشامل على العائد السوقي للسهم بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات غير المالية الناشئة

المتغير التابع	ثابت الانحدار	ميل خط الانحدار	التباين المفسر Adjusted R ²	قيمة T المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة SIG
العائد السوقي للسهم	0.58	-5.68	0.015	1.90	1.271	0.605

بعد إجراء اختبار الانحدار البسيط تبين أن قيمة التباين المفسر Adjusted R² % 1.5 وهي أيضاً نسبة منخفضة جداً، أي أن الدخل الشامل يفسر ما نسبته 1.5% من العائد السوقي للسهم في عينة البحث من الشركات غير المالية الناشئة. ولكن مستوى معنوية الاختبار Sig بلغ 0.605 < 0.05، بالتالي فإنه يوجد تأثير للدخل الشامل على العائد السوقي للأسهم بالنسبة لعينة الدراسة من الشركات غير المالية في الأسواق المالية الناشئة. إلا أن هذا التأثير غير دال إحصائياً لأن مستوى المعنوية Sig > 0.05. كما أن مستوى معنوية F = 0.605 وهي أكبر من 0.05 أي أن نموذج الانحدار غير دال إحصائياً. بلغت قيمة معاملات الانحدار $\beta_0 = 0.58$ وقيمة $\beta_1 = -5.68$ فتصبح معادلة الانحدار كما يلي:

$$Y = 0.58 - 5.68X$$

بالتالي جاءت نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لتؤكد نتائج اختبار الارتباط والتي بينت أنه لا يوجد ارتباط دال إحصائياً بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل في عينة الدراسة من الشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة، وببَيّن اختبار الانحدار الخطي البسيط أن تأثير المتغير المستقل على المتغيرات التابعة غير دال إحصائياً.

من خلال ما سبق يتضح عدم وجود ارتباط وفق معامل الارتباط بيرسون بين الدخل الشامل وبين كل من العائد السوقي والسعر السوقي لأسهم عينة البحث من الشركات المالية وغير المالية في الأسواق المالية الناشئة. وأيضاً فإن أثر الدخل الشامل كمتغير مستقل على المتغيرات التابعة (العائد السوقي للسهم، السعر السوقي للسهم) غير دال إحصائياً. حيث بيّن اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط أن الدخل الشامل يؤثر في المتغيرات التابعة للبحث في عينة البحث من الشركات المالية وغير المالية في الأسواق المالية الناشئة ولكن هذا التأثير غير دال إحصائياً، بناءً على ذلك يمكن القول بأن إفصاحات الدخل الشامل لا تقدم معلومات نافعة useful information للمستثمرين في الأسواق المالية الناشئة.

المبحث الثاني

اختبارات التحقق من مدى توفر متطلبات إعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة

تمهيد

تتمثل الظروف الموضوعية لإعداد إفصاحات الدخل الشامل والاستفادة منها في توافر البيئة الاقتصادية والقانونية والتنظيمية المناسبة، بالإضافة إلى قدرة نظم المعلومات المحاسبية في الشركات على إعداد إفصاحات الدخل الشامل. كما تلعب نوعية القرار الاستثماري للمستثمرين في بيئة الأسواق المالية الناشئة دوراً هاماً في زيادة الفائدة من هذه الإفصاحات. وكان كشف الفصل الثاني، من خلال التحليل المنطقي، علاقة نظم المعلومات المحاسبية في إعداد إفصاحات الدخل الشامل وفي دعم القرار الاستثماري.

لتدعيم ما توصل إليه الفصل الثاني حول هذه المسألة، بنتيجة عمليات الربط والتحليل المنطقي، تم إجراء دراسة استطلاعية لآراء عينة مختارة من ذوي المعرفة والخبرة، بهدف التعرف على آرائهم حول مدى توافر متطلبات إعداد إفصاحات الدخل الشامل ومدى الاستفادة منها في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة، وحول المعوقات التي تواجه الشركات المدرجة في تلك الأسواق عند إعداد إفصاحات الدخل الشامل، وأيضاً حول المعوقات التي تحول دون الاستفادة المثلى من هذه الإفصاحات.

أولاً: فرضيات الاختبار

تتمحور موضوعات الاستطلاع الأساسية حول فرضيات الاختبار الثانية والثالثة:

الفرضية الثانية: لا تتوافر المتطلبات اللازمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية بشكل موضوعي والاستفادة منها في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة

الفرضية الثالثة: إن واقع نظم المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة لا يسمح لها بإنتاج المعلومات اللازمة، من حيث حجمها ونوعها وخصائصها النوعية، للوفاء بإفصاحات الدخل الشامل

ثانياً: الصعوبات التي واجهت البحث أثناء القيام بالدراسة الميدانية

واجه الباحث عند إجراء الاستطلاع مجموعة من الصعوبات، من أهمها قلة عدد المختصين في مجال الأسواق المالية الذين يملكون معرفة جيدة حول موضوع الأسواق المالية الناشئة في

بيئة الأعمال السورية، وعدم المقدرة أحياناً على القيام بمقابلات شخصية مع بعضهم لأخذ معلومات إضافية عن نظرتهم لقدرة البيئة التي تعمل فيها هذه الأسواق على إعداد إفصاحات الدخل الشامل بشكل موضوعي. إضافة إلى رفض البعض التعاون لإنجاز هذا الجزء من البحث.

غير أن الباحث قام بمحاولات متكررة لتذليل تلك الصعوبات من خلال المتابعة المتكررة وبشكل شخصي بحيث أمكن الحصول على البيانات اللازمة وإجراء الاختبارات الإحصائية.

هدفت الدراسة الميدانية إلى معرفة رأي عينة من المتخصصين في مجال الأسواق المالية حول قدرة بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة على توفير متطلبات إعداد إفصاحات الدخل الشامل بشكل موضوعي وأيضاً متطلبات الاستفادة من هذه الإفصاحات.

لتحقيق ما سبق تم تصميم استبيان وفق أسلوب علمي ينسجم مع أهداف الدراسة والفرضيات الموضوعية لها، ليتم بعد ذلك استخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة

ثالثاً: أساليب ومراحل جمع البيانات

1- أساليب جمع البيانات: كما ورد سابقاً فقد تم جمع البيانات عن طريق استبيان تضمن مجموعة من الأسئلة الخاصة بموضوع الدراسة، حيث تم إعداد هذا الاستبيان وفق الأسلوب العلمي المتعارف عليه في الدراسات العلمية

2- مراحل جمع البيانات: تم إعداد الاستبيان، ومن ثم قام الباحث بتحكيم هذا الاستبيان من قبل أساتذة مختصين بالمحاسبة، وبالإحصاء، وبعد أخذ ملاحظات المحكمين في الاعتبار، تم إعداد الاستبيان بشكل نهائي وتم توزيعه على عينة الدراسة.

رابعاً: تحليل أسئلة الاستبيان

تم وضع أسئلة الاستبيان بشكل يمكن الباحث من أخذ رأي عينة الدراسة حول توافر متطلبات إعداد إفصاحات الدخل الشامل والاستفادة منها في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة. فيما يلي توضيح كيفية وضع الأسئلة الواردة في الاستبيان:

1- القسم الأول: مجموعة الأسئلة المخصصة لاستطلاع الآراء حول محاور الفرضية الثانية: قسمت هذه الأسئلة إلى محورين رئيسيين هما:

A- المحور الأول: يتضمن الأسئلة حول توافر المتطلبات اللازمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والاستفادة منها في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة

والمرتبطة بالبيئة الثقافية والتنظيمية والرقابية والاقتصادية، وقد تم تقسيم أسئلة المحور الأول إلى مجموعتين:

- مجموعة الأسئلة المتعلقة بتوافر متطلبات مرتبطة بالبيئة الثقافية والرقابية والتنظيمية لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبية الدولية في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة. وهي الأسئلة (1-2-3-4-5-6-7-8-9)

- مجموعة الأسئلة المتعلقة بتوافر متطلبات البيئة الاقتصادية لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبية الدولية في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة. وهي الأسئلة (10-11-12-13-14-15-16)

B- المحور الثاني: يتضمن الأسئلة حول توافر متطلبات متعلقة بالمستوى المعرفي لمستخدمي إفصاحات الدخل الشامل، تم تقسيم أسئلة هذا المحور إلى ثلاث مجموعات:

- مجموعة الأسئلة المتعلقة بتوافر المعرفة المحاسبية لدى المستثمرين في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة. وهي الأسئلة (17، 18، 19، 20، 21)

- مجموعة الأسئلة المتعلقة بتوافر المعرفة الفنية في التعامل مع الأسواق المالية لدى المستثمرين في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة. وهي الأسئلة (22، 23، 24، 25، 26)

- مجموعة الأسئلة المتعلقة بمدى اهتمام مستخدمي القوائم المالية بإفصاحات الدخل الشامل في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة. وهي الأسئلة (27، 28، 29، 30، 31)

2- القسم الثاني: مجموعة الأسئلة المخصصة لمحاور الفرضية الثالثة: تقسم هذه الأسئلة إلى مجموعتين وفق رؤية الباحث:

A- مجموعة الأسئلة المتعلقة بتطبيق نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة لمعايير المحاسبة الدولية. وهي الأسئلة (32، 33، 34، 35، 36، 37)

B- مجموعة الأسئلة المتعلقة بمستوى تطور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة. وهي الأسئلة (38، 39، 40، 41، 42)

خامساً: المعالجة الإحصائية للبيانات

بعد الانتهاء من جمع بيانات الدراسة، تم إدخالها -بعد ترميزها- إلى الحاسب الآلي، ثم جرت معالجتها وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج "الحزمة الإحصائية

للعلم الاجتماع "والمعروف باسم SPSS اختصاراً لـ: Statistical Package for the Social Sciences، وذلك باللجوء إلى الاختبارات والمعالجات الإحصائية التالية:

1- التكرارات البسيطة والنسب المئوية: تعبر التكرارات البسيطة عن عدد مرات تكرار كل قيمة من القيم التي يمكن أن تأخذها الظاهرة، وتعبر النسب المئوية عن التقدير المئوي لعدد مرات تكرار ظاهرة ما

2- المتوسط الحسابي

3- الانحراف المعياري: هو مقياس لمدى تمثيل المتوسط الحاسبي للبيانات الفعلية، وإذا كانت قيمة الانحراف المعياري مساوية للصفر فإن جميع النتائج متطابقة. تدل القيمة الكبيرة للانحراف المعياري (مقارنة بالمتوسط الحسابي) على أن المتوسط الحسابي لا يعتبر تمثيلاً دقيقاً للبيانات الفعلية [لجنة التأليف والترجمة (دار شعاع)، 2007، ص12]

4- الوزن النسبي (أو المئوي)، والذي يحسب من المعادلة التالية:

المتوسط الحسابي $\times 100 \div$ الدرجة العظمى للإجابة على العبارة

5- اختبار (ت) لعينة واحدة (One Samples T-Test) لدراسة الدلالة الإحصائية للفرق بين متوسط حسابي مقرر مسبقاً مع المتوسط الحسابي لأحد متغيرات النسبة أو الفجوة الفاصلة (Interval Or Ratio) في المجموعة

وقد تم قبول نتائج الاختبارات الإحصائية عند درجة ثقة 95% فأكثر، أي عند مستوى معنوية 0.05 فأقل

سادساً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من المتخصصين في مجال الأسواق المالية العاملين في شركات الوساطة المالية في بيئة الأعمال السورية. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من أن سوق دمشق للأوراق المالية غير مصنفة كسوق ناشئ، لكن بيئة عمل هذه السوق متشابهة مع بيئة عمل كثير من الأسواق الناشئة من حيث الجوانب الاقتصادية والرقابية والتنظيمية ومستوى معرفة المستثمرين بالمعلومات المحاسبية ومتشابهة في كثير من الخصائص ذات العلاقة بموضوع البحث.

يتجاوز مجتمع الدراسة 100 من العاملين في شركات الوساطة المالية في بيئة الأعمال السورية (بين مديريين وموظفين في مستويات إدارية مختلفة على دراية كافية بعمل الأسواق

المالية الناشئة). تم توزيع 60 استبيان، تم استرداد 55 استبيان، منها 50 استبيان صالحة للتحليل. توضح الجداول التالية نتائج توزيع الاستبيان والخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

الجدول رقم (9): نتائج توزيع الاستبيان

الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستردة	النسبة	الاستبيانات غير المستردة	النسبة	الاستبيانات غير القابلة للتحليل	النسبة %	الاستبيانات القابلة للتحليل	النسبة %
60	55	%91.66	5	%8.34	5	%8.34	50	%91.66

يلاحظ من الجدول السابق أن عدد قوائم الاستبيان المستردة والقابلة للتحليل بلغت (50) قائمة بنسبة 91.66 % من الاستبيانات الموزعة وهي نسبة كافية ومقبولة لتحليل البيانات.

أما بالنسبة للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة فالجدولين التاليين يوضحان ذلك:

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
دكتوراه	2	%4
ماجستير	30	%60
دبلوم دراسات عليا	1	%2
إجازة جامعية	17	%34
المجموع	50	% 100

الجدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	25	%50
5 سنوات وأقل من 10 سنوات	14	%28
10 سنوات وأقل من 15 سنة	9	%18
15 سنة فأكثر	2	%4
المجموع	50	% 100

يلاحظ من الخصائص الشخصية لعينة البحث أنه بلغت نسبة الحاصلين على الدكتوراه 4 %، والماجستير 60 %، ودبلوم الدراسات العليا 2 %، والإجازة الجامعية 34 %. أما بالنسبة لسنوات الخبرة فبلغت نسبة أفراد العينة ذوو الخبرة أقل من 5 سنوات 50 %، ومن 5 سنوات وأقل من 10 سنوات بلغت نسبتهم 28 %، و 10 سنوات وأقل من 15 سنة بلغت 18 %، و 15 سنة فأكثر بلغت 4 %. يلاحظ تمتع أفراد العينة بالمستوى العلمي والعملية المناسب الذي يمكن من

فهم محتويات الاستبيان، ومن ثم الإدلاء بآراء جيدة، ما يعزز من موثوقيته ويزيد من إمكانية التعويل عليه في التحليل.

فيما يلي توضيح لمجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانها، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (12): مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانها

الأوزان (الدرجات)	مجالات الإجابة	
	بالنسبة للأسئلة الإيجابية (أي التي تدعم فرضية البحث)	بالنسبة للأسئلة السلبية (أي التي لا تدعم فرضية البحث)
1	5	موافق بشدة
2	4	موافق
3	3	محايد
4	2	غير موافق
5	1	غير موافق على الإطلاق

سابعاً: اختبار الفرضيات من منظور العينة المستطلعة آراؤها

1- اختبار الفرضية الثانية من منظور العينة المستطلعة آراؤها

كان البحث قد بيّن في الفصل الثاني منه أنه لا تتوفر المتطلبات اللازمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية بشكل موضوعي في بيئة الأسواق المالية الناشئة. لتدعيم هذه النتيجة المرحلية تم استطلاع آراء عينة من المتخصصين في مجال الأسواق المالية العاملين في شركات الوساطة المالية في بيئة عمل سوق دمشق للأوراق المالية. ثم جرى تحليل بيانات الاستبيان الذي دل على النتيجة التي تم التوصل إليها في الفصل الثاني من البحث. للتحقق من صحة النتائج هذه قام الباحث باستخدام اختبار One Sample T Student لدراسة الدلالة الإحصائية للفرق بين متوسط حسابي مقرر مسبقاً مع المتوسط الحسابي لدرجات إجابات أفراد العينة على الأسئلة المخصصة لمعايير الفرضية الثانية.

حيث قام بإجراء اختبار One Sample T Test لكل من مجموعات الأسئلة الخاصة بالفرضية الثانية وفق ما يلي:

A- اختبار توافر المتطلبات المرتبطة بالبيئة الثقافية والتنظيمية والرقابية واللائمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والاستفادة منها في بيئة الأسواق المالية الناشئة

قام الباحث بإجراء اختبار One Sample T Test مع متوسطين حسابيين موضوعيين بشكل مسبق وهما: المتوسط الحسابي ذو القيمة 4 الدال على درجة جيد بالنسبة لتوافر المتطلبات المذكورة، والمتوسط الحسابي ذو القيمة 3 الدال على درجة متوسط.

- مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4: يوضح الجدول التالي الاختبار مع متوسط حسابي قيمته 4:

الجدول رقم (13): اختبار One Sample T Test لتوافر متطلبات البيئة الثقافية والتنظيمية والرقابية لإعداد إفصاحات الدخل الشامل مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4

المقياس	المجموع (N)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	One- Sample T-Tests Test Value= 4		
متطلبات مرتبطة بالبيئة الثقافية والتنظيمية والرقابية	50	3.41	0.37	قيمة t	درجة الحرية	مستوى المعنوية sig
				-11.121	49	0.00

إن المتوسط الحسابي الفعلي لدرجة إجابات أفراد العينة على الأسئلة المخصصة لمعرفة مدى توافر المتطلبات المرتبطة بالبيئة الثقافية والتنظيمية والرقابية واللائمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والاستفادة منها في بيئة الأسواق المالية الناشئة بلغ 3.41، من خلال المقارنة مع المتوسط الحسابي المفترض وقيمته 4 تبين أن مستوى المعنوية $0.00 < \text{sig} = 0.05$ ، وهذا يدل على وجود فروق دالة إحصائية بين المتوسطين.

- مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3: يوضح الجدول التالي الاختبار مع متوسط حسابي قيمته 3:

الجدول رقم (14): اختبار One Sample T Test لتوافر متطلبات البيئة الثقافية والتنظيمية والرقابية لإعداد إفصاحات الدخل الشامل مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3

المقياس	المجموع (N)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	One- Sample T-Tests Test Value= 3		
متطلبات مرتبطة بالبيئة الثقافية والتنظيمية والرقابية	50	3.41	0.37	قيمة t	درجة الحرية	مستوى المعنوية sig
				7.763	49	0.00

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن مستوى المعنوية $\text{sig} = 0.00$ أقل من 0.05 أي أن هناك فروق دالة إحصائية بين المتوسطين. إن المقارنتين السابقتين تدلان على أن المتوسط الحسابي لدرجات إجابات أفراد العينة على الأسئلة المخصصة لمعرفة مدى توافر المتطلبات المرتبطة بالبيئة الثقافية والتنظيمية والرقابية واللائمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والاستفادة منها في بيئة الأسواق المالية الناشئة هو أقل من درجة جيد وأكبر من درجة متوسط.

B- اختبار توافر المتطلبات المرتبطة بالبيئة الاقتصادية واللائمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والاستفادة منها في بيئة الأسواق المالية الناشئة

أيضاً قام الباحث بإجراء اختبار One Sample T Test وفق ما يلي:

- مع متوسط حسابي موضوع مسبقاً قيمته 4:

الجدول رقم (15): اختبار One Sample T Test لتوافر متطلبات البيئة الاقتصادية لإعداد إفصاحات الدخل الشامل مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4

One- Sample T-Tests Test Value= 4			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع (N)	المقياس
مسـتوى المنوية sig	درجة الحرية	قيمة t	0.39	3.44	50	متطلبات مرتبطة بالبيئة الاقتصادية
0.00	49	-10.238				

بلغ المتوسط الحسابي الفعلي لدرجة إجابات أفراد العينة على الأسئلة المخصصة لمعرفة مدى توافر المتطلبات المرتبطة بالبيئة الاقتصادية اللازمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والاستفادة منها في بيئة الأسواق المالية الناشئة 3.44، ومن خلال المقارنة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4 تبين أن مستوى المنوية $0.05 < 0.00 = \text{sig}$ أي أن هناك فروق دالة إحصائية بين المتوسطين.

- مع متوسط حسابي قيمته 3:

الجدول رقم (16): اختبار One Sample T Test لتوافر متطلبات البيئة الاقتصادية لإعداد إفصاحات الدخل الشامل مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3

One- Sample T-Tests Test Value= 3			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع (N)	المقياس
مسـتوى المنوية sig	درجة الحرية	قيمة t	0.39	3.44	50	متطلبات مرتبطة بالبيئة الاقتصادية
0.00	49	7.952				

من خلال الجدول السابق يتبين أن مستوى المنوية $0.05 < 0.00 = \text{sig}$ أي أنه توجد فروق دالة إحصائية بين المتوسطين.

إذاً فالمتوسط الحسابي لدرجات إجابات أفراد العينة على الأسئلة المخصصة لمعرفة مدى توافر المتطلبات المرتبطة بالبيئة الاقتصادية اللازمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والاستفادة منها في بيئة الأسواق المالية الناشئة هو أقل من درجة جيد وأكبر من درجة متوسط.

C- اختبار توافر المعرفة المحاسبية لدى المستثمرين في بيئة الأسواق المالية الناشئة

- مع متوسط حسابي قيمته 4.

الجدول رقم (17): اختبار One Sample T Test لتوافر المعرفة المحاسبية لدى المستثمرين في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4

One- Sample T-Tests Test Value= 4			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع (N)	المقياس
مســــــــــــتوى المعنوية sig	درجة الحرية	قيمة t	0.55	3.34	50	حول توافر المعرفة المحاسبية المحاسبية لدى المستثمرين في بيئة الأسواق المالية الناشئة
0.00	49	-8.556				

بلغ المتوسط الحسابي الفعلي لدرجة إجابات أفراد العينة على الأسئلة المخصصة لمعرفة مدى توافر المعرفة المحاسبية لدى المستثمرين في بيئة الأسواق المالية الناشئة 3.34، ويوضح الجدول السابق أنه توجد فروق دالة إحصائية بين المتوسط الفعلي والمتوسط الحسابي المفترض وقيمته 4، وذلك لأن مستوى المعنوية $0.05 > 0.00 = \text{sig}$.

- مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3

الجدول رقم (18): اختبار One Sample T Test لتوافر المعرفة المحاسبية لدى المستثمرين في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3

One- Sample T-Tests Test Value= 3			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع (N)	المقياس
مســــــــــــتوى المعنوية sig	درجة الحرية	قيمة t	0.55	3.34	50	حول توافر المعرفة المحاسبية لدى المستثمرين في بيئة الأسواق المالية الناشئة
0.00	49	4.407				

من خلال الجدول السابق يتبين أنه توجد فروق دالة إحصائية بين المتوسطين الحسابيين لأن مستوى المعنوية أقل من 0.05. بالتالي فإن المتوسط الحسابي لدرجات إجابات أفراد العينة على الأسئلة المخصصة لمعرفة مدى توافر المعرفة المحاسبية لدى المستثمرين في بيئة الأسواق المالية الناشئة هو أقل من درجة جيد وأكبر من درجة متوسط.

D- اختبار توافر المعرفة الفنية في التعامل مع الأسواق المالية لدى المستثمرين

في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة

- مع متوسط حسابي قيمته 4

الجدول رقم (19): اختبار One Sample T Test لتوافر المعرفة الفنية في التعامل مع الأسواق المالية لدى المستثمرين في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4

One- Sample T-Tests Test Value= 4			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع (N)	المقياس
مســــــــــــتوى المعنوية sig	درجة الحرية	قيمة t	0.46	3.25	50	حول توافر المعرفة الفنية في التعامل مع الأسواق المالية لدى المستثمرين في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة
0.00	49	-11.652				

إن المتوسط الحسابي الفعلي لدرجات إجابات أفراد العينة على الأسئلة المخصصة لمعرفة مدى توافر المعرفة الفنية في التعامل مع الأسواق المالية لدى المستثمرين في بيئة الأسواق المالية الناشئة بلغ 3.25، ويوضح الجدول السابق أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين المتوسط الفعلي والمتوسط الحسابي المفترض وقيمته 4، وذلك لأن مستوى المعنوية $\text{sig} = 0.00$ < 0.05 .

- مع متوسط حسابي قيمته مفترض 3

الجدول رقم (20): اختبار One Sample T Test لتوافر المعرفة الفنية في التعامل مع الأسواق المالية لدى المستثمرين في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3

One- Sample T-Tests Test Value= 3			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع (N)	المقياس
مســــــــــــتوى المعنوية sig	درجة الحرية	قيمة t	0.46	3.25	50	حول توافر المعرفة الفنية في التعامل مع الأسواق المالية لدى المستثمرين في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة
0.00	49	3.843				

يوضح الجدول السابق أنه توجد فروق دالة إحصائياً بين المتوسطين الحسابيين لأن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

بناءً على ذلك فإن المتوسط الحسابي لدرجات إجابات أفراد العينة على الأسئلة المخصصة لمعرفة مدى توافر المعرفة الفنية في التعامل مع الأسواق المالية لدى المستثمرين في بيئة الأسواق المالية الناشئة هو أقل من درجة جيد وأكبر من درجة متوسط.

E- اختبار مدى اهتمام مستخدمي القوائم المالية بإفصاحات الدخل الشامل في بيئة الأسواق المالية الناشئة

- مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4

الجدول رقم (21): اختبار One Sample T Test لمدى اهتمام مستخدمي القوائم المالية بإفصاحات الدخل الشامل في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4

المقياس	المجموع (N)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	One- Sample T-Tests Test Value= 4		
حول مدى اهتمام مستخدمي القوائم المالية بإفصاحات الدخل الشامل	50	3.39	0.44	قيمة t	درجة الحرية	مستوى المعنوية sig
				-9.838	49	0.00

بلغ المتوسط الحسابي الفعلي لدرجات إجابات أفراد العينة على الأسئلة المخصصة لمعرفة مدى اهتمام مستخدمي القوائم المالية بإفصاحات الدخل الشامل في بيئة الأسواق المالية الناشئة 3.39، من خلال مقارنته مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4 تبين أن مستوى المعنوية sig يساوي $0.05 > 0.00$ ، وهذا يدل على وجود فروق دالة إحصائية بين المتوسطين.

- مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3

الجدول رقم (22): اختبار One Sample T Test لمدى اهتمام مستخدمي القوائم المالية بإفصاحات الدخل الشامل في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3

المقياس	المجموع (N)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	One- Sample T-Tests Test Value= 3		
حول مدى اهتمام مستخدمي القوائم المالية بإفصاحات الدخل الشامل	50	3.39	0.44	قيمة t	درجة الحرية	مستوى المعنوية sig
				6.343	49	0.00

من خلال الجدول السابق يتبين أنه توجد فروق دالة إحصائية بين المتوسطين الحسابيين لأن مستوى المعنوية أقل من 0.05. بالتالي فإن المتوسط الحسابي لدرجات إجابات أفراد العينة على الأسئلة المخصصة لمعرفة مدى اهتمام مستخدمي القوائم المالية بإفصاحات الدخل الشامل في بيئة الأسواق المالية الناشئة هو أقل من درجة جيد وأكبر من درجة متوسط.

بعد اختبار مجموعات الأسئلة المخصصة الفرضية الثانية احصائياً باستخدام اختبار One Sample T Test كل على حدى، تم استخدام الاختبار نفسه للفرضية الثانية بشكل إجمالي حيث تم احتساب المتوسط الحسابي الإجمالي الفعلي لدرجات إجابات أفراد العينة على كامل الأسئلة المخصصة لاختبار هذه الفرضية، وقد بلغت قيمته 3.38 ثم تمت مقارنته مع متوسطين حسابيين قيمتهما (3، 4) وفق اختبار One Sample T Test كما يبين الجدولين التاليين:

الجدول رقم (23): اختبار One Sample T Test للفرضية الثانية مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4

One- Sample T-Tests Test Value= 4			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع (N)	المقياس
مستوى المنووية sig	درجة الحرية	قيمة t	0.18	3.38	50	لا تتوافر المتطلبات اللازمة للاستفادة من إحصاحات الدخل الشامل طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة
0.00	49	-24.214				

الجدول رقم (24): اختبار One Sample T Test للفرضية الثانية مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3

One- Sample T-Tests Test Value= 3			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع (N)	المقياس
مستوى المنووية sig	درجة الحرية	قيمة t	0.18	3.38	50	لا تتوافر المتطلبات اللازمة للاستفادة من إحصاحات الدخل الشامل طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة
0.00	49	14.553				

من خلال الجدولين السابقين يتضح أن المتوسط الحسابي الفعلي الإجمالي لدرجات إجابات أفراد العينة على الأسئلة المخصصة للفرضية الثانية هو أكبر من درجة متوسط وأصغر من درجة جيد، وذلك لأن مستوى المنووية في كل الجدولين هو أصغر من 0.05، بناء على ذلك أمكن القول أن هناك قبولاً لدى عينة الدراسة لمحتوى الفرضية الثانية احصائياً التي تنص على أنه "لا تتوافر المتطلبات اللازمة لإعداد إحصاحات الدخل الشامل طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية بشكل موضوعي والاستفادة منها في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة" وذلك لأن المتوسط الحسابي الفعلي الإجمالي لم يصل إلى درجة جيد والتي يدل عليها المتوسط الحسابي ذو القيمة 4.

2- اختبار الفرضية الثالثة من منظور العينة المستطلعة آراؤها

كان البحث قد بين في الفصل الثاني منه أن نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة غير قادرة على إعداد إحصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية بشكل موضوعي، لتدعيم هذه النتيجة المرحلية تم استطلاع آراء عينة الدراسة. ثم جرى تحليل بيانات الاستبيان الذي دل على النتيجة نفسها التي بينها الفصل الثاني من البحث. للتحقق من

صحة النتائج هذه قام الباحث بإجراء اختبار One Sample T Test لكل مجموعة من مجموعات الأسئلة المخصصة لهذه الفرضية وفق ما يلي:

A- اختبار تطبيق نظم المعلومات المحاسبية لمعايير المحاسبة الدولية في بيئة الأسواق المالية الناشئة: تم اختبار تطبيق نظم المعلومات المحاسبية لمعايير المحاسبة الدولية في بيئة الأسواق المالية الناشئة باستخدام اختبار One Sample T Test وفق ما يلي:

- مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4

الجدول رقم (25): اختبار One Sample T Test لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية لمعايير المحاسبة الدولية في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4

One- Sample T-Tests Test Value= 4			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع (N)	المقياس
مسـتوى المنعوية sig	درجة الحرية	قيمة t	0.39	3.39	50	حول تطبيق نظم المعلومات المحاسبية، في بيئة الأسواق المالية الناشئة، لمعايير المحاسبة الدولية
0.00	49	-11.027				

إن المتوسط الحسابي الفعلي لدرجات إجابات أفراد العينة على الأسئلة المخصصة لمعرفة مدى تطبيق نظم المعلومات المحاسبية لمعايير المحاسبة الدولية في بيئة الأسواق المالية الناشئة بلغ 3.39، ويوضح الجدول السابق أنه توجد فروق دالة إحصائية بين المتوسط الفعلي والمتوسط الحسابي المفترض وقيمته 4، وذلك لأن مستوى المنعوية $0.05 < \text{sig} = 0.00$.

- مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3

الجدول رقم (26): اختبار One Sample T Test لتطبيق نظم المعلومات المحاسبية لمعايير المحاسبة الدولية في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3

One- Sample T-Tests Test Value= 3			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المجموع (N)	المقياس
مسـتوى المنعوية sig	درجة الحرية	قيمة t	0.39	3.39	50	حول تطبيق نظم المعلومات المحاسبية، في بيئة الأسواق المالية الناشئة، لمعايير المحاسبة الدولية
0.00	49	6.952				

يوضح الجدول السابق أنه توجد فروق دالة إحصائية بين المتوسطين الحسابيين لأن مستوى المنعوية أقل من 0.05.

وهذا يدل على أن المتوسط الحسابي الفعلي لدرجات إجابات أفراد العينة على الأسئلة المخصصة لمعرفة مدى تطبيق نظم المعلومات المحاسبية لمعايير المحاسبة الدولية في بيئة الأسواق المالية الناشئة هو أصغر من درجة جيد وأكبر من درجة متوسط.

2- اختبار مستوى تطور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة

- مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4

الجدول رقم (27): اختبار One Sample T Test لمستوى تطور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4

المقياس	المجموع (N)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	One- Sample T-Tests Test Value= 4		
حول مستوى تطور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة	50	3.32	0.45	قيمة t	درجة الحرية	مستوى المعنوية sig
				-10.702	49	0.00

لقد بلغ المتوسط الحسابي الفعلي لدرجات إجابات أفراد العينة على الأسئلة المخصصة لمعرفة مستوى تطور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة 3.32. الجدول السابق يبيّن وجود فروق إحصائية بين المتوسط الفعلي والمتوسط المفترض وذلك لأن قيمة مستوى المعنوية أصغر من 0.05.

- مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3

الجدول رقم (28): اختبار One Sample T Test لمستوى تطور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3

المقياس	المجموع (N)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	One- Sample T-Tests Test Value= 3		
حول مستوى تطور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة	50	3.32	0.45	قيمة t	درجة الحرية	مستوى المعنوية sig
				4.944	49	0.00

من خلال الجدول السابق يتبيّن أنه توجد فروق دالة إحصائية بين المتوسطين الحسابيين لأن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

بالتالي فإن المتوسط الحسابي لدرجات إجابات أفراد العينة على الأسئلة المخصصة لمعرفة مستوى تطور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة هو أقل من درجة جيد وأكبر من درجة متوسط.

بعد اختبار مجموعات الأسئلة المخصصة للفرضية الثالثة باستخدام اختبار One Sample T Test كل على حدة، تم استخدام الاختبار نفسه للفرضية الثالثة بشكل إجمالي، حيث تم احتساب المتوسط الحسابي الإجمالي الفعلي لدرجات إجابات أفراد العينة على كامل الأسئلة المخصصة لاختبار هذه الفرضية، وقد بلغت قيمته 3.35 ثم تمت مقارنته مع متوسطين حسابيين قيمتهما (3، 4) وفق اختبار One Sample T Test كما يبين الجدولين التاليين:

الجدول رقم (29): اختبار One Sample T Test للفرضية الثالثة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 4

المقياس	المجموع (N)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	One- Sample T-Tests Test Value= 4		
إن واقع نظم المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة لا يسمح لها بإنتاج المعلومات اللازمة، من حيث حجمها ونوعها وخصائصها النوعية، للوفاء بإفصاحات الدخل الشامل.	50	3.35	0.27	قيمة t	درجة الحرية	مستوى المعنوية sig
				-16.710	49	0.00

الجدول رقم (30): اختبار One Sample T Test للفرضية الثالثة مع متوسط حسابي مفترض قيمته 3

المقياس	المجموع (N)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	One- Sample T-Tests Test Value= 3		
إن واقع نظم المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة لا يسمح لها بإنتاج المعلومات اللازمة، من حيث حجمها ونوعها وخصائصها النوعية، للوفاء بإفصاحات الدخل الشامل.	50	3.35	0.27	قيمة t	درجة الحرية	مستوى المعنوية sig
				9.050	49	0.00

من خلال الجدولين السابقين يتضح أن المتوسط الحسابي الفعلي الإجمالي لدرجات إجابات أفراد العينة على الأسئلة المخصصة للفرضية الثالثة هو أكبر من درجة متوسط وأصغر من درجة جيد، وذلك لأن مستوى المعنوية في كل من الجدولين السابقين هو أصغر من 0.05، بناء

على ذلك أمكن القول أن عينة الدراسة أيدت محتوى الفرضية الثالثة احصائياً والتي تنص على ما يلي "إن واقع نظم المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة لا يسمح لها بإنتاج المعلومات اللازمة من حيث حجمها ونوعها وخصائصها النوعية، للوفاء بإفصاحات الدخل الشامل. وذلك لأن المتوسط الحسابي الفعلي الإجمالي لم يصل إلى درجة جيد والتي يدل عليها المتوسط الحسابي ذو القيمة 4.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

بعد إجراء عمليات التحليل المنطقي كما ظهر في الفصل الثاني، وبعد إجراء اختبارات التحقق من منفعة إفصاحات الدخل الشامل في الأسواق المالية الناشئة، وبعد استطلاع آراء عينة الدراسة حول محتوى فرضيات البحث الثانية والثالثة، تبين ما يلي:

1- اختبار المنفعة من إفصاحات الدخل الشامل في الأسواق المالية الناشئة: تم إجراء اختبار للمنفعة من إفصاحات الدخل الشامل عن طريق جمع بيانات فعلية لـ 35 شركة من ثلاث دول وهي الصين، الأردن، التشيك لمعرفة مدى الارتباط بين الدخل الشامل السنوي للشركات المالية وغير المالية لدول الأسواق المالية الناشئة الثلاث، وبين العائد السوقي السنوي والسعر السوقي السنوي لأسهم تلك الشركات باستخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون خلال فترة الدراسة. وأيضاً معرفة أثر الدخل الشامل على سعر السهم السوقي وعائد السهم السوقي بالنسبة لعينة البحث من الشركات المالية وغير المالية في الأسواق المالية الناشئة الثلاث باستخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط. تم التوصل إلى النتائج التالية :

A- لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين الدخل الشامل (المتغير المستقل) وبين كل العائد السوقي والسعر السوقي (المتغيرات التابعة) لأسهم الشركات المالية التي تنتمي إلى عينة الدراسة من الأسواق المالية الناشئة

B- لا توجد علاقة ارتباط دالة احصائياً بين الدخل الشامل وبين كل من العائد السوقي والسعر السوقي لأسهم الشركات غير المالية التي تنتمي لعينة الدراسة من الأسواق المالية الناشئة

C- باستخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط تبين أن هناك أثر للدخل الشامل على السعر السوقي والعائد السوقي لأسهم عينة البحث من الشركات المالية وغير المالية في الأسواق المالية الناشئة، لكن هذا التأثير غير دال إحصائياً

بناءً على ما سبق، ومن خلال ربط النتائج التي تم التوصل إليها إحصائياً مع النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل المنطقي لخصوصيات الأسواق المالية الناشئة وتأثيرها على المنفعة من إفصاحات الدخل الشامل في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة. تم قبول الفرضية الأولى التي تنص على أن إفصاحات الدخل الشامل لا تقدم معلومات نافعة useful information للمستثمرين في الأسواق المالية الناشئة.

2- اختبار توافر متطلبات إعداد إفصاحات الدخل الشامل والاستفادة منها في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة:

بعد أن بيّن الفصل الثاني من البحث أنه لا تتوفر المتطلبات اللازمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة بشكل موضوعي، تم إجراء دراسة استطلاعية لآراء عينة الدراسة حول محتوى الفرضيتين الثانية والثالثة، وذلك باستخدام استبيان لجمع البيانات اللازمة، وبعد تحليل بيانات الاستبيان توصل الباحث إلى ما يلي:

A- قبول الفرضية الثانية التي تنص على أنه "لا تتوفر المتطلبات اللازمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية بشكل موضوعي والاستفادة منها في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة"، وذلك لكون متطلبات إعداد إفصاحات الدخل الشامل التالية (متطلبات البيئة الثقافية والتنظيمية والرقابية، البيئة الاقتصادية، متطلبات توافر المعرفة المحاسبية لدى المستثمرين، توافر المعرفة الفنية في التعامل مع الأسواق المالية لدى المستثمرين، اهتمام مستخدمي القوائم المالية بإفصاحات الدخل الشامل) غير متاحة بالشكل الكافي. خاصة أنه حاز مدى توافرها في بيئة الأسواق المالية الناشئة على درجة أقل من جيدة. ما يعني أن المتطلبات الإجمالية اللازمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل بموضوعية والاستفادة من هذه الإفصاحات متوفرة في بيئة الأسواق المالية الناشئة ولكن بدرجة أقل من جيدة. إن هذه الدرجة غير كافية لإعداد تلك الإفصاحات والاستفادة منها بشكل موضوعي.

B- قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أن "واقع نظم المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة لا يسمح لها بإنتاج المعلومات اللازمة من حيث حجمها ونوعها وخصائصها النوعية، للوفاء بإفصاحات الدخل الشامل"، لكون أنظمة المعلومات المحاسبية في هذه الأسواق ليست قادرة عموماً على إعداد إفصاحات الدخل الشامل، وقد أيدت آراء عينة الدراسة ذلك، حيث نالت درجة تطبيق نظم المعلومات المحاسبية لمعايير المحاسبة الدولية في بيئة الأسواق المالية الناشئة درجة أقل من جيدة. كذلك بلغ مستوى تطور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة درجة أقل من جيدة. كما تبين ومن خلال اختبار One Sample T Test أن درجة قدرة نظم المعلومات المحاسبية المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة على إنتاج المعلومات اللازمة للوفاء بإفصاحات الدخل الشامل هي درجة أقل من جيدة ما يعني في النهاية صحة الفرضية.

3- بعد ربط النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الاختبارات الإحصائية مع التحليل المنطقي لخصوصيات الأسواق المالية الناشئة، وتأثير هذه الخصوصيات على المنفعة من إفصاحات الدخل الشامل. توصل البحث إلى أن إفصاحات الدخل الشامل في الأسواق الناشئة لا تلبي احتياجات المستخدمين إلى المعلومات بالشكل المطلوب، مقارنة مع الأسواق المالية المتطورة. وذلك نظراً لخصوصيات الأسواق المالية الناشئة التي تنعكس بدورها على احتياجات المستخدمين إلى المعلومات. حيث دلت النتائج على أن:

A- إفصاحات الدخل الشامل لا يمكنها أن تقدم المنافع المرجوة للمستخدمين في الأسواق المالية الناشئة

B- متطلبات إعداد إفصاحات الدخل الشامل القانونية والثقافية وغيرها المذكورة آنفاً، غير متوافرة بالشكل الكافي المطلوب، وبالتالي يتعذر الاستفادة من هذه الإفصاحات في الأسواق الناشئة

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث يوصي الباحث بما يلي:

1- ضرورة العمل على توفير ظروف السوق النشط في بيئة الأسواق المالية الناشئة، وذلك لكافة الأصول والالتزامات لأقصى درجة ممكنة خصوصاً الأسعار المعلنة والإفصاح بالأسواق عن حجم وتكرار العمليات مع إظهار كافة المعلومات الضرورية لاتخاذ قرارات التقييم الملائمة. لأن ذلك سيؤدي إلى قياس التغيرات في القيمة العادلة والمسجلة في بنود الدخل الشامل الآخر بشكل دقيق، ويرى الباحث أن ذلك يتحقق عن طريق ما يلي:

- تعزيز الشفافية والإفصاح في السوق من خلال نشر معلومات عامة عن السوق تتضمن معلومات عن حجم تداولات السوق ومؤشرات الأسعار والفرص الاستثمارية المتاحة في السوق. بالإضافة لذلك فإن نشر بيانات الشركات على شبكة الانترنت من شأنه أن يعرّف المستثمرين على الشركات المدرجة في السوق، كما أن الاتفاق مع شركات عالمية لنشر المعلومات الخاصة بالتداول يمكن أن يؤدي إلى زيادة عدد المستثمرين في السوق

- تعميق الوعي الاستثماري لدى المستثمرين حول أهمية الاستثمار والفرص الاستثمارية المتوفرة في سوق الأوراق المالية

- تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال إزالة العوائق التي تحول دون زيادة الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة

- تسهيل عملية التداول في سوق الأوراق المالية من خلال مكننة أنظمة التداول

- تشجيع الشركات المحلية على إدراج نفسها في سوق الأوراق المالية من خلال القوانين والتشريعات ذات الصلة

إن الإجراءات السابقة تهدف إلى زيادة المستثمرين والشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة لغرض زيادة عمق السوق وجعله نشطاً.

2- إطلاع العاملين في الشركات على أحدث إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير التقييم الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية FASB المتعلقة بأساسيات التقييم ومبادئه

3- العمل على تطوير نوعية القرارات الاستثمارية في بيئة الأسواق المالية الناشئة وذلك من خلال الإجراءات التالية:

A- نشر الثقافة والوعي الاستثماري بالتعامل مع سوق الأوراق المالية، فالمستثمر بحاجة لمعرفة قدرته علي تحمل المخاطر، وتحديد أهدافه الاستثمارية بشكل واضح وعقلاني واختيار الأداة الاستثمارية بحكمة. إن الوعي الاستثماري يتحقق من خلال التعاون مع وسائل الإعلام لتوجيه عمليات نشر المعرفة والتوعية الاستثمارية إلى كافة المستثمرين الحاليين والمحتملين

B- مكافحة الأنشطة غير القانونية الضارة بالمستثمرين كالوسطاء غير المرخص لهم
C- تطوير الإعلام المالي: من خلال تأسيس صحف مالية من قبل الهيئات المشرفة على الأسواق المالية الناشئة، تنشر هذه الصحف معلومات مالية عن الشركات المدرجة في الأسواق ويقوم المحللون الماليون المختصون بنشر أبحاثهم الخاصة عن الواقع المالي للشركات المدرجة وتتبؤاتهم المستقبلية وعن أهمية المعلومات المحاسبية، وذلك بهدف تطوير المعرفة المحاسبية لدى المستثمرين لأهمية المعلومات المحاسبية وخصوصاً أهمية إفصاحات الدخل الشامل

D- تطوير التشريع والإشراف والمراقبة على الأسواق المالية الناشئة: إن من أهم هذه الإجراءات إلزام الشركات المدرجة في هذه الأسواق بتطبيق معايير المحاسبة الدولية والعمل على مراقبة التزام تلك الشركات بهذه المعايير. إن الهدف من ذلك هو زرع ثقة لدى مستخدمي القوائم المالية وخصوصاً المستثمرين بأن تلك القوائم يتم إعدادها بشكل سليم ينسجم مع معايير ذات مصداقية جيدة كمعايير المحاسبة الدولية

E- تحقيق الشفافية للمعلومات ووصولها بصورة سريعة وكاملة وصحيحة للمستثمرين
F- القيام بدراسات شاملة عن النزعات السلوكية لدى المستثمرين الأفراد في الأسواق المالية الناشئة والأسباب الكامنة وراء ارتفاع نسبة هذه النزعات مقارنة مع المستثمرين الأفراد في الأسواق المالية المتطورة، وسبل الحد منها

4- العمل على تطوير نظم المعلومات المحاسبية بما يسهم بإعداد إفصاحات الدخل الشامل بشكل موضوعي، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- A- تطوير مهنة المحاسبة ومستوى مراقبة تطبيق التشريعات ذات الصلة
- B- تطوير ثقافة المجتمع المالي نحو أهمية الدخل الشامل من خلال نشر دراسات محلية ومترجمة عن أهمية إفصاحات الدخل الشامل
- C- تطوير المستوى العام للتعليم وجودة التعليم المحاسبي بما يخدم تطوير نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام

D- تطوير نظم المعلومات المحاسبية تقنياً بما يساعد في إدخال البيانات ومعالجتها وإعداد التقارير التي تغطي نتائج التقييم الدوري للقيمة العادلة والتغيرات فيها بالدقة والسرعة المطلوبة

E- تطوير الكوادر العاملة بالشركات المدرجة في الأسواق المالية الناشئة علمياً وعملياً من حيث التعامل بشكل جيد مع المعايير المحاسبية الدولية الحديثة الخاصة بالقيمة العادلة وإعداد إفصاحات الدخل الشامل، من خلال ورش عمل وندوات علمية تتناول مفهوم القيمة العادلة وآخر التطورات حول المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بتطبيق القيمة العادلة. كما يرى الباحث أن الاستفادة من تبادل الخبرات بين دول الأسواق المالية الناشئة في مجال تطبيق القيمة العادلة من شأنه أن يعطي نتائج إيجابية بخصوص تطوير الكوادر العاملة في نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة فيما يتعلق بتطبيق القيمة العادلة وإعداد إفصاحات الدخل الشامل

المراجع

المراجع العربية

الكتب:

- 1- أبو طالب يحيى، 2005، نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، شركة ناس للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
- 2- التميمي أرشد فؤاد، سلام أسامة، 2004، الاستثمار بالأوراق المالية (تحليل وإدارة)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 3- الحسنوي أموري هادي كاظم، 2002، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 4- الحيايى، وليد ناجي، 2007، نظرية المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.
- 5- الشعار، نضال، 2002، الأسواق المالية - البورصة -، دار الضاد، حلب.
- 6- المصري تيسير، يوسف علي، نظم المعلومات المحاسبية، مطبعة جامعة دمشق، سوريا.
- 7- الهندي، منير، 1997، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، شركة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- 8- حماد طارق عبد العال، 2000، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- 9- حنان رضوان حلوة، الحارس أسامة، أبو جاموس فوز الدين، 2004، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- 10- حنفي عبدالغفار، قرياقص رسمية، 2002، الأسواق المالية وتمويل المشروعات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 11- صقر عمر، 2003، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، دار الجامعية، مصر.
- 12- لجنة التأليف والترجمة، 2007، الإحصاء باستخدام SPSS، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب، سورية.
- 13- لجنة معايير المحاسبة الدولية، 2010، المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، (ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين)، عمان، الأردن.
- 14- مرعي عبد الرحمن، ميالة بطرس، اسماعيل اسماعيل، 2012-2013، المحاسبة المتوسطة (1)، مطبعة جامعة دمشق، سوريا.
- 15- مرعي عبد الرحمن، اسماعيل اسماعيل، يوسف علي، 2010-2011، المحاسبة المتوسطة (2)، مطبعة جامعة دمشق، سوريا.
- 16- محمد عبد ربه محمد، 2000، مخاطر الاعتماد على البيانات المحاسبية عند تقييمك للاستثمارات في سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- 17- مطر، محمد، 2004، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

18- موسكوف ستيفن سيكمن مارك، 2002، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات. مفاهيم وتطبيقات، ترجمة كمال الدين سعيد وآخرون، دار المريخ للنشر والتوزيع الرياض، السعودية.

الدوريات والرسائل:

- 1- البحيصي عصام محمد، 2005، قياس التنوع في النظم المحاسبية الدولية - مراجعة أدبية، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، ص 179-212: كانون الثاني، غزة، فلسطين.
- 2- البحيصي، عصام محمد، 2004، دور نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق نظرية الصلاحية (المنفعة)، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نشرة شهرية الكترونية، العدد 29، عمان، الأردن، www.ascasociety.org
- 3- الدعيمي، عباس كاظم، 2008، أثر السياسات النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1990-2006)، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، العراق.
- 4- السعافين، هيثم، 2004، معيير المحاسبة الدولي رقم 39، الطبعة الأولى، بدون ناشر.
- 5- السعافين، هيثم، 2005، معايير المحاسبة الدولية المعدلة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، بدون ناشر.
- 6- الهباش محمد يوسف، 2006، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية "دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 7- جبار محفوظ، 2004، كفاءة البورصة الجزائرية خلال فترة 1999-2001، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 3، الجزائر.
- 8- خبابة حسان، 2004، دور أسواق الأوراق المالية بالدول العربية في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر
- 9- خضر حسان، 2004، تحليل الأسواق المالية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 27، عمان، الأردن.
- 10- خليل عطا الله ورا، 2005، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية - دراسة تحليلية، جامعة فيلادلفيا، الأردن.
- 11- دهمش، نعيم وأبو زر، عفاف 2004، اتجاه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة، المؤتمر العلمي السادس تحت شعار "المحاسبة في خدمة الاقتصاد"، عمان، الأردن.
- 12- رشيد بوكساني، 2006، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 13- زكريا نائلة فتحي، 2014، استخدام التقارير المالية لتقييم الشركات بغرض الاستثمار - دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

14- زهران عماد حسني محمد، 2005، مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية /دراسة تطبيقية /، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر.

15- زيطاري سامية، 2004، دينامكية أسواق أوراق المالية في البلدان الناشئة: حالة أسواق أوراق المالية العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

16- عبد الحميد محمد طاحون ، 2003، المشكلات المحاسبية في إعداد القوائم المالية المستقبلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، المجلد الأربعون، العدد الثاني، سبتمبر، مصر.

17- لطيف زيود، 2007، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29 العدد 1.

18- مركز البحوث والدراسات، 2005، استكشاف مدى إفادة سوق الأسهم المحلية ودوره في دعم الاقتصاد الوطني، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي الخامس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية بعنوان: "السوق المالية السعودية: الواقع والمأمول"، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، قطاع البحوث ومندى الرياض الاقتصادي، الرياض، السعودية.

19- نجم، أنور عدنان، 2006، مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.

20- ندا، محمد صبرا، 1997، أثر القوائم المالية المنشورة على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية -دراسة تطبيقية، مجلة الجمعية العلمية، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

21- يوسف، علي، 2002، استخدام نموذج (أولسون) لتقييم حقوق ملكية الشركة مع التطبيق على سوق الأوراق المالية في جمهورية مصر، رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس، مصر.

المراجع الأجنبية

BOOKS:

- 1- Mishkin Frederic S, 2001, the economic of money , Banking and Financial Market, sixth Edition , Adison- Wisley, USA.
- 2- Reilly Frank . K, Investment Analysis and Portfolio Management, 8th ed,Thomson USA.
- 3- Schroeder Richard G. ; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey, 2001, Accounting Theory and Analyses, John Wiley & Sons, Inc.USA.
- 4- Wolk, H. I. And Tierney, M. G. And Dodd, J. L. (2001), Accounting Theory, Mason Ohio -, South Western College Publishing, Fifth Edition, USA.

Periodical, Researches and Articles:

- 1- Aizenman Joshua, 2005, **Emerging markets**, Working Paper /Cambridge, MA: MIT Press for NBER.USA.
- 2- Al Hussiny Fatima S. Abbas, Turen Seref, 2012, **Comprehensive or Net Income in Performance Evaluation of Insurance Firms: Evidence from GCC Countries** , International Research Journal of Finance and Economics ISSN 1450-2887, usa.
- 3- Awadallah Emad A., Elbayoumi Ahmed F.;2012, **The incremental usefulness of other comprehensive income items to the Egyptian investor**. Int. J. of Economics and Accounting,USA
- 4- Barber, Brad M. and Terrance Odean, 2000, **Trading is hazardous to your wealth: The common stock investment performance of individual investors**, Journal of Finance 55, 773-806.UK.
- 5- Barber, Brad M. and Terrance Odean, 2001, **Boys will be boys: Gender, overconfidence, and common stock investment**, Quarterly Journal of Economics 116, 261-292.USA.
- 6- Barber, B. M. , Y. Lee, Y. Liu, and T. Odean, 2007, **Is the Aggregate Investor Reluctant to Realize Losses? Evidence from Taiwan**, European Financial Management 13:423-447.UK.
- 7- Barry B Christopher, Peavy John W, Rodriguez Mauricio,1998, **Performance Characteristics of Emerging Capital Markets**, Financial Analysts Journal, January/ February.USA.
- 8- Barth Mary E, 2001, **The Relevance of the Value Relevance Literature For Financial Accounting Standard Setting: Another View**, working paper - Stanford University, University of North Carolina – Chapel Hill,USA.
- 9- Biddle, G. C. , & Choi, J. H. 2006. **Is Comprehensive Income Useful?**. Journal of Contemporary Accounting and Economics, UK..
- 10- BOHL Martin , 2007, **Financial Markets of Emerging Economies**- Conference on Financial Globalization and Financial Sector Development in South and Central Asia, November, Germany.
- 11- BOHL Martin, Christian A, WilingSalm and Bernd, 2010, **Do Individual Index Futures Investors Destabilize the Underlying Spot Market?**, working paper, Westf alische Wilhelms-University Munster, Germany,
- 12- Brimble Andrew Mark , 2003,**The relevance of accounting information for valuation and risk**, PHD Thesis , School of accounting Griffith University , Australia.
- 13- Bruner Robert F, Conroy Robert M., Estrada, Javier Kritzman Mark, Li Wei,2002, **Introduction to ‘Valuation in Emerging Markets**, Emerging Markets Review USA.
- 14- Chambers Dennis, Linsmeier Thomas J, Shakespeare Catherine,2007, **An Evaluation of SFAS No. 130 Comprehensive Income Disclosures**, (December 2006). Available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=646622>.

- 15- Chen Gong-Meng, Kim Kenneth A. , Nofsinger John R. , Rui Oliver M. ,2007**Behavior and performance of emerging market investors: Evidence from China**, working paper, Hong Kong Polytechnic University, Kowloon, Hong Kong.
- 16- Conover Mitchell, Jensen Jerold R, Johnson Robert R,2002, **Emerging Markets, when are they worth it?** ,Financial Analysts Journal. vol 58, N2, March-April.USA.
- 17- Dastgir Mohsen, Saeedi Ali, 2008, **Comprehensive Income and Net Income as Measures of Firm Performance: Some Evidence for Scale Effect**, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences ISSN 1450-2275 Issue 12. UK.
- 18- Denise A. Jones ,Smith Kimberly J.2011, **Comparing the Value Relevance, Predictive Value, and Persistence of Other Comprehensive Income and Special Items**. Accounting Review November 2011,USA.
- 19- DSF: Darden School Foundation,2011, **investing in emerging markets**, technical note series NO. 1, University of Virginia,USA.
- 20-DUMITRANA Mihaela, JIANU Iulia, JINGA Gabriel,2010, **COMPREHENSIVE INCOME – PAST, PRESENT AND FUTURE**,The Bucharest Academy of Economic Studies.Romania.
- 21- Elbarghouthi Sameer, Yassin Mohammed, Qasim Amer, 2010, **Is Amman Stock Exchange an Efficient Market?**, International Business Research Vol. 5, No. 1;.UK.
- 22- ERNST & YOUNG, 2007, **Risk Management in Emerging Markets**, EYG No. AU0069.LONDON.UK
- 23- Everest Capital,2009, **The End of Emerging Markets**, Everest Capital, USA.
- 24- Gaston callao susana , Fernandez cuellar beatriz, jarne ignacio jose, gadea laines Antonio, 2003,**the valuation of earnings components by the capital markets. An international comparison**, working paper, university of Zaragoza, Spain.
- 25-Hajek Jan,2007, **CZECH CAPITAL MARKET WEAK-FORM EFICIENCY,SELECTED ISSUES**, PRAGUE ECONOMIC PAPERS, 4, University of Economics, Pragu, CZECH
- 26- Helliar Christine, Alpa Dhanani, Suzanne Fifield, Lorna Stevenson, 2005, **Interest Rate Risk Management**, CIMA Publishing, Elsevier.USA.
- 27- Higgs,H , Worthington, AC, 2005, **Weak-Form Market Efficiency in Asian Emerging and Developed Equity Markets: Comparative Tests of Random Walk Behaviour**, University of Wollongong, Australia, Working Paper Series, No. 05/03, 2005. Australia
- 28- Hirshleifer, D. and S. H. Teoh. 2003. **Limited Attention, Information Disclosure, and Financial Reporting**. Journal of Accounting and Economics 36(1-3): 337-386.USA.
- 29- Holthausen Robert W, Watts Ross L, 2001, **The relevance of the value-relevance literature for financial accounting standard setting**, Journal of Accounting and Economics 31 (2001) 3–75.USA.

- 30- Hunton James E, Libby Robert, Mazza Cheri L, 2006, **Financial Reporting Transparency and Earnings Management**, THE ACCOUNTING REVIEW Vol. 81, No. 1 pp. 135–157.USA
- 31- Intakhan Phaithun, 2009, **STAKEHOLDER ACCEPTANCE AND CORPORATE TRANSPARENCY**, JOURNAL OF INTERNATIONAL FINANCE AND ECONOMICS, Volume 9, Number 3.UK.
- 32- Jackson Howell E. , 2004, **To What Extent Should Individual Investors Rely on the Mechanisms of Market Efficiency: A Preliminary Investigation of Dispersion in Investor Returns**, The Journal of Corporation Law, Vol. 28, No. 4, The University of Iowa College of Law, USA.
- 33- kanagaretnam Kiridaran, Matheu Robert, Shehata Mohamad 2005,**Usefulness of Comprehensive Income Reporting in Canada: Evidence from Adoption of SFAS 130**, social science and Humanities research council of Canada. Canada.
- 34- Khan Shahwali, 2009, **Value Relevance of Comprehensive Income**, Proceedings for ARA 2009: Auckland Regional Accounting Conference. November, 27, Auckland, New Zealand.
- 35- Knab Edward Francis, 2008, **GOING GLOBAL: SUCCESS FACTORS FOR PENETRATING EMERGING MARKETS**, A Dissertation Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctorate, UNIVERSITY OF PHOENIX, Arizona, USA.
- 36- Kothari S P,2001, **Capital markets research in accounting**, Journal of Accounting and Economics 31 (2001) 105–231,USA.
- 37- Landsman R. Wayne, Miller L. Bruce, Peasnell Ken, Yeh Shu, 2011, **Do Investors Understand Really Dirty Surplus** , THE ACCOUNTING REVIEW, American Accounting Association Vol. 86, No. 1 DOI: 10. 2308/accr. USA..
- 38- Lerman Alina,2010, **Individual Investors' Attention to Accounting Information: Message Board Discussions**, working paper, New York University, USA.
- 39-Liatukas Vytautas, Čekauskas Karolis,2011,**Behavioural Biases of the Disposition Effect and Overconfidence and their Impact on the Estonian Stock Market**, Bachelor Thesis, Stockholm School of Economics in Riga, Estonia.
- 40- Liu Xiaoyan, Liu Yunan, 2009, **Applying Reporting of Comprehensive Income in China**, *International Journal of Marketing Studies*, USA
- 41- Lubberink Martien, 2000,**Financial Statement Information: The Impact of Investors and Managers**,PHD thesis, University of Groningen, Nethlands.
- 42- Maines Laureen A, McDaniel Linda S. , 2000, **Effects of Comprehensive-Income Characteristics on Nonprofessional Investors' Judgments: The Role of Financial-Statement Presentation Format**, ACCOUNTING REVIEW VOL75,NO2April pp 179-207.USA.
- 43- Malmendier, U. and D. Shanthikumar. 2007. **Are Small Investors Naïve about Incentives?**, Journal of Financial Economics 85(2): 457-489.uk.

- 44- Manh, Anne Le,2010, **Is comprehensive income required by IAS 1 relevant for users? A review of the literature**, ESCP Europe, 79, avenue de la République 75 011 PARIS ,FRANCE.
- 45- McCoy Timothy L, Thompson James H, Hoskins Margaret A, 2009, **EARLY EVIDENCE OF THE VOLATILITY OF COMPREHENSIVE INCOME AND ITS COMPONENTS**, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 13, Special Issue, USA.
- 46-Moustafa, M. A. (2004). **Testing the Weak-Form Efficiency of the United Arab Emirates Stock Market**. International, Journal of Business, 29(3), 310-325.Germany.
- 47-NEAG RAMONA, PĂSCAN IRINA-DOINA, MASCA EMA,2013, **Comprehensive income under IFRS and its impact on financial performance for Romanian listed entities**, Recent Researches in Business and Economics, Romania
- 48- Niblock Scott J. , Sloan Keith,2007, **Are Chinese stock markets weak-form efficient?**, paper presented to 12th Finsia-Melbourne Centre for Financial Studies Banking and Finance Conference, MelbourneVic. , 24-25 September. Germany.
- 49- Odean, Terrance, 1998, **Are investors reluctant to realize their losses?**, Journal of Finance. USA.
- 50- Odean, Terrance, 1999, **Do investors trade too much?**, American Economics Review. USA.
- 51- Ota Koji, 2001,**The Impact of Valuation Models on Value-Relevance Studies in Accounting: A Review of Theory and Evidence**, working paper, The Australian National University. Australian.
- 52-Phapruke Ussahawanitchakit, Kanok-on Kaewprapa,2011, **Effects of comprehensive income reporting on decision making quality of listed companies in Thailand**. European Journal of Management Publisher, ISSN: [1555-4015](http://www.ejmanager.com). uk
- 53- Rosa B Bertoni.M, 2000, **FINANCIAL PERFORMANCE*ACCORDING TO IFRS AND THE ROLE OF COMPREHENSIVE INCOME**.p12, _Working paper,<http://ssrn.com/>
- 54- Saeedi Ali,2003. **Examining the Superiority of Comprehensive Income to Net Income as a Measure of Firm Performance**,p1-81, Accounting Department, University of Isfahan, Hezarjerib Street, Isfahan, Iran.
- 55- Schouwstra Evert-Jan,2009, **Doing business in emerging Markets**, working paper, Chamber of Commerce for the Northern Netherlands.
- 56- Schroder Laura BABETT, 2009, **THE MATERIALITY AND VOLATILITY OF COMPREHENSIVE INCOME** ,Thesis for Master of business Study in accountancy, Massey University, Auckland, New. USA.
- 57- Seng Dyna, Sub Jiahua, 2010, **Managerial Incentives Behind Fixed Asset Revaluations: Evidence from New Zealand Firms**, Department of Accountancy and Business Law, Working paper series NO3 Dunedin, New Zealand.
- 58- Simons, D. and Laryea, S. A. 2006, **Testing the Efficiency of Selected African Stock Markets**, Finance India Journal, India, Vol. 20 No. 2, pp. 553-57.INDIA.

- 59- Stunda Ronald A, Typpo Eric,2003, **THE EFFECT OF TRANSITORY EARNINGS ITEMS ON THE RELEVANCE OF EARNINGS AND CASH FLOWS FOR REITS**, Allied Academies International Conference.UK.
- 60- Tekce Bülent,2012, **WHAT FACTORS AFFECT BEHAVIORAL BIASES?: EVIDENCE FROM TURKISH INDIVIDUAL STOCK INVESTORS**, working paper, Yapı Kredi Bank, Turkey.
- 61-Volkan DEMİR, BAHADIR Oguzhan an, ONCEL Aslı Gul , 2013, **Comprehensive Income versus Net Income: Evidence from Turkey**, [İktisat İşletme ve Finans](#), Turkey.
- 62- Wallace Pauline, ,2005,**International Financial Reporting Standards IAS 39 – Achieving hedge accounting in practice**. PricewaterhouseCoopers.USA.
- 63- Wong Norman,2006, **Accounting for asset revaluations in New Zealand under International Financial Reporting Standards**, working paper, Board of Airlines Representatives of New Zealand, New Zealand.
- 64- Xiaohui Gao, Tse-Chun Lin,2011, **Do Individual Investors Trade Stocks as Gambling? Evidence from Repeated Natural Experiments**, working paper, University of Hong Kong, Hong Kong.
- 65- Zaiane Salma, Abaoub Ezzeddine, 2010, **Investors Overconfidence: A survey on the Tunisian Stock Market**, working paper, Faculty of Economics and Management Sciences of Tunis ,Tunisia.
- 66- Zang Yoonseok, Choi Jong-Hag, 2006, **Implication of Comprehensive Income Disclosure for Future Earnings and Analysts' Forecasts**, Singapore Management University, Singapore.
- 67- Zhai Y. H, 2007, **Asset revaluation and future firm operating performance: evidence from New Zealand**, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the Degree of Master of Commerce and Management At Lincoln University, New Zealand.
- 68- Zulch Henning, Paul Pronobis, 2009,**The Predictive Power of Comprehensive Income and Its Individual Components under IFRS**,p1, Business Research Conference ‘Finance, Accounting & Taxation’ in Frankfurt.

Issues:

- 1- Barclays Wealth, Economist Intelligence Unit,2008, **Volume 6: Breaking the Mould: A Question of Personality**, Barclays Wealth Insights, Barclays Wealth, 1 Churchill Place, London, E14 5HP.USA.
- 2- Financial Accounting Standards Board,1997, **Statement of Financial Accounting Standards (SFAS) No. 130(FASB 1997)— Reporting Comprehensive Income**, para. 8 Washington.USA..
- 3-International Accounting Standards Board Foundation IASB (F), 2009,**"Presentation of Financial Statements"**, IAS, NO1, LONDON.
- 4- International Accounting Standards Board Foundation IASB (F), 2010,**"Property, Plant and Equipment"**, IAS, NO16, LONDON. UK.
- 5- International Accounting Standards Board Foundation IASB (F), 2010,**"Employee Benefits"**, IAS, NO19, LONDON.UK.

- 6- International Accounting Standards Board Foundation IASB (F), 2010, **"The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates"**, IAS, NO21, LONDON.UK.
- 7- International Accounting Standards Board Foundation IASB (F), 2010 **Consolidated and Separate Financial Statements** IAS, 27, LONDON. UK.
- 8- International Accounting Standards Board Foundation IASB (F), 2010, **"Intangible Assets "**, IAS, NO38, LONDON.UK
- 9- International Accounting Standards Board Foundation IASB (F), 2010, **"Financial Instruments: Recognition and Measurement"**, IAS, NO39, LONDON. UK.
- 10- International Accounting Standards Board Foundation IASB (F) (2009), **Financial Instruments: Classification and Measurement**, IFRS9, London.UK.
- 11- International Accounting Standards Board Foundation IASB (F) 2011, **Fair Value Measurements**, IFRS13, London. UK.

The Internet websites:

- | | |
|---|---|
| - www. wiley. com | - www. iasb. org |
| - www. wikipedia. com | - www. sse. com. cn |
| - www. deloitte. com | - www. szse. cn |
| - www. IFC. org | - WWW.Worldbank.org |
| - www. Standardandpoors.com | - www. cma. gov. eg |
| - www. bis. org | - www. pwc,com |
| - www. iasplus. com | - www. opacityindex.com |
| - www. fasb. org | - www. transparency.org |
| - www. factset.com | |

الملاحق

الدراسة الميدانية (الاستبانة)

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

استبيان

الأستاذ/... .. المحترم

تحية طيبة :

لأغراض استكمال أطروحة الدكتوراه في المحاسبة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق بعنوان **[مدى تلبية إفصاحات الدخل الشامل لاحتياجات المستخدمين إلى المعلومات في الأسواق المالية الناشئة - دراسة تحليلية]** نضع استمارة الاستبيان هذه بين أيادي حضرتكم راجين التفضل بالإجابة على الأسئلة الواردة فيها نظراً لأهمية رأيكم السديد بما تملكونه من علم وخبرة.

صممت الأسئلة في قسمين يحاول الباحث فيها معرفة آرائكم العلمية الدقيقة والمعهودة فيكم فيما يخص هذين القسمين والمتمثلة بالآتي:

1-القسم الأول: مجموعة الأسئلة الخاصة بتوافر المتطلبات اللازمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية بشكل موضوعي والاستفادة منها في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة تقسم أسئلة هذا القسم إلى محورين:

A- المحور الأول: يتضمن الأسئلة حول توفر المتطلبات اللازمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والاستفادة منها في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة والمرتبطة بالبيئة الثقافية والتنظيمية والرقابية والاقتصادية، وقد تم تقسيم أسئلة هذا المحور إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى: مجموعة الأسئلة المتعلقة بتوافر متطلبات مرتبطة بالبيئة الثقافية والرقابية والتنظيمية لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة. وهي الأسئلة (1-2-3-4-5-6-7-8-9).

- المجموعة الثانية: مجموعة الأسئلة المتعلقة بتوافر متطلبات البيئة الاقتصادية لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة. وهي الأسئلة (10-11-12-13-14-15-16).

B- المحور الثاني: يتضمن الأسئلة حول توفر متطلبات مرتبطة بالمستوى المعرفي لمستخدمي إفصاحات الدخل الشامل، تم تقسيم أسئلة هذا المحور إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى: مجموعة الأسئلة المتعلقة بتوافر المعرفة المحاسبية لدى المستثمرين في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة. وهي الأسئلة (17، 18، 19، 20، 21).

- المجموعة الثانية: مجموعة الأسئلة المتعلقة بتوافر المعرفة الفنية في التعامل مع الأسواق المالية لدى المستثمرين في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة. وهي الأسئلة (22، 23، 24، 25، 26).

- المجموعة الثالثة: مجموعة الأسئلة المتعلقة بمدى اهتمام مستخدمي القوائم المالية بإفصاحات الدخل الشامل في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة. وهي الأسئلة (27، 28، 29، 30، 31).

2- القسم الثاني: مجموعة الأسئلة المخصصة للفرضية الثالثة: تقسم هذه الأسئلة إلى مجموعتين وفق رؤية الباحث:

A- مجموعة الأسئلة المتعلقة بتطبيق نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة لمعايير المحاسبة الدولية. وهي الأسئلة (32، 33، 34، 35، 36، 37).

B- مجموعة الأسئلة المتعلقة بمستوى تطور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة. وهي الأسئلة (38، 39، 40، 41، 42).

أولاً: التعريف بالمصطلحات الأساسية

الدخل الشامل: التغير في حقوق الملكية (صافي الأصول) للمشروع خلال فترة زمنية معينة، الناجم عن كافة العمليات والأحداث والظروف التي حدثت من مصادر غير الخاصة بالمالكيين

الأسواق المالية الناشئة: مجموعة أسواق موجودة في البلدان النامية تشترك عادة بالعوائد المرتفعة High Returns، تقلبات مرتفعة بأسعارها، وتتميز بتنوع منافعها بالنسبة للمستثمرين في الأسواق المالية المتقدمة

القيمة العادلة: المبلغ الذي من الممكن مبادلة الأصل به، أو تسوية الالتزام به بين أطراف مطلعة وراغبة بالتعامل على أساس تجاري.

ثانياً: المعلومات الشخصية

1- المؤهلات العلمية:

دكتوراه ☐ ماجستير ☐ دبلوم دراسات عليا ☐ إجازة جامعية ☐

2- سنوات الخبرة :

أقل من 5 سنوات ☐ أكثر من 5 سنوات وأقل من 10 سنوات ☐

أكثر من 10 سنوات وأقل من 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

ثالثاً: يرجى وضع إشارة (✓) أمام الاختيار الذي تراه مناسباً لكل من الأسئلة الآتية :

م	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
القسم الأول: مدى توفر المتطلبات اللازمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية بشكل موضوعي والاستفادة منها في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة						
A-مدى توفر المتطلبات اللازمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية والاستفادة منها في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة والمرتبطة بالبيئة الثقافية والتنظيمية والرقابية والاقتصادية						
1- متطلبات مرتبطة بالبيئة الثقافية والتنظيمية والرقابية						
(1)	تعتبر ثقافة المجتمع المالي في بيئة عمل الأسواق الناشئة جزءاً من مناخ ملائم للاستثمار في الأسواق المالية					
(2)	في بيئة الأسواق المالية الناشئة لا تنتظر ثقافة المجتمع المالي بارتياح إلى الاستثمار في الأسواق المالية					
(3)	لا تسمح ثقافة المجتمع المالي في بيئة عمل الأسواق الناشئة باستيعاب المعايير المحاسبية الدولية والتعامل معها بشكل جيد					
(4)	توفر التشريعات القانونية في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة المتطلبات اللازمة لتطبيق والرقابة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية والتعامل مع نتائج تطبيقها خصوصاً عند قياس الدخل الشامل وتطبيق القيمة العادلة					
(5)	عند الضرورة يتم تحديث التشريعات القانونية في بيئة الأسواق الناشئة، للوصول إلى أفضل تطبيق للمعايير المحاسبية الدولية					
(6)	تسعى الجهات المعنية (جامعات هيئات مشرفة، جمعيات مهنية الخ) إلى توفير الأرضية المعرفية الجيدة لدى المتعاملين والعاملين في الأسواق المالية الناشئة للتعامل مع المعايير المحاسبية الدولية، خصوصاً مع التوجه نحو الدخل الشامل					
(7)	تقوم الهيئات الرقابية في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة بإجراءات صارمة للتأكد من التزام الشركات بمتطلبات القياس والإفصاح المعتمدة عن القيمة العادلة والدخل الشامل.					
(8)	تتوافر في بيئة الأسواق المالية الناشئة الخدمات الاستشارية الضرورية للمستثمرين، من خلال مكاتب استشارية متخصصة					
(9)	تعتبر الخدمات الاستشارية التي تُقدم للمستثمرين في بيئة الأسواق الناشئة ذات مستوى جيد، يمكن الوثوق بها					

2- متطلبات مرتبطة بالبيئة الاقتصادية					
					(10) يتوافر في البيئة الاقتصادية للأسواق المالية الناشئة الاستقرار المطلوب لاستقطاب الاستثمارات
					(11) توفر الحكومات في بيئة الأسواق الناشئة المناخ الملائم لتنشيط الاستثمارات غير المباشرة
					(12) تعتبر البيئة الاقتصادية للأسواق المالية الناشئة عامل جذب لرؤوس الأموال الأجنبية، التي تتطلب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية
					(13) تتيح البيئة الاقتصادية للأسواق المالية الناشئة تطبيق معايير المحاسبة الدولية والاستفادة منها
					(14) تسهم البيئة الاقتصادية للأسواق المالية الناشئة في توفير الظروف الملائمة لتحديد الدخل الناشئ عن تغيرات القيمة العادلة
					(15) تتمتع الأسواق المالية الناشئة بدرجة شفافية عالية تمكن المتعاملين في السوق من الوصول السريع إلى المعلومات المتاحة
					(16) إن تركّز حجم التداول على عدد محدود من الشركات المدرجة في السوق المالي الناشئ لا يسهم في تحديد الدخل الناشئ عن تغيرات القيمة العادلة بدقة
B- مدى توفر المتطلبات المرتبطة بالمستوى المعرفي لمستخدمي إفصاحات الدخل الشامل					
1- حول توفر المعرفة المحاسبية لدى المستثمرين في الأسواق المالية الناشئة					
					(17) يدرك المستثمرون في الأسواق المالية الناشئة دور المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرار الاستثماري في تخفيض مخاطر القرار
					(18) يعتمد المستثمرون في الأسواق المالية الناشئة على مصادر معلومات أخرى (خلاف القوائم المالية) نظرا لعدم وضوح محتويات القوائم المالية بالنسبة لهم
					(19) يدرك المستثمرون في الأسواق المالية الناشئة بشكل جيد مفهوم القيمة العادلة
					(20) لدى المستثمرين، في الأسواق المالية الناشئة، معرفة كافية عن مفهوم الدخل الشامل
					(21) يدرك المستثمرون في الأسواق المالية الناشئة مضمون بنود الدخل الشامل الآخر بشكل جيد
2- حول توفر المعرفة الفنية في التعامل مع الأسواق المالية لدى المستثمرين في بيئة عمل الأسواق المالية الناشئة					

					يدرك المستثمرون في الأسواق المالية الناشئة المعرفة الكافية اللازمة لإجراء عمليات التداول في سوق الأوراق المالية (من حيث طرق وأساليب الشراء والبيع)	(22)
					يمتلك المستثمرون في الأسواق المالية الناشئة القدرة على استخدام تقنيات التحليل الفني (كاتبع حركة أسعار الأوراق المالية لمعرفة نمطها، ثم استخدام نتائج النتبع للتنبؤ بالأسعار المستقبلية)	(23)
					يمتلك المستثمرون في الأسواق المالية الناشئة تقنيات التحليل الأساسي الذي يُعنى بإيجاد القيمة الحقيقية للسهم (من خلال التحليل العلمي الشامل)	(24)
					يتابع المستثمرون في الأسواق المالية الناشئة وباستمرار، القوانين والتعليمات المتعلقة بالسوق المالية	(25)
					يعتبر غالبية المستثمرين في الأسواق المالية الناشئة من المستثمرين المضاربين غير المطلعين	(26)
3 - حول مدى اهتمام مستخدمي القوائم المالية بإفصاحات الدخل الشامل						
					يهتم المستثمرون في الأسواق المالية الناشئة بقائمة الدخل الشامل أكثر من القوائم المالية الأخرى عن اتخاذ قراراتهم	(27)
					تفضل إدارة الشركات في بيئة الأسواق المالية الناشئة قائمة الدخل الشامل على قائمة صافي الدخل	(28)
					يهتم مستخدمو القوائم المالية في الأسواق المالية الناشئة بنود الدخل الشامل الآخر	(29)
					مستخدمو القوائم المالية في الأسواق المالية الناشئة يفضلون عرض قائمة الدخل الشامل في قائمة واحدة تشمل بنود صافي الدخل بالإضافة إلى بنود الدخل الشامل الآخر	(30)
					مستخدمو القوائم المالية في الأسواق المالية الناشئة يفضلون عرض قائمة الدخل الشامل في قائمتين: قائمة صافي الدخل وقائمة الدخل الشامل	(31)
القسم الثاني: قدرة نظم المعلومات المحاسبية للشركات في الأسواق المالية الناشئة على إنتاج المعلومات اللازمة لإعداد إفصاحات الدخل الشامل						
A- حول تطبيق نظم المعلومات المحاسبية، في بيئة الأسواق المالية الناشئة، لمعايير المحاسبة الدولية						
					نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة مصممة للتعامل مع معلومات التكلفة التاريخية	(32)

					(33) تمتلك نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة المقومات والخبرات اللازمة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية
					(34) تلتزم دول الأسواق المالية الناشئة بشكل كامل بتطبيق معايير المحاسبة الدولية
					(35) تمتلك نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة، الكوادر المؤهلة علمياً وعملياً للقيام بعمليات للقياس والإفصاح عن الدخل الشامل، طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية
					(36) إعطاء الحرية للشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية أو معايير أخرى في بعض دول الأسواق المالية الناشئة لا يسهم في زيادة موثوقية المعلومات التي توفرها نظم المعلومات المحاسبية
					(37) نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة قادرة على التعامل مع محاسبة القيمة العادلة وبالتالي التقرير عن الدخل الشامل بموضوعية
B- حول مستوى تطور نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة					
					(38) تستخدم نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة التكنولوجيا المعاصرة لمعالجة البيانات
					(39) تستخدم نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة التقنيات الحديثة لإيصال المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها
					(40) تمتلك نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة الخبرات العلمية والتقنية والأدوات الضرورية لتحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات
					(41) تعتمد نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق المالية الناشئة معايير عالمية للرقابة الالكترونية على عمل النظام
					(42) نظم المعلومات المحاسبية في بيئة الأسواق الناشئة تغطي احتياجات كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية

قوائم تصنيف الأسواق المالية الناشئة حسب أهم المؤسسات العالمية

تم الحصول على هذا القوائم من موسوعة Wikipedia www.wikipedia.com

أولاً: قائمة مؤشر مورغان وستانلي MSCI للأسواق الناشئة (عام 2014)

البرازيل	الهند	روسيا
تشيلي	اندونيسيا	جنوب أفريقيا
الصين	ماليزيا	تايبوان
كولومبيا	المكسيك	تايلاند
التشيك	قطر	تركيا
مصر	البيرو	هنغاريا
اليونان	الفلبين	بولندا
كوريا الجنوبية	الإمارات العربية المتحدة	

ثانياً: قائمة مؤشر S&P- Standard and Poor's للأسواق الناشئة (عام 2014)

البرازيل	هنغاريا	الفلبين
تشيلي	الهند	بولندا
الصين	اندونيسيا	روسيا
كولومبيا	ماليزيا	جنوب أفريقيا
التشيك	المكسيك	تايبوان
مصر	المغرب	تايلاند
اليونان	البيرو	تركيا

حالياً يتم دراسة إدراج كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر والأردن ضمن الأسواق الناشئة حسب مؤشر S&P- Standard and Poor's.

ثالثاً: قائمة مؤشر داو جونز Dow Jones للأسواق الناشئة (عام 2014)

البرازيل	اندونيسيا	هنغاريا
تشيلي	ماليزيا	بولندا
كولومبيا	الفلبين	روسيا
المكسيك	تايلاند	تركيا
البيرو	تاوان	مصر
الصين	التشيك	الإمارات العربية المتحدة
الهند	اليونان	
المغرب	جنوب أفريقيا	

رابعاً: قائمة مؤسسة (BBVA Research-Banco Bilbao Vizcaya Argentaria) للخدمات المالية الموجودة في إسبانيا، للأسواق الناشئة 2013.

البحرين	الكويت	رومانيا
بلغاريا	لاتفيا	سلوفاكيا
التشيك	ليتوانيا	سيرلانكا
استونيا	موريشوس	السودان
هنغاريا	المغرب	تونس
الأردن	عمان	الإمارات العربية المتحدة
أوكرانيا	فينزويلا	إيران
نيجيريا	كازخستان	باكستان
الأرجنتين	فيتنام	تايلاند
جنوب أفريقيا	المملكة العربية السعودية	قطر
بولندا	الفلبين	البيرو
ماليزيا	مصر	كولومبيا
تشيلي	بنكلادش	تركيا
روسيا	المكسيك	اندونيسيا
الهند	الصين	البرازيل

بالإضافة إلى القوائم السابقة فإن هناك قوائم أخرى للأسواق الناشئة صادرة عن مؤسسات
وجهات ومنظمات عالمية أخرى منها قائمة جامعة كولومبيا (Columbia University)
(EMGP- Emerging Market Global Players) التي تصدر في الولايات المتحدة
الأمريكية، وقائمة تصدرها مجلة The Economist، وغيرها من القوائم.

Abstract

The research aimed to know The satisfaction-extent of "comprehensive income Disclosures" to "users information needs" in "Emerging financial markets". to achieve this purpose the researcher referred to the accounting literatures to know the characteristics of the emerging financial market environment, and to know the existence extent of the requirements for preparing comprehensive income disclosures, according to international accounting standards. In front of these requirements, the existence of fair value measurement requirements, which include: the existence of efficient market which help in measuring the fair value and the changes in this value precisely, the existence of accounting information systems which have required quality to deal with fair value measurements. The accounting literatures provide the ability to know the existence extent of good investment decision, which benefit from comprehensive income disclosures in better way.

After that actual data has been collected from chosen sample in emerging financial markets. The required statistical tests made on this data (Pearson Correlation Coefficient, Simple Regression Analysis), to know the usefulness provided by comprehensive income disclosures in emerging financial markets. then a questionnaire's prepared to know the opinion of a chosen sample from specialists in financial markets field, who working in financial brokerage companies in Syrian business environment, about the existence extent of the requirements for preparing these disclosures (according to international accounting standard), and the ability to benefit from it in emerging financial markets. After that the researcher made alink between the results from the last steps and the conditions and characteristics of emerging financial markets, and analyze it to reach the research results.

The research found that the comprehensive income disclosures don't provide useful information to the investors in emerging financial markets. because of the absence of the required requirements, to prepare these disclosures according to international accounting standards objectively, within the current conditions and characteristics of these markets.

**Damascus University
Faculty of Economics
Department of Accounting**



**The satisfaction-extent of
"comprehensive income Disclosures"
to "users information needs"
in "Emerging financial markets"
- analytical study -**

**Dissertation Submitted for Doctorate
Degree in Accounting**

Prepared by

Fadi Jamaan

Supervised by

Associate Prof .Dr.

Tayssir Al masri

2014